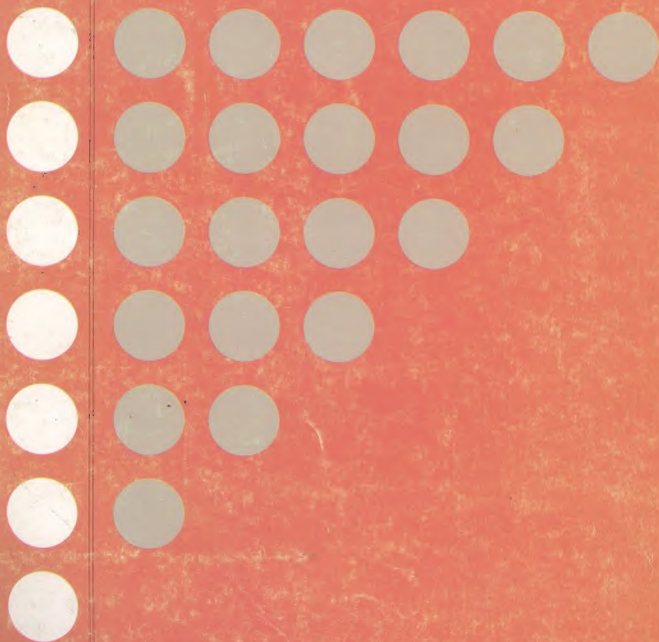


مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الرابع لعام ١٩٧٩، السنة السابعة، صدر في كانون ثاني / يناير ١٩٨٠



ص.ب. ۵۴۸۶ - انکویت - ت. ۵۰۹۸۸ / ۳۷۳ - ۴۵۰

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

• ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج.

• الاشتراكات :

لأفراد سنوية دينار في الكويت ديناران كويتيان أو ما يعادلها في
الوطن العربي (باليريد الجوي)، ثلاثة دنائير أو ما يعادلها في سائر
أنحاء العالم (باليريد الجوي)، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة.
لما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت
وخارجها لمفتوحة بحددا الأقصى، ولا تقل عن عشرة دنائير في حددا
الأنش.

المحتوى

•	رئيس التحرير	• كلمة العدد	• ابحاث بالعربية
٧	د. كمال المنوفى	١- السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية.	
٢٧	د. داود عبده	٢- نمو الطفل اللغوى وعلاقته بنموه الادراكى	
٤١	د. عواطف عبد الرحمن	٣- الخليج وقضاياها فى الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل	
٥٧	د. عبد ضمد الركابى	٤- الاصول التاريخية للموقف العربى من النظريات العرقية والطبقية.	
٧٩		• ندوة العدد	
٨٢	تنظيم وتحرير: د. احمد ظاهر	دور الجامعات فى العالم الثالث	
١٠٧		• مراجعات بالعربية	
١٠٩	د. احمد بدر	١- مناهج البحث فى السياسة	
١١٦	د. حيدر ابراهيم على	٢- القات: تاريخ واستعمال المكيف فى الجمهورية العربية اليمنية	
١٢٣	د. محرم الحداد	٣- جذور القضية الارتيرية	
		• مؤتمرات	
	د. محمود محمد الحبيب	١- توصيات مؤتمر تعريب التعليم العالى فى الوطن العربى	
١٣١		٢- مؤتمر مراحل ناتج التغير الحضري فى الشرق الاوسط	
١٣٧	د. فيصل السالم، د. توفيق فرح		

		٢- الحلقة الدراسية حول واقع الطفل العربي وخاصة الطفل الفلسطيني
١٣٨	هيام حاتم	● دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا
١٤٤		● مجمع اللغة العربية بدمشق
١٤٦		● ملخصات
١٥١		● قواعد النشر بالمجلة
١٥٧		● بيبليوغرافيا
١٦٤	نسيم الداوود	التنمية الادارية
١٦٩		● فهرس للمجلة
		● ابحاث بالانجليزية
		١- البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي
	د. عمار بو حوش	٢- المساعدات الاميركية لاسرائيل
	د. سمير محمود	٣- رالف داهر ندورف وتلكوت بارسونز
	د. يحيى حداد	نحو نظرية في التغير البنائي الوظيفي



كلمة العدد

لا شيء يغمر صدور المشرفين على اصدار أية مجلة اكثر من الاقبال عليها. ونحن، في هذا الخطاق، صدورنا مفعمة بالفرح. ولربما كانت فرحتنا اقل لو كنا توقعنا مثل رد الفعل الايجابي ذاك، وبالذات بالسرعة التي أتت عليها. ولأننا قررنا، منذ البداية، ان نحفر في الصخر العلمي الاكاديمي ببطء وثقة، لم تكن نتوقع - بصراحة مطلقة - ان يزورنا التعاطف والتأييد على متن جناح السرعة وعلى النحو الذي كان. ولهذا، لنا عذرنا ان غمرنا بالفرح.

ورغم اننا مازلنا نقارع بقوة في معركة التوزيع المبرمج الذي تعذر حتى الآن بسبب ظروف لبنان والوطن العربي من جهة، وبسبب الشروط المجحفة لمعظم شركات التوزيع التي اتصلنا بها من جهة ثانية، فإن الارقام المتصاعدة دوما تدل على مدى الاقبال على المجلة سواء في مجال الاشتراكات او في مجال البيع في الكويت.

ورغم سياسة الارتقاء بمستوى المجلة والتي عبرت عن نفسها، في احد جوانبها، باجازه اقل من ثلث مايردنا من ابحاث ودراسات، فإن الارقام المتنامية ابدا تشير الى مدى اقبال الاساتذة الباحثين على النشر في المجلة.

وهذا الاقبال، بجانبه، مسألة تستحق منا تقديم الشكر للقراء والباحثين على حد سواء.

ومجدداً : ليكون هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة اكااديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير

اذ تطمح هذه المجلة في أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة وأساتذة العلوم الاجتماعية ، ترحب بكل ما يردنا من دراسات وملاحظات واقتراحات عملية .
انها تفتح صفحاتها للانتقاد المادف وتقدمه على الاطراء غير المادف ، وتدعو قرائها في الوقت ذاته الى مناقشة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعات وتقارير خاصة بحيث يكون في مقدورها افراد باب جديد خاص بذلك في الأعداد القادمة .

إِسْياسَةُ المِقاَرَنَةِ : مَناقِشَةُ لِبَعْضِ لِقَضائِها اِنْظَرِّيَّةِ وَلِمنْجَمِيَّةِ

د. كمال المنوفي •

يتفرع علم السياسة الى عدة مجالات احدها مجال السياسة المقارنة الذي يعايش تطورا سريعا وضخما يشهد له سيل متدفق من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية . على ان حدود ذلك المجال لم يتفق عليها علماء السياسة بعد ، حيث ينكر بعضهم وجود ما يسمى بعلم السياسة المقارنة ، و يطابق فريق آخر بينه وبين علم السياسة . و يقف بين النقيضين عدد كبير يرى ان السياسة المقارنة ميدان دراسي تابع لعلم السياسة ، وان تكن له ذاتيته واستقلاله عن بقية فروعها اذ يختص بمعالجة النظم السياسية من منظور مقارن .

واذا كانت المنهجية السياسية المقارنة قديمة قدم الفكر السياسي ذاته ، الا ان التحليل المقارن للنظم السياسية لم يبرز كعلم قائم بنفسه الا في العقدين الاخيرين بفضل المحاولات المكثفة والمتواصلة التي ترمى سواء الى تطوير نظرية عامة للأنظمة السياسية ، او الى تطوير نظريات جزئية في اطار النظرية العامة تعنى بابنية معينة تنتمي الى انماط نظامية مختلفة .

هذه المحاولات يوعر طريقها الكثير من الصعوبات التي بثور لدى تحديد المصطلحات ، وبناء استراتيجيات المقارنة ، وجمع البيانات . والواقع ان التغلب عليها يمثل تحديا للمشتغلين بالسياسة المقارنة في سعيهم الدائب من اجل بناء النظرية العامة .

تلكم بعض القضايا الهامة المثارة في اطار علم السياسة المقارنة . وتمضى دراستنا الى تفصيل القول بشأنها في ثلاثة مباحث . يناقش اولها مسألة هوية وهدف السياسة المقارنة . ويعرض ثانيا لموضوع قدم أو حداثة التحليل المقارن للنظم السياسية ، ويعرض المبحث الثالث ما يواجه هذا التحليل من مشكلات .

المبحث الاول

هوية واهداف السياسة المقارنة

اولا : في الهوية :

ثمة مصطلحات اربعة يستخمنها علماء السياسة كمترايفات : الحكومات المقارنة ، والسياسة المقارنة ، والتحليل المقارن والمنهج المقارن . والواقع ان التقاليد الاكاديمية لا تميز بين الاصطلاحين الاول والثاني . فالقررات الدراسية والمصنفات

العلمية والتصنيفات المكتبية وقوائم المراجع تستعمل ايا منهما دون ابداء السبب . بيد ان التفريق بينهما ممكن نظريا . فيقال ان ميدان الحكومات المقارنة يعنى اساسا بدراسة الدول من حيث المؤسسات الحكومية وما تؤديه من وظائف ، وان تناول التنظيمات الاخرى كالحزب وجماعات المصلحة فبشكل عارض وثانوي . اما السياسة المقارنة فحقل ارحب يشمل ، بجانب دراسة الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، دراسة الاحزاب والجماعات المصلحية ، والنخب السياسية ، والرأى العام ، والمشاركة والثرية السياسية والحكم المحلى .. الخ . غير ان هذا التمييز لا وجود له من الوجهة العلمية . ويعتبر التحليل المقارن جزءا هاما من اية دراسة علمية في اى مجال . وبالتالى ، فهو من علم السياسة بمثابة جوهر التفسير السياسى . وغالبا ما يستخدم مصطلح المنهج المقارن كمرادف لمصطلح التحليل المقارن . ولكن قد يستخدم في بعض الاحيان كتنقيض لمصطلح منهج دراسة الحالة .

هكذا ، اذا تأملنا المفاهيم الاربعة ، اتضح ان مفهوم السياسة المقارنة يستوعب المفاهيم الثلاثة الأخرى فضلا عن انه اكثرها ملائمة في التعبير . فهو من ناحية يفيد الشمول اذا ما قورن بمصطلح الحكومات المقارنة . وهو من ناحية اخرى يفترض التحليل او المنهجية المقارنة .

و يختلف الرأى بين الدارسين (١) حول حدود علم السياسة المقارنة . فهناك من يعتبره قلب علم السياسة المعاصر ويطالب بتوسيع نطاقه ليحتضن اكبر عدد من الدول وبالتالى من الابنية والتفاعلات والعمليات السياسية التى تخضع للمقارنة . واحتج هؤلاء بانه ليس ثمة منطق وراء قصر مجال الاهتمام على ابرز النظم السياسية الغربية . فراحوا يضيفون معها النظم السياسية في الدول الاسكتندنافية وشرق اوربا وبلدان العالم الثالث . كما احتجوا على غياب اية معايير منطقية تحكم اختيار الوحدات موضع البحث المقارن . فلماذا كانت البرلمانات ، فلماذا لا تكون الاحزاب . واذا كانت هذه الاحزاب فلماذا لا تكون التنشئة السياسية . أضف الى ذلك ان قصر نطاق العلم مقدما على مؤسسات بذاتها في دول معينة يضيق نطاق المقارنة ، بل ويحد من امكانية التفسير . فمثلا قد يكون الحزب في دولة ما متغيرا مستقلا ، وفي اخرى متغيرا تابعا . وحتى يتأتى ادراك وتعليل هذه الظاهرة ، لابد من دراسة اكبر عدد من النظم السياسية . على ان هناك علماء آخرين — من بينهم دافيد ابتروهارى اكشتين — يحذرون من توسيع نطاق السياسة المقارنة لحد شموله علم السياسة ذاته ، ويطالبون بتضييقه . ولا يخفى ان هذا الاتجاه يثير بالضرورة مشكلة تحديد الهوية ومحكات اختيار ما يدرس وما لا يدرس .

ازاء هذا الانقسام في الرأى ، يتحصل موقفنا في نقطتين : الاولى انه لا يجوز التوسع في فهم محتوى السياسة المقارنة الى الحد الذى تختفى معه الفواصل بينها

و بين علم السياسة، ثم بينها وبين فروعه الاخرى كالعلاقات الدولية والنظرية السياسية . وبهذا الخصوص يبدو من المعقول اعتبارها مجالا دراسيا يتناول فحسب النظم السياسية من منظور مقارن . وعلى ذلك لا تصح المطابقة بينها وبين علم السياسة لانها منه بمثابة الفرع من الاصل . والثانية، وجوب التوسع في مضمون السياسة المقارنة بوصفها تحليلا مقارنا للنظم السياسية وذلك بزيادة كم ونوعية النظم الرئيسية او الفرعية قيد الدراسة توخيا لفهم اعمق واشمل للابنية وانماط التفاعلات السياسية في مختلف البلدان .

ثانيا : في الأهداف :

ترمي السياسة المقارنة الى تحقيق نوعين من الاهداف :

(١) اهداف علمية :

من الوجهة العلمية، يفيد التحليل السياسي المقارن للنظم السياسية، بلار بيه في زيادة وتعميق المعرفة النظرية والواقعية بالعالم الذي نعيش فيه . ولعل هذا الهدف قد كان وراء الدراسة التى قدمها ارسطو في كتابه «السياسة» تلك التى اوقفها للكشف عن اسباب الثورات التى فرضت على دول المدينه اليونانية حالة من عدم الاستقرار السياسى، وتحديد اى أنظمة الحكم اكثر مدعاة للاستقرار . وسلك بهذا الشأن منهجية مقارنة تحصلت خطوطها العامة في تحديد المشكلة (اى دواعى الاستقرار وعدم الاستقرار)، وجمع معلومات عن دساتير دول المدينة التى بلغ عددها ١٥٨ دستورا، وتصنيف المعلومات بمعنى تصنيف الدساتير وفقا لعدة محكات اهمها عدد الحكام وطريقة الحكم والبناء الطبقي وبناء القوة، واخيرا تحديد اى الانماط اكثر او اقل استقرارا مع تعليل ذلك . وخلص ارسطو الى ان الديمقراطيات والاوليجاركيات البحتة اقل نظم الحكم استقرارا بحجة ان الجماهير الفقيرة في النظم الديمقراطية غالبا ما تعتمد الى ايداء ذوى اليسار وتجر يدهم من ممتلكاتهم مما يدفعهم الى التآمر على النظام القائم، وان الاقلية الغنية في الدولة الاوليجاركية تمعن في استغلال الذين لا يملكون الى الدرجة التى تحملهم على الثورة. وفي الوقت نفسه، اوضح ارسطو ان النظام السياسى المستقر هو الذى يرتكن على حكم الطبقة الوسطى التى تجمع بين الكثرة العددية نسبيا، والتوسط في المستوى الاقتصادي بحيث يخفي الثراء الفاحش او الفقر المدقع، والقدر المعقول من التعليم والثقافة . واذا كانت خطوات المنهجية السياسية المقارنة في الوقت الراهن لا تكاد تغاير النتائج المنطقي للمنهجية الارسطوطاليسية، الا ان النظم موضع المقارنة باتت اكثر عددا وتنوعا، والمفاهيم والادوات التحليل غنت اشد تعقيدا . وربما لا يخفى ما في ذلك من اثر اكمي وكيفي للمعارف السياسية .

٢ - اهداف عملية (٣)

الى جانب خلق قاعدة عريضة ومتنوعة من المعرفة السياسية، تستهدف

الدراسات السياسية المقارنة تطویر أنظمة حكم أكثر كفاءة، وطرح حلول أفضل
لعديد من المشكلات السياسية . فالدراسات الراهنة حول السياسة في الدول النامية
تدفع إليها، جزئيا، رغبة في تحديد أى النظم السياسية يمكن أن يفضي الى التنمية
الحقيقية للمجتمع .

ولعله من الواضح ان الغاية العملية لا تكاد تنفصم عن الغاية العلمية . وبيان
ذلك ان المقارنات الخاصة بالنظم الحزبية او بالأثار السياسية للنظم الاجتماعية
المختلفة بغرض حل ازمت عدم الاستقرار او التوصل الى صيغة مؤسسية أفضل
يمكن ان يترتب عليها ظهور نظريات ونماذج تحليلية جديدة تساعد في ترتيب
وتخظيم المعارف السياسية المتوفرة فعلا . كما ان الرؤى الجديدة للمؤسسات
والتفاعلات السياسية تؤثر بدورها على المحاولات للرامية الى وضع الدساتير او تغيير
بنية ووظائف النظام السياسى علاوة على قواعد اللعبة السياسية

وما أيسر على المهتمين بالسياسة المقارنة ان يلحظوا ظاهرة التقليد في المجال
المؤسسي والقانوني . ففي غمار بحثهم عن دساتير او سياسات أفضل، غالبا ما يعمد
واضعو الدستور أو صانعو السياسة الى المقارنة . ويرغم ما للمحاكاة من آثار جانبية
غير محمودة، الا انها تثرى المعرفة الواقعية بالظواهر السياسية من خلال ما
تطرحه من خبرات وما تثيره من افتراضات . فعلى سبيل المثال، يمكن ان يسفر تبني
دول كثيرة للنظام البرلماني البريطاني او للنظام القانوني الروماني عن تهيئة
السبيل امام الباحث للتحليل المقارن ومعرفة الكثير حول اثر المتغيرات البيئية على
اداء الأجهزة الحكومية المعنية بالتشريع والتنفيذ والقضاء . وفي هذا الشأن، على
الباحث أن يهتم بالحالات التي نجح فيها التقليد، وتلك التي اخفق فيها . ذلك ان
بناء النظرية يقتضى الاما بالسباب النجاح والفشل .

المبحث الثاني

تطور السياسة المقارنة

لعل التحليل المقارن للنظم السياسية قد زامن الفكر السياسى مولدا وتطورا .
فمن يعود الى كتابات عملاقة الفكر الاجتماعى والسياسى في مختلف العصور لايذ
وان يجد اهتماما بتصنيف الفكر الحكم وبيان محداداتها وخصائصها ونواحي
الاختلاف والاتفاق بينها واكثرها تفضيلا لدى المفكر ذاته واسباب ذلك . من ثم فان
تاريخ السياسة المقارنة جد طويل، الا انه يمكن بوجه علم التمييز فيه بين
مرحلتين : مرحلة سابقة على الحرب العالمية الثانية واخرى لاحقة عليها .
المرحلة الاولى :

تمتد اجمالا منذ القرن الرابع قبل الميلاد حتى النصف الثاني من القرن الحال
وتحتضن العديد من المفكرين الذين ارادوا للتوصل من خلال الدراسة المقارنة الى

رؤية اشمل وابعد غورا لكيفية عمل انظمة الحكم في المجتمعات التى عاشوا بين
ظهرانيها .

لقد مر بنا ان ارسطو - الذى يعد بحق ابو المنهاجية السياسية المقارنة - تناول
بالدراسة ما يناهز مائة وخمسين دستورا بحثا عن نظام الحكم الفاضل عملا، اى
الذى يوائم واقع دولة المدينة اليونانية ويجنبها الفوضى والاضطراب . والف هذا
النظام فيما اسماه حكم الطبقة الوسطى الذى يكفل للمدينة توازنا يحقق لها
الطمانينة والسعادة (٤) .

الم يقارن بولجيبلس - الذى عاش بعد ارسطو بقرن ونصف تقريبا - بين
امبراطورية الفرس وممالك اسبرطة ومقدونيا وبين الجمهورية الرومانية، وهو
بمسبيل التققيب عن اكمل الدساتير ؟ نعم انه فعل ذلك لينتهى الى امتداح الدستور
الرومانى بدعوى انه زواج بين الملكية والارستقراطية والديمقراطية، اذ جعل حكم
الدولة قسمة متوازنة بين قوى ثلاث هى القناصل ومجلس الشيوخ والشعب (٥) .

والكبر الظن ان المقارنة مثلت احد محاور منهجية المفكرين المسيحيين
والمسلمين في العصر الوسيط . فالقديس اوجستين يقابل في سفره «مدينة الرب» بين
مدنيتين : المدينة الارضية والمدينة الالهية . ويرى في السلام الاجتماعى الذى
تكفله الدولة للانسان سيلا الى ولوجه مملكة السماء (٦) . ويفرق القديس توما
الاكو ينى بين الحكم الصالح والحكم الفاسد، ثم يقرر سمو النظام الملكى على ما
عدها لانه، وقد اسند الحكم الى شخص مفرد، يتفق مع شريعة الحكم في الطبيعة
حيث يهيمن على الكون آله واحد، واجزاء الجسم قلب واحد، وخلية النحل مملكة
واجزاء (٧) . وها هو المعلم الثانى أبو نصر الفارابى يقارن، من ناحية الحجم، بين
المجتمعات الكاملة (المدينة والامة والمعمورة) والمجتمعات الناقصة (القرى والمحال
والسكك والبيوت) ، ومن ناحية النوع بين المدينة الفاضلة ومضاداتها (المدينة
الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة المتبلة والمدينة الضالة ومدينة النوابت) (٨)
وبفضل المقارنة عبر الزمان (اللجوء الى الشواهد التاريخية) وعبر المكان (الاستعانة
بالادلة المادية المستقاة من الملاحظة المباشرة لأكثر من جماعة سياسية) استخلص
ابن خلدون القانون الذى يحكم التطور السياسى، وهو قانون الصراع بين العصبية
بل انه يقارن بين الملك الطبيعى الذى يعنى حمل الكلفة على مقتضى الفرض
والشهوة، والملك السياسى الذى يشير الى حمل الكلفة على مقتضى النظر العقلى في
جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، ثم الملك الشرعى الذى يمثل الكمال ويكون
حينما تتلقى الجماعة تشريعا سماويا يضبط سلوك الحاكم والحكوم ويحصل
نفعه في الدنيا والآخرة .

ان التحليل السياسى في العصر الحديث لم يخل بدوره من المقارنات . فقد راح
مكيافيللى يستقرئ الماضى والحاضر ليقف على انواع الحكومات واساليب نشأتها

والحفاظ عليها والعوامل التي تهبط للامير تقلد زمام الامور وتؤكد سلطانه المطلق، وقيادة رعاية بما يكفل وحدة واستقرار الدولة (١٠). وما اجدى استشهاد مونتسكيو بخبرة العديد من المجتمعات سواعلى الحديث عن مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما يفترضه من توازن ورقابة اولدى تناول الانماط المختلفة للنظم السياسية واثار البيئة المجتمعية عليها . و يقدم كتاب دى توكفيل الرسوم «الديمقراطية الامر يكية» (١٨٢٥) تحليلا مقارنا لقضية نجاح الديمقراطية فى العالم الجديد وفشلها فى فرنسا . بيد ان التفكير الاجتماعى فى القرن الماضى سرعان ما سيطر عليه التوجيه التاريخى الذى انشغل انصاره بالبحث فى بداية ونهاية تاريخ العالم . وتحت تأثير هذا التوجه، اصبحت دراسة المؤسسات السياسية تركز على تكوين نظريات تطويرية ليست آلية بقدر ما هى عضوية . وفى هذا المقام تجوز اسماء كل من : كوندروسيه الذى آمن بالارتباط الآنى بين العقل والديمقراطية وهيجل صاحب مقولة العلاقة بين العقل والحرية، ثم كارل ماركس الذى اعلن ان الحرية تتبدى من خلال الصراع الطبقي . واذا كان المذهب التاريخى قد ادين بشدة، الا انه من غير الانصاف تجاهل اثره على الدراسة السياسية المقارنة . فالكثير من مفاهيمه - مثل مفهوم الطبقة - لا زال يستخدم، والكثير من مشاكله لا زالت تثار خصوصا تلك التى تدور حول العلاقة بين السياسة من ناحية والتطور الاقتصادى والتعليم والاطار الثقافى من ناحية اخرى (١١) .

غير انه كرد فعل للنظريات التاريخية، اتخذ التحليل السياسى طابعا مجردا ترك بصماته على السياسة المقارنة . اذ حدث طلاق بين نظم الحكم والفلسفة السياسية واصبح كل منهما مجالا دراسيا له ذاتيته واستقلاله . كذلك، وبسبب هذا الفصل ثم بسبب ما شهده القرن المنصرم من اهتمام متزايد بوضع الدساتير واعداد الافراد لشغل الوظائف العامة، غدت الدراسة السياسية المقارنة دراسة قانونية - شكلية فى المقام الاول اذ ركزت على البنية الدستورية والقانونية . ففى المانيا والولايات المتحدة، تضمنت المناهج الدراسية على مستوى التعليم الثانوى والعالى مقررات فى الادارة العامة والقانون العام والتطور الدستورى والتربية الوطنية . اما رد الفعل الثالث فتمثل فى اتجاه التحليل السياسى المقارن الى تناول نظم سياسية معينة باعتبارها نظاما منفردة مما سبق نطقه مكانا وزمانا (١٢) .

و يحفل التراث السياسى بمؤلفات تعبر بصق عن ردود الفعل هذه من ابرزها كتاب ولهيلىم روشير عن «السياسة» (١٨٤٧ - ١٨٩٢) وكتاب و يلسون بعنوان «الدولة : عناصر السياسة التاريخية والعلمية» (١٨٩٥)، ومؤلف سير هنرى مين الموسوم «التاريخ المبكر للمؤسسات» (١٨٧٤)، ومصنف ادوارد جينكز «الدولة والامة» (١٩١٩) .

غير انه ابان العشرينيات والثلاثينيات من القرن الحالى، اقدم البعض على

المزاوجة بين الفكر والنظم (أى بين الأفكار النظرية المجردة والمعلومات الخاصة بواقع النظم السياسية) في دراسات غطت أكثر من وحدة سياسية. ومن أبرز هؤلاء جيمس برايس صاحب كتاب «الديمقراطيات الحديثة» (١٩٢١)، وكارل فريدريك في مؤلفه «الحكم الدستوري والديمقراطية» (١٩٣٧). هاتان الاضافتان تتميزان عما سبقتهما من اعمال بالركون الى الادلة المادية في حسم القضايا النظرية من ناحية واستخدام اطروعة وظيفية وبنوية في تحليل النظم السياسية من ناحية اخرى. فمثلا درس برايس عددا كبيرا من المجتمعات الديمقراطية - اثينا، جمهوريات امريكا اللاتينية، فرنسا، سويسرا، كندا، الولايات المتحدة، استراليا، ونيوزيلاندا - بحثا عن الاسس الواقعية للحجج النظرية المؤيدة او المعارضة للديمقراطية. ومع انه خصص مساحة كبيرة للبناء الشكلي - القانونى - لم يغفل الحديث عن الاحزاب السياسية ودور الرأى العام. وعلى العموم، تأثرت محاولة برايس وفريدريك بالدراسات التى كان ميدان السياسة المقارنه يزخر بها وقتذاك. فالقضايا النظرية التى عرضها لها سبق ان اثارها فلاسفة السياسة والاطر التحليلية العلمية التى استخدمها كانت مستمدة من الدراسات القانونية - الشكلية. زد على ذلك انهما عكسا نوعا من التحيز الثقافى حيث كانا اسيرين للنظام الديمقراطى فلنا منهما افه اسمى واصح وافضل نظم الحكم قاطبه.

في ضوء ما تقدم، يمكن تحديد اهم سمات الدراسة المقارنة لنظم الحكم قبل الحرب العالمية الثانية في النقاط التالية (١٢):

(١) سيادة انطباع الغربى: فالنظم السياسية الغربية بالذات كانت هى محط البحث المقارن. ومن بين هذه النظم، حظيت الديمقراطيات التمثيلية بالاهتمام الاكبر. اما النظم غير الديمقراطية الليبرالية - مثل النظام السوفيتى او النظام النازى او النظام الفاشستى - فقد عولجت احيانا بوصفها تمثل انحرافا عن النموذج الديمقراطى. وقد حال هذا التوجه دون التناول المنظم لكل من النظم غير الديمقراطية، والنظم السياسية للمستعمرات، ثم النظم التى تشترك مع النموذج الليبرالى الديمقراطى فى بعض الخصائص كالنظام اليابانى.

(٢) غلبة الطابع القانونى - الشكلي: ذلك ان الدراسة ركزت على المؤسسات الحكومية الرسمية، اى على اجهزة التشريع والتنفيذ والقضاء فى النظم موضع المقارنة دون اهتمام يذكر بالمؤسسات غير الرسمية كالحزاب وجماعات المصلحة من حيث ماهيتها ودورها فى صنع القرار وممارسة السلطة. من هنا كان اغفال المحددات غير السياسية للسلوك السياسى، وبالتالى الركائز غير السياسية للمؤسسات الحكومية.

(٣) الاتجاه نحو الوصف وليس التحليل: فالدراسة بوجه عام لم تكن تتجاوز الوصف الى التعليل. فمن يطالع اى كتاب فى السياسة المقارنة ينتمى الى تلك الفترة

لا يكاد يجد خيطا يربط النظم قيد البحث، أو إشارة الي محركات اختيارها، أو تحليلا للعوامل المسؤولة عن اوجه الشبه والاختلاف فيما بينها . بعبارة أخرى، انشغلت الدراسة المقارنة بوصف المؤسسات السياسية دون محاولة المقارنة بينها في الغالب . بل ان المقارنات التي كان يعقدها احيانا بعض الدارسين غالبا ما اقتصرت على بيان نواحي الاختلاف بين نمطين أو نظامين : النمط الفيدرالي والنمط البسيط النظام البرلماني ازاء النظام الرئاسي، النظام الديمقراطي في مواجهة النظام الشمولي . مثل هذا النهج لم يمكن من معرفة اوجه التماثل في السلوك السياسي، أو بناء نظرية مقارنة للديناميات السياسية (التغير، الثورة، الاستقرار) .

المرحلة الثانية :

يتحدد نطاقها الزمني بالفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان ويميزها تراجع النهج التقليدي للدراسة السياسية المقارنة مع حدوث ثورة بهذا الصدد املأها اعتباران اساسيان : (١٤) فمن ناحية، نالت دول كثيرة استقلالها السياسي وتزايدت اهميتها على مسرح السياسة الدولية بحيث لم يعد من الممكن تجاهلها في الدراسات السياسية المقارنة . ان هذه الظاهرة، اى ميلاد الدول الجديدة، علاوة على قيام نظم شيوعية في دول اوروبا الشرقية وفي الصين قد ولدت لدى المشتغلين بالسياسة المقارنة قناعة بضرورة توسيع نطاق الدراسة ليشمل النظم السياسية الغربية وغير الغربية من اجل فهم اشمول وافضل للسياسة بوجه عام .ومن ناحية أخرى، تعرض علم السياسة ذاته لثورة منهجية كان من شأنها اضعاف شوكة المناهج والادوات التقليدية وتبني مناهج واقترابات وادوات جديدة . هذه الثورة فرضها عاملان : احدهما المدرسة السلوكية بما اقتضته من ادخال مفاهيم جديدة الى ميدان التحليل والمقارنة كالنظام والوظيفة والثقافة السياسية والقيادة والنخبة والسلوك السياسي، وما فرضته من قياس كمي للظواهر . اما العامل الآخر فهو بروز دراسات المناطق التي تنهض على تعاون اكثر من علم — السياسة والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا — في سبيل التحليل الجاد للنظم السياسية لمنطقة بعينها أو لمجموعة من الدول .

والهم ان ان الدراسة المقارنة للنظم السياسية شهدت تطورا ضخما صنعتته بصفة خاصة اسهامات زمرة من علماء السياسة الامير يكيين امثال روي مكر يدس، صمويل بيير، دافيد ايستون، كارل دو يتش، جابرئيل الموند، دافيد ابتر، هاري ايكشتين، لوشيان باي، ووبرت داهل، جيوفاني سارتروري . وللوقوف على مبلغ تلك التطور، حسبنا ان ندون ما يلي :

(١) بفضل الاطر الفكرية التي قدمها ايستون والموند، اصبح مفهوم «النظام» وحدة مكر ومركزية للتحليل المقارن . وبهذا، لم تعد السياسة دراسة للدولة والحكومة، ولم تعد المقارنة قاصرة على النظم المجتمعية (الامبراطوريات الجمهوريات،

الاتحادات الفيدرالية، دول المدينة) بل صار في الامكان ان تخضع للتحليل المقارن اية وحدات سياسية تتكون من عناصر متشابهة تؤدي وظائف النظام السياسي (الولايات في النظم الفيدرالية، جماعات المصالح، النظم السياسي الدولي الخ ..).

(٢) بروز مفاهيم جديدة اثر التحليل السياسي المقارن . اذ ادخل ايستون مفاهيم التدخلات والمخرجات والمطالب والمساندة، والبيئة والتغذية الاسترجاعية (١٥) . واستخدم الموند مفهوم الوظيفة السياسية ومفهوم القدرات (١٦) . اما دويتش فقد استعار لغة السيبرنتكس (الاتصال والضبط) . التي اتاحت له ان يستخدم في تحليله للنظم السياسية مفاهيم : الاتصال او المعلومات، والتغذية الاسترجاعية، والعبء، والذاكرة، واللوعى، وفترة الابطاء، والارادة السياسية، والابتكار والتجديد (١٧).

(٣) تعدد وتنوع المناهج واستراتيجيات البحث والاطار النظرية المستخدمة في التحليل المقارن : البحوث المسحية، تحليل المضمون، الاساليب الاحصائية والرياضية . وفي الوقت نفسه صيغت افتراضات حول كل من : العلاقة بين المتغيرات المجتمعية والسلوك التصويتي، الاساس النفسى لسلوك القادة، مراحل عملية التنشئة السياسية، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، اشكال المعارضة السياسية الخ ..

(٤) اتساع النطاق الجغرافي للدراسة بحيث يحتضن العالم الثالث الذى عكس دوله تنوعا في الموارد والثقافات والاشكال المؤسسة . واقتضى ذلك بدوره استراتيجية اكثر مرونة لاختبار صدق المقولات العامة المستخلصة من خبرة العالم الغربى المتقدم عند تطبيقها على الدول الجديدة .

هكذا يتضح ان الثورة في حقل السياسة المقارنة قد انطلقت من مبادئ جسورة : تجاوز الوصف الى التحليل، التحول عن المعالجة القانونية الى المعالجة وفق منهجية جديدة، الانتقال من التركيز على المؤسسات الحكومية الى الاهتمام بالتنظيمات الوسيطة والديناميات والتفاعلات والوظائف السياسية، ثم تولى الدراسة عن طابعها الغربى لتكتسب طابعاً عالمياً اذا جاز لنا القول .

المبحث الثالث

مشاكل السياسة المقارنة

يواجه التحليل المقارن للنظم السياسية، من حيث يروم الخوض الى استنتاجات عامة تتجاوز نطاق الحالات قيد البحث الى تفسير الحالات الاخرى التى تشترك معها في مستوى التعميم، عددا من المشكلات تتعلق بالمفاهيم المستخدمة وانتخاب استراتيجية المقارنة وجمع للعلومات . ونعمد فيما يلى الى تفصيل القول بشأن كل منها على حدة .

اولا: المفاهيم:

ليس من شك في ان المقارنة الدقيقة تحتاج الى مفاهيم محددة بوضوح ودقة.

لذا فإن عدم دقة المصطلحات يمثل أحد جوانب الضعف الأساسية في البحث السياسي المقارن. فلا يوجد بين الدارسين اتفاق حول معنى أي مفهوم بما في ذلك المفاهيم الشائعة كاللدولة والحكومة والحزب والقوة والسلطة والنفوذ واليمين واليسار والديمقراطية والديكتاتورية... الخ. ذلك أن كل دارس يتبنى تعريفا للمفهوم المستخدم يتفق والهدف من البحث فضلا عن القيم التي يؤمن بها. كما أن لكل مصطلح سياسي دورا مزدوجا حيث يستخدمه عالم السياسة بمعنى معين في حين يستخدمه الشخص العادي بمعنى آخر. فمثلا كلمات الاستعمار الفاشية وحق تقرير المصير يقصد بها الباحث السياسي شيئا محجدا يختلف عن معناها في ذهن رجل الشارع. كما أن المفهوم نفسه قد تكون له معاني متميزة من الناحية الأكاديمية. فكلمة الحكومة، على سبيل المثال، تشير إما إلى السلطات الثلاث أو إلى السلطة التنفيذية وحدها أو الجهاز الإداري. أضف إلى كل هذا أن المصطلحات السياسية عادة ما لا تساير الواقع المتغير. فالاستعمار أصبح له الآن مدلولات يختلف عن مدلوله في القرن الماضي والنصف الأول من القرن الحالي (١٨). وفي الأمد القصير، لا يبدو أن ثمة حلا مرضيا لهذه المشكلة، ولكن المحتمل في الأجل الطويل أن يظهر جسد من المفاهيم تتفق عليها جماعة علمية تتمتع بالسلطة القوامية على العاملين في حقل السياسة المقارنة. إلا أننا جميعا في الأمد الطويل سوف نكون في عدد الاموات كما قال كينز.

غير أنه لما كانت السليسة المقارنة ترمي إلى بيان أوجه الشبه والاختلاف فمن الضروري أن تحديد المفهوم موضع الدراسة بوضوح تام حتى يتأتى لأي باحث آخر أن يعرف ما إذا كانت مفردة ما تتخل في أو تخرج عن دائرة هذا المفهوم. وهنا ينصح بتعريف المفهوم إجرائيا، أي تحديد مؤشرات له تقبل الاختبار الأمبير يقي (١٩). فعلى سبيل المثال، يمكن تعريف الحزب السياسي إجرائيا بأنه مجموعة منظمة ذات برنامج واضح، وسبق لها أن تقدمت بمرشحين في انتخاب علم. وللتأكد من كون جماعة ما حزبا أم لا، لا بد من إجراء ثلاثة اختبارات تتعلق على التوالي بمعرفة ما إذا كانت الجماعة منظمة، وما إذا كان لها برنامج واضح، وما إذا كانت قد تقدمت بمرشحين.

وعلى أية حال، يجب الإشارة إلى أن التحديد الإجرائي للمفاهيم ليس حلا شافيا للمشكلة المثارة نظرا لافتقار أي مفهوم إلى مؤشرات واضحة يجمع عليها الدارسون، علاوة على أنه ليس من المؤكد دائما أن مجموعة المؤشرات الإجرائية المنتخبة تنل على المفهوم بدقة. ومن المفاهيم التي تثير مشكلات من هذا النوع: الطبقة الاجتماعية، ومستوى المعيشة، والتنمية السياسية. وأيا ما كان الأمر، لا معدى، في الأمد القصير على الأقل، عن التحديد الإجرائي للمفاهيم تحاشيا للخلط والغموض. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، غالبا ما تفترض الدراسة المقارنة المما باللغات الأجنبية، الأمر الذي يثير قضية الترجمة (٢٠) فمثلا مصطلح

(Consociational Democracy) كما استخدمه ليجارت وآخرون، يشير الى نمط للحكم الديمقراطي من معالته تعدد القوى السياسية، ادراك النخب السياسية مخاطر هذا التعدد، وحرصها على التعاون والتوفيق حفاظا على النظام وحماية للمجتمع من الوقوع في براثن عدم الاستقرار (هولتند نموذج حي لهذا النمط). ومن الصعوبة بمكان تعريب هذا المصطلح بما لا يفقده دلالاته الحقيقية حيث الالفاظ العربية المطروحة هي: الديمقراطية الوعبية والديمقراطية الطائفية، والديمقراطية التوفيقية، ولا يخفى ما يعتورها جميعا من قصور.

وللتغلب على هذه المشكلة، يمكن الاعتصام بمفاهيم ذات مستوى عال من العمومية. وتبذل الآن محاولات للكشف عن مثل هذه المفاهيم. ولكن يؤخذ عليها انها تعكس ثقافة المجتمع الصناعي الغربي لاسيما المجتمع الأمريكي. ولتلافي ذلك العيب يتعين تكثير وتنويع المجتمعات التي تكون مدفا للدراسة المقارنة، ومن هنا، تبدو قيمة دراسات المناطق ودراسات البلدان النامية، اذ هي خليفة باثراء المقارنات وفتح آفاق جديدة للتأمل والتفكير.

ثانيا: استراتيجية المقارنة:

يصطدم البحث المقارن بهذا الخصوص باكثر من مشكلة جزئية:

١- انتخاب المتغيرات او المفاهيم الاساسية التي تدول حولها المقارنة.

وهنا يمكن للباحث ان يختار احد بنيلين:

اولهما: الاعتماد على احد نماذج المقارنة التي طرحها علماء السياسة، بمعنى

ان يتوسل بالمتغيرات التي تناولها اي من هؤلاء:

— الموند و باول: البنية والثقافة السياسية، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح والاحزاب الابنية والوظائف الحكومية، الوظيفة الاتصالية، قدرات النظام، انماط النظم السياسية، التنمية السياسية.

— روي مكر بيس: صنع القرار، القوة، الاينيولوجية، المؤسسات السياسية.

— بيرو بلام: الثقافة السياسية، القوة، المصالح الساسية.

— بلوندل: الابنية، السلوك، القانون.

— ميركل: مجاميع التطور التاريخي، التنشئة والمشاركة والتجنيد، الثقافات الساسية، المركز والحافة، الاحزاب الجماعات عمليات ومؤسسات وابنية صنع السياسة، الدساتير والمحاك، النظام السياسي والعالم.

— كيرتس: المجتمع والدولة، تصنيف النظم، التمثيل والتصويت، المصالح والاحزاب النظم الحزبية، البرلمان وصنع القاعدة، الاجهزة التنفيذية، النظم الادارية.

— ايكشتين وابتر: الحكم التمثيلي والدستوري، النظم الانتخابية، الاحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصلحة، الشمولية والاقراطية، التغيير السياسي، الحكم والسياسة في المجتمعات غير الغربية.

هذه بعض نماذج اوربناها على سبيل المثال لا الحصر لنذكر القاريء بمبلغ الاختلاف بين الدارسين حول المتغيرات الاولى بالبحث السياسي المقارن، ولنؤكد بالتالي حرية الباحث في اختيار النموذج الذي يراه اكثر ملائمة.

وثانيهما: الركوز الى احد الناهج كمنهج النظم او المنهج البنائي - الوظيفي او المنهج السلوكي او منهج الاتصال. اذ ان لكل منها مفاهيم اساسية تعمل كنقط ارتكاز وتوجيه للباحث حتى لا يتكبد طريقة اثناء الدراسة والتحليل.

٢- تحديد وحدة المقارنة: درج المهتمون بالسياسة المقارنة لفترة طويلة على اعتبار الدولة او النظام السياسي وحدة الدراسة المقارنة، وسواء انصبت المقارنة على الدولة او النظام، فاننا نكون بازاء دراسة سياسية مكروكزمية. اما اذا كان مدار التحليل المقارن هو بناء سياسي معين كالبرلمان، فاننا نكون بصدد دراسة سياسية ميكروكزمية.

ان تعيين وحدة المقارنة موضع خلاف بين علماء السياسة المقارنة. فالبعض يرى في النظام السياسي ككل اكثر الوحدات السياسية ملائمة للتحليل. وهناك من يركز على الحكومة. ويراها آخرون في الدولة و يدافع البعض عن السلوك كوحدة للتحليل.

وهذه المشكلة يعقد منها الطابع المركب للنظم السياسية وانماط السلوك بالاضافة الى عدم رشد هذه الاخيرة في بعض الاحيان (٢١). فكل نظام سياسي يجمع عناصر تقليدية واخرى حديثة، وتتحدد طبيعته بالكم النسبي لهذين النوعين من العناصر. فالنظام الديمقراطي البريطاني لا زال يحتفظ بالملكية، و بالطابع الارستقراطي في تشكيل البرلمان حيث يوجد الى جوار مجلس العموم مجلس اللوردات الذي يعتمد على مبدأ الوراثة الى حد كبير. ولا زالت سويسرا الديمقراطية تحرم بعض النساء من حق التصويت. وفي المجتمع الامر يكي لا يتمتع سائر المواطنين بالحقوق المدنية على قدم المساواة. ولا يعدو البناء المجتمعي الياباني ان يكون توليفة فريدة بين ما هو تقليدي وما هو حديث.

وتعايش كافة المجتمعات الجديدة صراعا داخليا بين المؤثرات التقليدية والمؤثرات الحديثة. فالمجتمع الهندي لم يبرأ بعد من الجدل حول استخدام اللغة الانجليزية او اللغة الهندية كلفة رسمية. وتشهد نيجيريا صراعا بين دعاة القانون الاسلامي ودعاة القانون العرفي البريطاني. ومنذ سنة ١٩٦٠ ادخلت تركيا مؤسسات دستورية وبرلمانية جديدة في الوقت الذي ظلت تحتفظ فيه باشكال تقليدية من العلاقات الاجتماعية. ولم يستطع الحكم الشيوعي في يوغسلافيا الى الآن تحرير الحياة السياسية تماما من تأثير الروابط والعلاقات العائلية والاشية. ويجمع النظام المغربي حاليا بين الحكم الملكي الوراثي والتعدد الحزبي. وفي مصر، ثمة جدال بين الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية وبين استمرار سر يان

النظام القانوني المعمول به حاليا، وتعيش فيها المجالس العرفية كأداة غير رسمية لفض المنازعات جنبا الى جنب مع المحاكم. و يوجد في القرى نمط السلطة الحديث ممثلا في نقط الشرطة والمجالس المحلية المنتخبة مع النمط التقليدي ممثلا في العمد ومشايخ البلد وكبار السن ورؤساء العائلات. وبينما يدعو السادات الى الديمقراطية السياسية، لا يفتا يردد انه كبير العائلة المصرية الذي له - اتصافا مع جوهر النظام الابوي - سلطة الامر والنهي.

ومن جهة ثانية لا توجد ظاهرة سياسية خالصة، فما هو سياسي يتداخل و يتفاعل مع ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي. لذا لا يصح علميا ان نرد السلوك السياسي لاحد القادة الى متغير واحد: عقدة النقص، حب الظهور، الشخصية المتسلطة الرغبة في الانجاز، العمالة.. الى غير ذلك من العوامل المتصورة. وانما ينبغي تفسيره في ضوء اكثر من متغير حتى يجيء ذلك التفسير دقيقا كلما امكن.

ومن جهة ثالثة، لا ينهض السلوك السياسي بالضرورة على اسس رشيد مما يجعل دراسته علميا مهمة شاقة. فالحياة السياسية في اي مجتمع تحفل بمظاهر عديدة للسلوك غير الرشيد والانفصام بين الفكر والواقع. و بيان ذلك ان مؤسسة معينة قد تظل موجودة برغم انها لا تؤدي اي دور. فمثلا، توجد في مصر نقابات لعمال الزراعة لا تمارس تأثيرا يذكر ولا تنهض باية مهام ترقبها. كذلك فان الدستور قد يخلو مؤسسة ما سلطات لا تزاولها من الناحية العملية. فمثلا لم يحدث ان مارس وزير التعليم السويدي حق تعيين اساتذة الجامعات علما بان الدستور خوله اياه.

ومهما يكن من امر قضية وحدة التحليل، يلاحظ ان المنهج المقارن ليس فيه ما يستدعي قصر المقارنة على مستوى واحد او وحدة بعينها. و يترتب على ذلك ضرورة تعدد جوانب ووحدات المقارنة حتى يتسنى تفسير الاختلافات في العلاقة بين متغيرين واكثر في سياق نظم سياسية متعددة ومتباينة. اذ قد ترجع هذه الاختلافات اسلسا الى عوامل كامنّة في النظم السياسية ذاتها (انخفاض حجم المشاركة السياسية في روديسيا وجمهورية جنوب افريقيا بسبب حرمان الاغلبية السوداء قانونا من المشاركة في الحياة السياسية). وقد ترجع في المقام الاول الى عوامل مستقلة، اي عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية (الفقر والامية وضعف الشعور بالوطنية المستولة تعطل الى حد كبير تدني المشاركة كما وكيفا في اغلب بلدان العالم الثالث). وقد تجد تفسيريا. في كلا النوعين من المتغيرات.

٢- كيفية معالجة الظاهرة السياسية: هنا، يمكن ان تخضع الظواهر السياسية للبحث المقارن بوصفها غايات، اي نتاج لعوامل يندر ان تكون من طبيعة سياسية. فمثلا قد يفسر اختلاف السلوك التصويتي للمرأة في المجتمعات الصناعية على ضوء الانتماء الديني والمستوى الاقتصادي والوضع الديمغرافي. و بالمقابل يمكن ان تقارن

باعتبارها وسائل اي متغيرات مستقلة تؤثر في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. ومثال ذلك ان يعمد الباحث الى الدراسة المقارنة للأثار العامة للفيدرالية في الولايات المتحدة وكندا والهند ونيجييا والمانيا الغربية وسويسرا والاتحاد السوفيتي.

وعلى العموم، يبقى ان تحديد طبيعة العلاقة بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي يشكل صعوبة في البحث المقارن.

بخاء المؤشرات: لقد مر بنا انه قلما يتفق على مجموعة مؤشرات تدل بوضوح ودقة على الظاهرة السياسية قيد البحث المقارن. ونضيف ان المؤشرات الخاصة بمتغير او ظاهرة ما ربما كانت دالة بالنسبة لمجتمع وغير ذلك بالنسبة لمجتمع آخر (٢٢)، فالمؤشرات التي تعبر عن المشاركة في الديمقراطية الغربية (النسوية، الانضمام الى الجماعات السياسية وشبه السياسية، الاتصال بالمستولين، مناقشة القضايا العامة، السعي من اجل الوصول الى السلطة، تقلد منصب سياسي) قد لا تصلح كلها او بعضها لقياس الظاهرة ذاتها في الدول الشيوعية او دول العالم الثالث فمن ثم يجب ما دمنا بازاء بحث مقارن، وضع مؤشرات للظاهرة محل البحث تصدق بالنسبة لمختلف النظم، او وضع مجموعات من المؤشرات لها الاوزان نفسها على ان تلائم كل مجموعة منها نظاما معيناً.

٥- انتخاب الاطار النظري (٢٣): النظرية عبارة عن مجموعة من المنطوقات العامة التي تتسق فيما بينها منطقياً وتقبل الاختبار امبريقياً، ويمكن استخدامها في تفسير، ولو بشكل احتمالي، كافة الحالات التي تشترك مع الحالات قيد المقارنة في درجة التعميم: النظم الديمقراطية، جماعات المصالح الزراعية، الاحزاب الشيوعية، الدور السياسي للعسكريين في دول العالم الثالث، انماط القيادة في الجهاز الحكومي... الخ ومن حسن الطالع ان علم السياسة يعرف الآن اطاراً نظرية عديدة: نظرية النظم، التحليل البنائي - الوظيفي، المنهج التتموي، منهج الاتصال، نظريات التبادل، التحليل النفسي، نظرية النخبة، منهج صنع القرار.

هذه النظريات توجه الباحث الى جمع وتصنيف المعلومات، فلو اعتمد منهج النظم، كما صاغه دافيد ايستون، اساساً لتحليل النظم السياسية العربية مثلاً، كان عليه ان يجمع معلومات خاصة بكل من المدخل اليها (الطلاب والتأييد) والمخرج منها (السياسات والقرارات) وتفاعلها مع البيئة، والتغذية الاسترجاعية (تغلق للمعلومات اليها من البيئة عن نتائج افعالها). اما اذا اعتمد نظرية النخبة، فعليه ان يجمع معلومات اجتماعية وسياسية خاصة برؤساء الدول، ورؤساء الوزراء، والوزراء ونوابهم.

كذلك فان النظريات تقترح فروضاً يمكن التحقق من صدقها تجربياً مما يساعد على اثراء ميدان الدراسات السياسية المقارنة، من ذلك مثلاً افتراض وجود

علاقة، ثم بين الاستعداد للتصويت وبين العضوية في الجماعات السياسية، ثم بين معدلات التصويت وبين مستوى التعليم والتحضر.

والى ما تقدم، تحدد النظرية مستوى التعميم وربما أيضا مستوى النطاق فالنموذج البنائي - الوظيفي يركز على وظائف النظام السياسي، بينما التحليل النفسي يركز على الفرد أو الجماعة الصغيرة القائمة على علاقات المواجهة. وعلى ذلك لا يصلح الاطار الاول لتحليل القرارات السياسية، ولا يفيد الاطار الثاني في دراسة ازمة التكامل. من ثم، يواجه الباحث دائما مشكلة انتخاب الاطار النظري الأكثر ملائمة لموضوع دراسته.

والمؤكد ان المشكلات التي يمكن ان تثور عند استخدام الاطار النظرية المختلفة يمكن ان تتضاعل من خلال تكثيف استخدامها في البحث المقارن، وهو الامر الذي لم يحدث في حدود علمنا حتى الآن. ان تكرار اختبار النظريات في سياقات مختلفة - وذلك امل المعنيين بالسياسة المقارنة - هو وحدة الكفيل باظهار جوانب قوتها وضعفها بما يساعد على تعديلات وبلورتها.

ثالثا: جمع المعلومات: (٢٤)

تعتمد الدراسة المقارنة على معلومات مباشرة وغير مباشرة:

اما المعلومات المباشرة فمصادرها الاستبيان والملاحظة ويجابه استخدام هذه الادوات صعوبات تفرضها الاعتبارات السياسية (كما هو الحال في البلدان الشيوعية وفي اكثرية دول العالم الثالث) وقصور الموارد المالية، ونقص الباحثين الكفاء وتعذر الاتصال بالفحوصين. بل ان الاستبيان بالذات يثير مشكلة اختيار العينة والدقة في اعداد وتطبيق صحيفة البحث.

وتتمثل مصادر المعلومات غير المباشرة في الاحصاءات الرسمية والسجلات والوثائق والتراجم الشخصية، علاوة على المادة التاريخية التي تسمح للباحث ان يتجاوز حدود عالمه المعاصر. وان يجري دراسات تتبعية وان يطلع على نماذج كثيرة ومتباينة من النظم السياسية التي قد يوجد لها نظير في العالم الحديث. وعلى اية حال، يلاحظ ان الاحصاءات الرسمية في دول كثيرة لا يمكن ان يعول عليها لما يعترضها من قصور وتشويه. كما انه لايسمح للباحثين بالاطلاع على الوثائق الا بعد مضي فترة زمنية عليها تصل في مصر مثلا الى خمسين عاما. ولا تكاد المذكرات والتراجم الشخصية تخلو من الكذب والمبالغة والتجني. ولا تبرا الكتابات التاريخية من التحيز ناهيك عن انها غالبا ما ترصد اوضاع الطبقات الحاكمة ولا تتناول احوال المحكومين الا اللما وبصورة عرضية. والادى من كل هذا ان المعلومات المتاحة عن النظم الشمولية والتسلطية بوجه عام عادة ما تكون ضئيلة وغير دقيقة مما يبرر جزئيا غياب او ضعف الاهتمام بموضوع المطالب المجتمعية والرأي العام من جانب علماء السياسة المقارنة المعنيين بدراسة النظم الشيوعية وفي مقدمتها النظم

السوفيتي.

خاتمة:

آفاق السياسة المقارنة:

انطلاقاً مما تقدم، يمكن اثارة عدد من الموضوعات التي تشغل حالياً بال المهتمين بالسياسة المقارنة.

اولاً: **تعيين الحدود:** لا يبدو حتى الآن ان هناك اتفاقاً حول الحدود الملائمة والمنطقية لميدان السياسة المقارنة في علاقته بعلم السياسة. اذ يوجد من يزعم بان السياسة المقارنة لا شيء، ومن يزعم على النقيض تماماً، بل انها تستوعب كل شيء يوصف بأنه سياسي. وليس بخاف ما في الاتجاهين من مبالغة غير مقبولة. فالاول يعني الغاء لحقل دراسي له جذوره في تاريخ الفكر السياسي، وله انصاره من بين علماء السياسة، وله موضعه في مناهج الدراسة باقسام العلوم السياسية بالجامعات. اما الثاني فيمنع ميدان السياسة المقارنة اذ يراه وعلم السياسية شيئاً واحداً.

واغلب الظن ان الاتجاه الذي يأخذ التحليل المقارن للنظم السياسية (الرئيسية والفرعية) على انه لب السياسة المقارنة كفيل بحسم قضية الهوية والحدود بشكل مناسب ومعقول.. وهنا تصبح السياسة المقارنة دراسة لعلاقة النظرية بالتطبيق، اي لعلاقة المفاهيم بالاطر الفكرية والنماذج بالسلوك الفعلي للنظم السياسية في سياق مقارن. و يترتب على ذلك، بالطبع، ان يستوعب مجال الدراسة موضوعات: الثقافة السياسية، النخب والقيادة، السلطة والاكراه، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، التعبئة، التكامل السياسي، التنمية السياسية، التعبير عن المطالب، تجميع المطالب صنع السياسة، الاتصال السياسي، النظم الحزبية، جماعات المصالح، النظم الانتخابية، تدخل العسكر بين في السياسة، انماط البيروقراطية، اشكال المعارضة، الايديولوجيات السياسية.

ثانياً الاختلال بين التنظير والتطبيق: اسفرت الثورة التي تعرض لها حقل السياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية عن تطور ضخم على مستوى المفاهيم والمناهج والاطر التحليلية. فما اكثر المصطلحات والنظريات والنماذج التي طرحها علماء السياسة المقارنة. ولكن يبدو ان الاضافات النظرية لم تواكبها دراسات تطبيقية بالدرجة نفسها مما خلق فجوة بين التنظير والتطبيق وحرم الاول نسيباً من امكانية التعديل والبلورة بناء على ما تكشف عنه نتائج الثاني.

ان البحوث التطبيقية الاميريقية التي تجعل مجالها اكثر من نظام سياسي هي وحدها الكفيلة باظهار مدى سلامة المفاهيم والنظريات المطروحة في هذا الشأن وتوفير الأدلة التي تساندها او تنحداها، بالاضافة الى اقتراح تعديلاتها على نحو

معين، مما يفضي الى مزيد من الانواع النظرية. لذا يجب ان تتال هذه البحوث اهتماما اكبر من جانب العاملين في ميدان السياسة المقارنة.

ثالثا: الاختلال بين المؤسسات والسياسات: ففي الخمسينات والستينات ركز علماء السياسة المقارنة على الابنية السياسية والمدخلات الى النظام السياسي، بينما تجاهلوا مخرجاته. الا انه في منتصف الستينات قام المجلس الامريكي لابعث العلوم الاجتماعية بتشكيل لجنة العمليات الحكومية والقانونية لتحل محل لجنة السلوك السياسي. وبشرت اللجنة عملها باثارة السؤال التالي: ما الذي ينبغي ان يتسلح به علماء السياسة لدراسة وتقويم وتقديم توصيات حول مضامين السياسات العامة؟ هذا السؤال لم يصادف حتى الآن اجابة مرضية من قبل علماء السياسة.

واذا كانت السياسة، بمعنى السلوك السياسي للمؤسسات والجماعات والافراد، قد خضعت للبحث الاميريقي المقارن، فان السياسات، بمعنى تعبئة وتخصيص الموارد والخدمات في سبيل الصالح العام، مازال ينتظرها المزيد من الدراسة والتقويم. وعلى اية حال، انتهى نغز غير قليل من علماء السياسة في العقد الراهن الى التسليم بملائمة المدخل التوزيعي الى التحليل السياسي المقارن. صحيح ان هذا المدخل ليس جديدا حيث عرض له هارولد لازويل في كتابه «السياسة: من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف» المنشور لأول مرة عام ١٩٣٦، الا ان احياؤه اثار ويثير تساؤلات شتى من قبيل: كيف يتأتى للحكومات التي تجتاز مراحل متباينة من التطور السياسي او تواجه اوضاعا اقتصادية مختلفة ان تخصص الموارد الوطنية المتاحة؟ كيف تميز الدول بين القطاعين العام والخاص؟ ماهي المصالح والاولويات العامة؟ ما هو الحجم الملائم من السلع والخدمات الذي يجب ان يؤول الى ملكية او رقابة الدولة؟ ما هي معايير توزيع الموارد؟ كيف يمكن قياس النفقة والعائد لسياسات معينة في مجالات الصحة والتعليم والامن والسكان... الخ؟ ما هي اولويات انفاق اليرادات العامة؟

وغني عن القول ان التصدي للاجابة على هذه التساؤلات يتطلب معلومات اكبر حجما واكثر تنوعا، فضلا عن ادوات جديدة اكثر رقة لقياس فاعلية السياسات العامة.

الحواشي

- ١ - للوقوف بإيجاز على الاتجاهات المختلفة في شأن هوية علم السياسة المقارنة، انظر: Geoffrey Roberts, *What is Comparative Politics?* London, The Macmillian Press Ltd., 1972, pp. 8-9.
- ٢ - Peter Merkle, *Modern Comparative Politics*, New York, Holt Rinehart & Winston, Inc., 1970 pp. 2-3
- ٣ - *Ibid.*, pp. 5-7
- ٤ - ارسطوطاليس، السياسة، ترجمة من الاغريقية الى الفرنسية وعلق عليه بارتلمي سانتهيلير، نقله الى العربية احمد لطفي السيد، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٧. ص ٢٩-٣٢، ٣٢٥-٣٤٠.
- ٥ - فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي: دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية للعلماء للكتاب، ١٩٤٧، ص ١٤١، ١٤٢.
- ٦ - Joseph Roucek, ed., *Classics in Political Science*, London, Peter Owen Ltd., 1963, pp. 32-33.
- ٧ - فؤاد شبل، المصدر السابق ص ١٨٧-١٨٨.
- ٨ - انظر عرضا وافيا لانواع وخصائص التجمعات البشرية عند الفارابي في: د. علي عبد المعطى ود. محمد جلال شرف، خصائص الفكر السياسي في الاسم واهم نظريات (الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥) ص ٢٥٧-٢٨٨. كذلك
- Erwin Rosenthal, *Political Thought in Medieval Islam*, An Introductory Press, 1958, pp. 126-139.
- ٩ - عبدالرحمن بن خلدون، (بيروت، دار احياء التراث العربي) الكتاب الاول، الفصل الثاني (الفصول ٧، ١١، ١٧، ٢٢) الفصل الثالث (الفصول ١، ٤، ٥، ٦، ١٧، ٢٣، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١)
- ١٠ - ليقولا مكيا فيلي، تعريب خيرى حماد، تعقيب فاروق سعد (بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٨٥) (الفصول ١، ٢، ٩، ١١، ١٥-١٩.
- ١١ - Harry Eckstein, *A Perspective on Comparative Politics, Past and Present*, in: H. Eckstein and D. Apter, eds., *Comparative Politics: A Reader*, New York, The Free Press, 1968, pp. 8-9
- ١٢ - *Ibid.*, pp. 9-12

١٢ - لمزيد من التفصيل، انظر بالذات :

Roy Macridis, A Survey of the Field of Comparative Government, in
H. Eckstein and D. Apter, eds, *op.cit.*, pp. 43-48.

١٤ - Mdriand Irish and Elke Frank, *Introduction to Comparative Politics*, Thirteen Nation-States N.J.,
Prentice-Hall, 1978, pp. 6-7
- Peter Merkle, *op.cit.*, pp 9-10

١٥ - يستطيع القارئ ان يجد معالجة اضافية لهذه المفاهيم بالرجوع الى نموذج
التحليل الايتسوني في :

David Easton, *A. Framework for Political Analysis*, New York,
Prentice-Hall, 1965.

١٦ - لقد ميز الموند، في شأن وظائف النظم السياسية، بين مجموعتين : وظائف
خاصة بالدخالات (التشؤة والتجنيد السياسي، التعبير عن المصالح، تجميع
المصالح، الاتصال السياسي) ووظائف خاصة بالمخرجات (صنع القاعدة، تنفيذ
القاعدة، التقاضي على اساس القاعدة).
وفصل القول بخصوصها في المقدمة التي صدر بها الكتاب الشهير الموسوم «
السياسة في المناطق الآخذة في النمو» والذي حرره بالاشتراك مع جيمس
كولمان. انظر.

G. Almond and J. Coleman, eds., *Politics of the Developing Area*,
N.J. Princeton U.P., 1960, pp.

اما مفاهيم القدرات فيمثل احد محاور المنهج التنموي الذي اصله
بالتعاون مع باول. وقد حدد قدرات للنظام السياسي هي : القدرة
الاستجراجية، والقدرة التنظيمية، والقدرة للتوزيعية، والقدرة الرمزية،
والقدرة الاستجابية.

للتعرف على المقصود بهذه القدرات وكيفية قياسها، راجع :

G Almond and B. Powell, *Comparative Politics, A Developmental Approach*, Boston, Little Brown and Comp., 1966. pp. 190-213

١٧ - عرض دور يتش لهذه المفاهيم من حيث معناها وتطبيقها في تحليل النظم
السياسية في بعض اعماله نذكر منها :

-Karl Deutsch, *The Nerves of Government, Models of Political Communication and Control*, N.Y., The Free Press of Glencoe,

1963, Chaps. 9-11

- , *Politics and Government, How People Decide Their Fate*,
Boston, Houghton Mifflin Comp., 1974, Chap. 6.

Michael Curtis, *Comparative Government and Politics*, N.Y., - ١٨
Harper and Row Publishers, 1968, pp. 11-12.

١٩ - بخصوص ضرورة التعريف الاجرائي للمفاهيم كحل مؤقت لفوضى
المصطلحات والتعاريف انظر: Geoffrey Roberts, *op.cit.*, 21-22

٢٠ - حول احتمالية ان تفقد دلالتها مع ترجمتها من لغتها الى لغة اخرى طالع:
Ibid, pp. 25-26

٢١ - لتبين كيف تمثل هذه العوامل صعوبات في التحليل المقارن للنظم السياسية
راجع بوجه عام.

Michael Curtis, *op.cit.*, pp. 9-10; 14-15.

-Jean Blondel, ed., *Comparative Government, A Reader*, London,
Macmillan and Co. Ltd., 1969, pp. 15-21

Geoffrey Roberts, *op.cit.*, p. 34. - ٢٢

٢٣ - انظر في شان وظائف النظريات والاختيار من بينها في مجال السياسية
المقارنة: *Ibid*, pp. 37-50.

٢٤ - راجع على العموم: Jean Blondel, ed., *op.cit.*, pp 9-12.



نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الإدراكي

د. داود عبده *

كيف يتعلم الطفل اللغة

يتعلم الطفل التركيب اللغوية عن طريق تفسير فرضيات (hypotheses) معينة مبنية على النماذج اللغوية التي يسمعها، ثم وضع هذه الفرضيات موضع الاختبار في الاستعمال اللغوي وتعديلا عندما يتضح له خطأها. يؤدي الى تقر يبها تدريجيا من تركيب الكبار، الى ان تصبح تركيبه مطابقة لتركيبهم. او ان الطفل يستخلص قاعدة لغوية معينة من النماذج التي يسمعها ثم يطبق هذه القاعدة، وبعد ذلك يعدلها الى ان تطابق القاعدة التي يستعملها الكبار. فالطفل العربي، مثلا، يستخلص قاعدة التانيث في العربية من نماذج مثل كبير - كبيرة، طول - طولة - الخ فيطبقها على زغير، فيقول زغيرة، وعلى أحمر فيقول أحمرة ثم يكتشف خطأ هذا التطبيق في المثال الأخير في فترة لاحقة، فيعدل القاعدة بحيث تنطبق على مجموعة من الأسماء والصفات وتنتشئ أخرى، وإذا كانت علامة التانيث في لهجته فتحة مائلة (هـ)، فإنه يستعمل هذه العلامة في البداية مع كلمات مثل شاطر، فيقول شاطرة بفتحة مائلة، ثم يكتشف ان علامة التانيث المستعملة مع الكلمات التي تنتهي براء غير مسبوقة بكسرة او باحد الأصوات المخففة (الصادو والضاد و الطاء و الظاء و القاف) هي فتحة (قارن: تلميذة، معلمة الخ بحطة، ورقة، مريضة الخ-) فيعدل قاعدته في فترة لاحقة. وكذلك قد يستخلص الطفل قاعدة الجمع من نماذج مثل سيارات و طاوالات، فيفترض ان علامة الجمع هي دائما (أت)، فيأخذ في تطبيقها على كلمات مثل صحن و كرسي و قلم، فيقول صحنات وكرسات وقلمات. ثم يكتشف ان عليه تعديل هذه الفرضية.

وما قيل عن قواعد تركيب الكلمة ينطبق على قواعد تركيب الجملة. فقد يستنتج الطفل ان النفي يتم باستعمال لا في جميع الحالات فيقول: انا لا اكلت والاكل لا طيبة وشم يكتشف فيما بعد ان الفعل الماضي ينفي بما وان الصفة تنفي بمش في لهجة الكبار من حوله، فيعدل فرضيته الاولى، و يبدأ بتطبيق الفرضية المعدلة: ما اكلت ما لعبت ما اخذت ومش طيب، مش حلو، مش كثير الخ.

ورغم ان الطفل لا يعرف المصطلحات «اسم»، «صفة»، «فعل»، «ماضي»، «مضارع» «أداة نفي»، «تاء التانيث»، «واو الجماعية» الخ، فإنه يستطيع تمييز الاسم من الفعل ومن الصفة، و المفرد من الجمع، ويستطيع تجريد السوابق واللواحق في

* الاستاذ بقسم اللغة العربية في جامعة الكويت

الكلمة، واستخلاص القواعد الصرفية (قواعد تركيب الكلمة) والقواعد النحوية (قواعد تركيب الجملة) كما يفعل اللغوي. فهو يستعمل علامة للجمع مع الفعل تختلف عن علامة الجمع التي يستعملها مع الاسم، فيقول اكلوا مضيفا «واو الجماعة» للمفرد، ويقول سيارات مضيفا علامة مختلفة للمفرد، ولا يفعل العكس، أي لا يضيف (ـات) الى اكل، ولا «واو الجماعة» الى سيارة. كذلك يستعمل أداة التعريف مع الاسماء والصفات ولكنه لا يستعملها مع الاسماء والصفات ولكنه لا يستعملها مع الأفعال والأنوات.

ولعل من الجدير بالذكر هنا ان اشير الى ان الطفل لا يكاد يبلغ الثالثة او الرابعة من عمره حتى يكون قد اتقن معظم القواعد الصوتية والصرفية والنحوية (١) في لهجته:

من القواعد الصوتية التي يتقنها قاعدة اضافة حركة تخالـ «التقاء الساكنين». يقول افتح باب الدار (يسكون الحاء)، ولكن افتح الباب (بكسر الحاء). ومن هذه القواعد قاعدة لفظ «اللام الشمسية». يقول: انبأ، الولد، المفتاح (يلفظ اللام ولكنه يقول الدار، السيارة، الناس) (بتحويل اللام الى دال في المثال الاول والى سين في المثال الثاني والى نون في المثال الثالث).

ومن القواعد الصرفية التي يتقنها قواعد صياغة المؤنث والجمع التي اشرفنا اليها، وقواعد صياغة المثنى واسم الفاعل واسم المفعول الخ. ولوسئل مثقف عربي «كيف تصوغ فعل الأمر؟»، مثلا، «هل تصوغه من الماضي ام المضارع ام المصدر؟..» لكانت اجابته على الأرجح: لا أعرف، رغم انه يعرف كيف يصوغ فعل الأمر من المضارع دون ان يدري. وكذلك الطفل يصوغ فعل الأمر من المضارع، فاذا تعلم الفعل الماضي أجا (جاء) والمضارع ييجي (يجيء)، فإنه قد يستعمل أمر لم يسمعه من احد كما فعل ابننا مروان — هو ايجي، فيقول ايجي عندي بدلا من تعال عندي.

ومن القواعد النحوية التي يتقنها الطفل القاعدة المتعلقة بالصفة والموصوف فالطفل يعرف (معرفة تطبيقية) ان الصفة تتبع الموصوف وتطابقه تعريفا وتنكيरा وتنكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا، فيقول: ولد شاطر — الولد الشاطر — بنت شاطره البنت الشاطرة، اولاد شاطرين — الأولاد الشاطرين. ومن القواعد التي يتقنها الطفل القاعدة المتعلقة بالضاف والضاف اليه. فهو يعرف ان للضاف يسبق المضاف اليه، فيقول: كتاب البنت وليس بنت الكتاب و يعرف ان عليه اذا أراد ان يصف المضاف الا يضع الصفة بعده مباشرة، بل بعد المضاف اليه، فيقول كتاب البنت الأخضر، وليس كتاب أخضر البنت رغم انه يقول كتاب أخضر عندما لا يكون الكتاب مضافا.

يستخلص الطفل القواعد اللغوية من النماذج التي يسمعا كأنما دماغه نوع

من الكمبيوتر. و يتقن في ثلاث سنوات او اربع اشد القواعد اللغوية تعقيدا من غير كتاب او معلم، من غير ثواب او عقاب ثم يذهب الى المدرسة حيث الكتاب والمعلم والموجه، و يقضي عشر سنوات او اكثر دون ان يتقن قاعدة واحدة من القواعد التي يتعلمها بمثل السهولة التي اتقن فيها القواعد التي تعلمها طفلا صغيرا.

ليس هناك طالب عربي لا يتقن استعمال «نون الوقاية»، مثلا. ليس منهم من يقول ضربني (بدلا من ضربني) او كتابني (بدلا من كتابني) لأنه اتقن هذه القاعدة قبل ذهابه الى المدرسة. وليس هناك طالب عربي لا يتقن قواعد ترتيب الصفة والموصوف والمضاف او المضاف اليه ومطلبتيهما، لأنه تعلم هذه القواعد قبل ذهابه الى المدرسة. ولكن معظم الطلاب العرب لا يتقنون القواعد التي قضوا عشر سنوات او اكثر في تعلمها:

معظمهم يخطئون في استعمال العدد، فيقولون: ثلاثة بنات وثلاثة اولاد، ويخطئون في حركة «حرف المضارعة» فيقولون: يعطى (يفتح الباء) ويزيد (بضم الياء)، ويخطئون في استعمال ادوات النفي، فيقولون: سوف لا افعل كذا او سوف لن افعل كذا (بدلا من لن افعل كذا)، ويخطئون في استعمال «همزة الاستفهام» وام، فيقولون: اخوك ذهب ام بقي؟ (بدلا من اذهب اخوك ام بقي؟)، ويقولون اذهب اخوك ام ابوك؟ (بدلا من اخوك ذهب ام ابوك؟)، ناهيك عن قواعد حركات الاعراب التي لا يكاد يتقنها الا قلة من المختصين.

علاقة نمو لغة الطفل بنمو جهازه النطقي ونموه الادراكي:

هناك عاملان متصلان بتطور لغة الطف، الاول: نمو الجهاز النطقي، وهو متصل بتطور الجانب اللفظي، من اللغة، والثاني: النمو الادراكي، وهو متصل باكتساب المفردات والقواعد:

١ - الجانب اللفظي من لغة الطفل:

قبل نمو جهاز الطفل النطقي لا يستطيع الطفل لفظ الأصوات والكلمات كما يلفظها الكبار. فعدم السيطرة على اعضاء النطق والتنسيق بينها يؤدي الى:
١- تغيير اصوات يصعب نطقها في سن مبكرة. يحاول الطفل ان يلفظ راء فيلفظ لاما، ويحاول ان يلفظ سينا فيلفظ ثاء، ويحاول ان يلفظ شينا فيلفظ سينا او ثاء. ومن الاصوات العربية التي يتأخر انطقها اصوات الاطباق (او التفخيم) (الصاد والضاد والطاء والظاء)، وبعض الاصوات الاقصى - حنكية والحلقية (الغين والحاء والعين والحاء). (٢)

٢- حذف بعض الأصوات لصعوبة نطقها في مواقع معينة. فالطفل يحذف في بداية الأمر احد الصحيحين المتواليين في بداية بعض للكلمات (الكلمات التي تبدأ بـ «سكن»)، ويتضح من الأمثلة التالية التي وردت في كلام بعض الأطفال بين سن الثانية والثانية و النصف ان الصحيح المحذوف هو الأول، أي «السكن»، في معظم الحالات:

مال (حمار)، لبى (مربي)، فدل (تفضل)، سان (لسان)، لونين (ملونين)، تلب (كتاب)، هده (مخدة)، ديف (نضيف)، كينكس (كلينكس) الخ.

٣- حذف بعض المقاطع. فالطفل يحذف أحيانا بعض مقاطع الكلمة، وبخاصة غير المنبور منها (لأن اللقطع غير المنبور أقل بروزا في السمع من اللقطع المنبور). وقد وردت الأمثلة التالية في كلام بعض الأطفال (بين الشهر الثامن عشر والرابع والعشرين):

تاتنا (بطاطا)، لات ه او تلاته (شوكلاته)، كينه (سكينة)، كوت (بسكوت)، تلون (ينظرون) الخ.

٤- تغيير في ترتيب الأصوات. ولذا يكثر للقلب المكاني في كلام الأطفال. ومن الأمثلة التي وردت في كلام بعض الأطفال (بين سنة ونصف واربع سنوات): لبتة (بكرة)، يزبو (يصبق)، ألب (العيب)، إلميه (أرميه) عريس (عصير)، هيل (حليب) اكبي (ابكي) وأسحن (أحسن)، طلوه (طاولة) الخ.(٣).

(ب) اكتساب المفردات والقواعد اللغوية في ضوء النمو الإدراكي:

للطفل دور فعال في اختيار المفردات والقواعد التي يتعلمها. فتمو الطفل الإدراكي وقدرته على الملاحظة والتمييز هما اللذان يتحكمان في نوع المفردات والتراكيب التي يكتسبها في كل مرحلة، وهو امر تغفله نظريات اكتساب اللغة القائمة على المحاكاة والتعزيز والتدريب. فالطفل يسمع بعض الكلمات مئات المرات دون ان يتعلمها. فإداة التعريف، مثلا، وواو العطف واسم الموصول. وادوات الاستفهام وادوات النفي لا يتعلمها الطفل، مهما تكررت على مسعده، قبل الثانية أو الثانية والنصف. وقد بلغ ابننا مروان وابنتنا ديمه وبعض الأطفال الآخرين ممن اتيح لي تسجيل نماذج من كلامهم الثالثة من العمر قبل اكتساب بعض المفردات السابقة رغم ان الكبار يستعملونها بكثرة يوميا في مخاطبتهم، ورغم عدم صعوبتها من الناحية اللفظية.

وما قيل عن المفردات ينطبق أيضا على التراكيب اللغوية، فالطفل يسمع بعض التراكيب اللغوية مئات المرات دون ان يتعلمها. ثم يحين الوقت الذي يسمح نموه الإدراكي بكتسبها فإذا به يتعلمها دون صعوبة.

ولتوضيح ما سبق سأتناول بعض الأمثلة من المفردات والقواعد اللغوية
لتوضيح اختلاف السن التي تكتسب فيه هذه المفردات والقواعد باختلاف المفاهيم
التي تمثلها:

أولاً: اكتساب المفردات: ١- الألوان والأشكال:

لا يستطيع الطفل قبل الثانية أو الثانية والنصف تمييز الألوان والأشكال
المختلفة، ولذا فمن المستحيل أن يتعلم كلمات مثل أبيض و أصفر وأحمر، أو مثلث و
مربع ودائرة، قبل بلوغ السن التي يستطيع فيها تمييز الألوان والأشكال التي تدل
عليها هذه الكلمات. وتكرارها قبل السن المناسبة لا يجدي، لا لصعوبة لفظ هذه
الكلمات، بل لعدم وصول الطفل إلى مرحلة النضج الذي يسمح له بتمييز الألوان
المختلفة وإدراك المفاهيم التي تعبر عنها الأشكال المختلفة. فكلما طالوة، مثلاً،
ليست أسهل لفظاً من كلمة أسود أو بني أو دائرة، ومع ذلك فإن الطفل يتعلمها قبل
هذه الكلمات. بل إن الكلمات الدالة على الحسوسات مثل طاولة وكرسی وحليب
وحائط وسيارة وكرة وقط وكتب تتفاوت بالنسبة لسهولة اكتسابها، فلطفل يكتسب
المفردات الدالة على أشياء متحركة أو ذات خصائص تجلب الانتباه (كالنور، مثلاً)
قبل المفردات الدالة على أشياء ثابتة أو أشياء لا تجلب الانتباه. ومن هنا يتعلم
كلمات مثل كرة وكتب وسيارة وماشابهها مما يستعمل في محيطه اللغوي قبل أن
يتعلم كلمات مثل حائط وسقف وصورة. (٤) وقد كانت كلمة دا (ضوء) من
أوائل الكلمات التي تعلمها ابننا مروان.

بل إن اكتساب أسماء الألوان نفسها تتفاوت بتفاوت بروز هذه الألوان وسهولة
ملاحظتها. فهناك ألوان أساسية سهلة الملاحظة يتعلم الطفل أسماءها بسهولة
أكثر من أسماء الألوان الأخرى. (٥) وليس من قبيل الصدفة أن الطفل يتعلم أبيض
وأسود وأحمر وأصفر وأخضر وأزرق قبل أن يتعلم بني ورمادي وليلكي وفضي
ونذهبي. ولا من قبيل الصدفة أن تكون أسماء الألوان غير الأساسية منسوبة في
اللغة العربية إلى مواد معينة. (بن، رمل، كحل، فضة، ذهب، بنفسج، ليلك،
رصاص، برتقال، الخ....) وأن أسماء الألوان الأساسية ليست منسوبة إلى مادة
معينة. ومما يدل على الفرق بين النوعين من الألوان أن أسماء الألوان الأساسية
أقدم في اللغة العربية من الألوان غير الأساسية، وهو أمر تشي به الصيغة اللفظية
للألوان الأساسية فهي كلها على وزن أفعل.

وما قيل عن الألوان يمكن أن يقال عن الأشكال، فهناك أشكال أساسية يسهل
تمييزها أكثر من غيرها (مربع، مستطيل، مثلث، دائرة)، وبالتالي يسبق تعلم

أسمائها تعلم أسماء الأشكال الأخرى، و يكون أكثر سهولة على من لا يعرفها من الكبار. (٦)

وقد بدأ ابننا مروان يستعمل أسماء بعض الألوان في سن الثانية والنصف وأتقن استعمال أحمر وأبيض وأسود وأصفر وأخضر وأزرق عندما أصبح عمره سنتين وثمانين أشهر أما الألوان زهر وكحلي وبني وبرتقالي، فلم يتقنها إلا بعد ذلك بحوالي شهرين. وجدير بالذكر أننا حاولنا تعليمه أسماء الألوان المختلفة من خلال بعض الأشكال الملونة دون أن نقصد تعليمه أسماء تلك الأشكال، وهي مربع ومستطيل ومثلث ودائرة. (كنا نقول له: هذا مربع أسود وهذا مثلث أسود وهذا مستطيل أحمر وهذا مثلث أحمر الخ.) ففاجأنا بأن تعلم أسماء الأشكال قبل تعلم أسماء الألوان. وقد بدأت ابنتنا ديمة تستعمل أسماء بعض الألوان عندما كان عمرها سنتين وتسعة أشهر. (٧)

٢- المكان والزمان

لا يدرك الطفل قبل الثانية أو الثانية والنصف مفهوم المكان، ولا يدرك مفهوم الزمان قبل الثالثة أو الثالثة والنصف. ولذا فإنه لا يتعلم المفردات المتعلقة بهذين المفهومين قبل بلوغه السن المناسبة. ولأن إدراكه مفهوم الزمان يتأخر عن إدراكه مفهوم المكان، فإنه يتعلم أين قبل أن يتعلم متى، ويتعلم أمام ووراء، وتحت وفوق وجنب قبل أن يتعلم قبل وبعد، ويتعلم هنا وهناك قبل أن يتعلم أمس وغدا.

وقد استعمل مروان بعض المفردات المتعلقة بالمكان (تحت، فوق، وراء، قدام الخ.) قبيل بلوغه الثانية والنصف من عمره ولكنه ظل يخطئ بين أمس وغدا (مبارح وبكرة) حتى سن الرابعة والنصف. واستعملت ديمة وبن (أين) عندما كان عمرها سنتين وثلاثة أشهر ولم تستعمل متى إلا بعد أن تجاوزت الثالثة. وقد استعملت هبارح (امس) وبكرة (غدا) عندما كان عمرها سنتين واحد عشر شهرا، ولكنها ظلت تخطئ بينها حتى بعد أن تجاوزت الرابعة والنصف من عمرها. وقد سمعت طفلة في السادسة من عمرها تقول: «بكرة قلت لي .. (تقصد مبارح)».

٣- بعض الصفات:

قد يبدو للكثيرين أنه لا فرق بين صفة مثل طويل ونظيرها قصير، أو بعيد ونظيرها قريب، أو عال ونظيرها منخفض، أو عميق ونظيرها ضحل ولكن واحدة من كل زوج من الصفات السابقة أساسية أكثر من نظيرها وبالتالي تكتسب بسهولة أكثر. والكلمات الأربع الأساسية من بين الكلمات السابقة هي طويل وبعيد وعال وعميق، ولذا تكون أسبق في الدخول في لغة الطفل من نظيراته. وقد دخلت كلمة طويل في لغة طفلينا مروان وديمه قبل قصير بمدة طويلة. وقد ظلت

ديمه تستعمل زغير بدلا من قصير حتى سن الخامسة، رغم انها استعملت كلمة طول قبل بلوغها الثالثة.

ومما يدل على ان طول هي الأساسية لا قصير، وان بعيد هي الأساسية لا قريب، انهما تستعملان في بعض اللغات بطريقة مختلفة عن نظيريهما: نقول في العربية: هذا طويل.. طوله متران، وهذا قصير.. طوله متر واحد (وليس قصره متر واحد). ونقول: المكان الفلاني بعيد.. يبعد خمسة اميال، والمكان الآخر قريب.. يبعد نصف ميل فقط (وليس يقرب نصف ميل). (أ)

ثانيا: اكتساب القواعد اللغوية:

وما قيل عن المفردات ينطبق ايضا على القواعد اللغوية، فالكثابا ايضا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنمو الادراكي. فكلما كانت المفاهيم اكثر تعقيدا تأخر اكتساب القواعد اللغوية المتعلقة بها:

مفهوم الجمع، مثلا، اكثر تعقيدا من المفرد، ولذا يتعلم الطفل قلم قبل اقلام، و سيارة قبل سيارات وشاطر قبل شاطرين. ومفهوم المثنى اكثر تعقيدا من مفهوم الجمع، لأن المثنى «جمع» محدد: اثنان دون زيادة او نقصان. ولذا فان الطفل يتعلم سيارات قبل ان يتعلم سيارتين.

والفعل المتعدي اكثر تعقيدا من اللازم. ولذا يتعلم الطفل قعد قبل ان يتعلم أقعد (قعد)، ونلم قبل ان يتعلم نوم.

وأفعل التفضيل اكثر تعقيدا من الصفة، ولذا يتعلم الطفل حلو قبل ان يتعلم أحلى، وكبير قبل ان يتعلم اكبر.

والنفي اكثر تعقيدا من الايجاب. ولذا يتعلم الطفل اكل قبل ان يتعلم ما اكل، وطوقيل مش حلو الخ.

والاختلاف في التعقيد في المفاهيم السابقة ينعكس ايضا على التركيب اللغوي، فالجمع من الناحية التركيبية اكثر تعقيدا من المفرد، فهو مفرد مضافا اليه لاحقة كعلامة جمع المؤنث السالم او علامة جمع المذكر السالم، او بعض الزيادات في الصيغة (ولد - اولاد، رجل - رجال، بيت بيوت الخ). والمثنى اكثر تعقيدا من حيث التركيب من الجمع، فهو جمع مسبوق او مطلوب كلمة اثنان في كثير من اللغات. وفي بعض الضمائر في العربية يصاغ المثنى من الجمع (لا المفرد) بتحييده بعلامة التثنية: هم - هما، انتم - انتما - ذهبتن - ذهبتما.

وكذلك المتعدي اكثر تعقيدا من نظيره اللازم، فهو يصاغ منه باضافة السابقة (مع بعض التخفيفات) او بتضعيف الصحيح الثاني: علم - اعلم - علم، حضر - احضر - حضر الخ.

اما من حيث صياغة هذه التراكيب اللغوية، فان قواعدها تتجه عادة من

التركيب الأقل تعقيداً الى الأكثر تعقيداً وليس العكس. فإذا علمنا احدى هذ القواعد لشخص اجنبي وطلبنا منه استنتاج التركيب الأكثر تعقيداً من صيغة التركيب الأقل تعقيداً فإنه يستطيع ان يفعل ذلك، ولكنه لا يستطيع استنتاج التركيب الأقل تعقيداً من صيغة التركيب الأكثر تعقيداً، مما يشير الى ان اكتساب اللغة، وهو قائم على اكتساب القواعد اللغوية كما لاحظنا، يتم بتعلم التركيب الأقل تعقيداً أولاً ثم الأكثر تعقيداً بتطبيق القواعد اللغوية:

خذ، مثلاً، الصفة وأفعل التفضيل. الطفل العربي او الطالب الاجنبي يتعلم قاعدة صياغة افعل التفضيل من الصفة على وزن أفعل، فيستطيع ان يصوغ اكبر من كبير، واشطر من شاطر واشجع من شجاع. اما إذا كان الطفل او الطالب الاجنبي قد تعلم أشجع قبل ان يتعلم شجاع، فإنه لا يستطيع استنتاج الصفة من ذلك، فقد تكون الصفة على وزن فعيل، او فاعل او فعال او فعل النخ.

ومثل هذا ينطبق على الفعلين اللزيم والمتعدي (الثلاثي والمزيد). فمن الممكن ان نصوغ أعلم او علم من علم، وأحضر او حضر من حضر، وأكرم من كرم أو كرم، ولكن العكس غير صحيح، لأن الثلاثي ليست له صيغة ثابتة، فقد يكون بكسر عين الفعل كما في علم، او بفتحها كما في حضر، او بضمها كما في كرم.

كذلك في جمع المؤنث السالم، فالجمع التي تنتهي بـات قد يكون مفردها بقاء مربوطة وقد لا يكون (عجل عجالات عجلة - عجالات). ولذا فإن الطالب الاجنبي لا يستطيع استنتاج المفرد من بيانات او خطابات او سجلات او امتيازاته لأنها حسب القاعدة - قد تكون بقاء مربوطة وقد لا تكون.

كيف يعبر الطفل عن المفاهيم الجديدة:

يسمع الطفل المفردات والتركيب اللغوية التي تعبر عن مفاهيم لا يدركها فلا يميزها انتباهاً، وبالتالي لا يتعلمها مهما تكررت على مسمعه. (٩) لا يتعلم صيغ الجمع، مثلاً، الا بعد ان يصبح قادراً على تمييز الفرد من مجموعة الأفراد. ولا يتعلم المثني الا بعد ان يدرك مفهوم العدد و يميز المجموعة المؤلفة من فردين من المجموعة المؤلفة من ثلاثة افراد او اكثر. ولا يتعلم اداة التعريف الا بعد ان يدرك مفهوم المعرفة (ما سبق ذكره او ما هو معروف للمتكلم والمخاطب) و يميزه عن النكرة. ولا يستطيع ان يتعلم الصيغ المختلفة للفعل الا بعد ان يدرك تقسيم الزمن الى ماض وحاضر ومستقبل النخ.

وتأخر اكتساب تركيب لغوي معين يكون في الغالب الأعم بسبب صعوبة ادارك المفهوم لا بسبب صعوبة لغوية. فالتعبير عن الشرطي في اللغة الروسية، مثلاً يتأخر

عند الاطفال رغم سهولة التركيب اللغوي(١٠)، والسبب في ذلك تأخر ادراك مفهوم الشرط لأنه يتضمن افتراض حالة غير موجودة (إذا فعلت ... فسيحدث...، لو فعلت... لحدث...)

ومما يدل على ان المرحلة التي يكتسب فيها تركيب لغوي معين ليس متوقفا على الناحية اللغوية. ان التركيب اللغوي الواحد الذي يدل على مفهومين مختلفين قد يستعمل في البداية للتعبير عن احد المفهومين ولا يستعمل للتعبير عن احد المفهومين ولا يستعمل للتعبير عن المفهوم الآخر الا في فترة لاحقة، فالطفل العربي يستعمل ياء المتكلم (قلمي، سيارتي الخ.) قبل مدة طويلة من استعماله ياء النسبة رغم عدم وجود اى فرق بينهما من الناحية اللفظية (قارن: بلد + ياء المتكلم و بلد + ياء النسبة). ومثل هذا ينطبق على اللاحقة (Suffix) في اللغة الانجليزية، حيث تدل على الجمع في حالة وعلى الملكية في حالة أخرى (قارن: Teachers «معلمون» و the Teacher's book «كتاب المعلم»)، او اللاحقة er، حيث تدل على اسم الفاعل (كما في singer «مغن» وعلى التفضيل (كما في smaller «أصغر»).

وشبيه بهذا اختلاف المرحلة التي يكتسب فيها تركيب لغوي واحد في لغتين مختلفتين اذا كان يعبر ذلك التركيب اللغوي عن مفهوم معين في احدى اللغتين وعن مفهوم آخر في اللغة الأخرى. فالتركيب اللغوي المسمى في الانجليزية past perfect ، مثلا موجود في الانجليزية والالمانية والهولندية. ولكن الاطفال يكتسبونه في وقت مبكر في اللغتين الأخيرتين بالمقارنة مع اللغة الانجليزية لأنه يدل فيهما على الماضي البسيط. اما في الانجليزية فان المفهوم الذي يعبر عنه يتطلب ملاحظة العلاقة بين الحدث الماضي ونتائجه الحاضرة. ومن هنا يتأخر اكتسابه رغم ان الجزأين اللذين يتألف منهما (has , have) والفعل (مثلا gone, Seen الخ.) يكونان موجودين كل على حدة في لغة الطفل، ورغم ان الطفل يسمع التركيب كثيرا من الكبار.(١٢)

ومن جهة أخرى يتعلم الثنائي اللغة (bilingual) للتركياب اللغوية التي تعبر عن المفاهيم التي يدركها في وقت واحد في لغتين مختلفتين رغم ما قد يكون بين هذه التراكياب من تفاوت من الناحية اللغوية في اللغتين. ولا يتأخر اكتساب هذه التراكياب في احدى اللغتين عن اللغة الأخرى الا في حالات نادرة. وقد أشار أحد اللغويين الى ان ابنه الذي كان يعرف الانجليزية والجارو (Garo) وهي لغة تبتيية - بورمية، تعلم اسماء الألوان بالجارو عندما تعلمها بالانجليزية. وعندما تعلم كيف يقول «الليلة الماضية» و «أمس صباحا» بالانجليزية تعلم كيف يقول ذلك بالجارو أيضا.(١٣) ويدل هذا على ان الطفل بدأ ينتبه للمفردات والتراكيب اللغوية المعبرة عن المفاهيم التي اخذ يدركها في اللغتين في وقت واحد.

مما سبق نلاحظ ان الطفل يكتسب المفاهيم اولا ثم يكتسب بعد ذلك التراكيب اللغوية التي تعبر عن تلك المفاهيم. فعندما يأتي الوقت المناسب لادراكه احد هذه المفاهيم تبدأ المفردات والتراكيب اللغوية المتعلقة بها تجذب انتباهه، و يصبح قادرا على فهمها عند سماعها. غير انه يظل فترة من الزمن عاجزا عن استعمالها للتعبير عن نفسه (وهذا سر أسبقية الفهم على التعبير، فهي نتيجة طبيعية لأسبقية ادراك المفاهيم على اكتساب المفردات والتراكيب اللغوية المعبرة عنها). فماذا يفعل اذا أراد التعبير عن هذه المفاهيم الجديدة قبل ان يكتسب الوسائل اللغوية التي يستعملها الكبار للتعبير عنها؟

انه لا يختلف في هذا عن شخص أجنبي لا يتقن اللغة. كلاهما يحاول التعبير عن نفسه بما لديه من وسائل لغوية قاصرة: يستعمل المفرد للتعبير عن الجمع، مثلا، و يستعمل النكرة للتعبير عن المعرفة، و يستعمل الفعل اللازم للتعبير عن نظيره المتعدي، و يستعمل صيغة واحدة للفعل للتعبير عن الماضي والحاضر والمستقبل. وفي حالة وجود تراكيب مختلفة للتعبير عن مفهوم ما، فانه يستعمل اول تركيب يكتسبه في محل التراكيب الأخرى جميعا. فاذا كانت قاعدة الجمع التي اكتسبها في البداية هي اضافة ات الى المفرد فانه يعبر عن مفهوم الجمع بتطبيق هذه القاعدة، فيقول كلمات بدلا من اقلام، وصحفات بدلا من صحون. (١٤) واذا كانت اداة النفي التي يعرفها هي لا، فانه يستعملها لنفي الماضي، فيقول لا أكلت، ولنفي الصفة، فيقول لا حلو الخ، كما سيتضح من الامثلة التي سترد في الملحق.

وقد لاحظ برون ان الطفل الناطق باللغة الانجليزية يستعمل الفعل دون تحديد للماضي او الحاضر او المستقبل في بداية الأمر:

فيقول: book drop وهو يقصد dropped «سقط الكتاب»

ويقول: Mommy read وهو يقصد will «ماما سوف تقرأ»

ويقول: fish swim وهو يقصد Swimming «السماك يسبح»

فالفاعل بصيغته غير المحددة يفهم على انه أمر او ماض او حاضر مستمر او مستقبل من الموقف الذي قيل فيه. ثم يأتي التحديد في مراحل تالية. وقد تم اول تحديد لصيغة للفعل العامة في دراسة برون باضافة ing (ولكن من غير الفعل المساعد is الخ) للدلالة على الحاضر المستمر، تلاه تحديد صيغة الفعل للماضي باضافة d - فتحدد صيغة الفعل للمستقبل باضافة will «سوف» قبل الفعل، وأخيرا استعمال كلمة please «من فضلك» للإشارة الى الطلب (١٥) و يتضح من هذا ان الطفل لا يتعلم الفرق بين الماضي والحاضر والمستقبل من اللواحق والسوابق المصاحبة لصيغة الفعل، بل بالعكس ينتبه الى هذه اللواحق والسوابق ويتعلمها نتيجة ادراكه الفروق بين الاحوال السابقة.

وقد لاحظت بلوم ان استعمال النفي عند الاطفال يمر في ثلاث مراحل:
اولاً: التعبير عن عدم وجود الشيء، مثل no pocket «ليس هناك جيب»

ثانياً: التعبير عن الرفض، مثل no eat «لا أريد ان أكل»

ثالثاً: التعبير عن الإنكار، مثل no soap «هذا ليس صابوناً»

ولما كان الاطفال يعبرون عنها جميعاً باستعمال no فليس هناك من الناحية اللغوية ما يبرر عدم ظهورها في وقت واحد. وظهورها على مراحل يشير الى ان الاطفال ادركوا المفاهيم المتعلقة بها في اوقات مختلفة.

ثم حدث تطور في التعبير عن هذه المفاهيم في مرحلة تالية، فيأخذ الاطفال باستعمال don't للتعبير عن الرفض (في الوقت الذي تظل no تستعمل للتعبير عن الإنكار)، وأخيراً تحل not محل no للتعبير عن الإنكار.

بكلام آخر لا يتعلم الطفل التعبير عن الرفض لأنه تعلم don't والتعبير عن الإنكار لأنه تعلم not بل بالعكس: يعبر عن مفهومي الرفض والإنكار بما لديه من وسائل لغوية، ثم يكتسب بعد ذلك التركيبين اللانتهيين للتعبير عنهما. (١٦)

وما قيل عن التعبير عن صيغ الفعل المختلفة والنفي ينطبق أيضاً على مفاهيم أخرى. فالتعبير عن الملكية، مثلاً، يبدأ عند الطفل الناطق بالانجليزية من غير استعمال 's فالطفل يقول في أول الأمر Adam chair «كرسي آدم» papa nose «أنف بابا» السخ قبل ان يكتسب التركيب اللغوي الذي يستعمله الكبار وهو استعمال Adam's Chair papa's nose. الخ. (١٧).

وجدير بالذكر ان ليس هناك خط فاصل بين المرحلة التي يستعمل فيها الطفل تركيباً لغوياً ما للتعبير عن أحد المفاهيم والمرحلة اللاحقة التي يبدأ فيها باستعمال تركيب جديد أقرب الى لغة الكبار. فالطفل لا يتوقف عن استعمال التركيب الذي كان يستعمله سابقاً بمجرد اكتساب التركيب الجديد، وإنما يظل يستعمل التركيب القديم فترة قد تطول وقد تقصر الى جانب التركيب الجديد قبل ان يتخلى عن استعمال القديم نهائياً.

ملحق

تطور استعمال بعض التراكيب اللغوية عند طفلين: (١٨)

(١) التعبير عن الجمع عند مروان:

ادرك ابننا مروان مفهوم الجمع قبيل بلوغه الثانية والنصف من العمر. وعندما بدأ التعبير عن هذا المفهوم كان يلجأ الى استعمال المفرد في بعض الأحيان.

أعطيتني قلم ملونين (١٩) = أعطيتني الاقلام الملونين (العمر: ٢ر٦)

بدي كتابي كلهم = اريد كتبتي كلها (العمر: ٢ر٦)

وسئل في هذه السن عن ثلاث مخدات ما هي، فأجاب مشيراً الى كل واحدة منها:
خده، خده، خده» وسئل في فترة لاحقة بعد ان اخذ يعرف أسماء بعض الالوان،

وكان يعرف المفرد فقط: «كلساك بيض ولا حمر ولا سود؟ فلجابه: «أبيض»

وقد اخذ يستعمل الجمع بوضوح عندما كان عمره سنتين وسبعة أشهر وولد لك
باضافة ـ ا ت الى المفرد: جمالت (جمع جمل)، إنات (جمع دان، اي أنن)، عيئات
(جمع عين)، دپوسات (جمع دپوس) إلخ. ولكنه ظل بضعة أسابيع يستعمل
المفرد أحيانا للدلالة على الجمع. ومن الكلمات التي استعملها بصيغة المفرد وهو
يقصد للجمع: حصان وارنب وخروف.

(٢) التعبير عن الفعل المتعدي عند مروان:

دخل الفعل اللازم (الثلاثي) في لغة مروان قبل نظيره المتعدي (اللزى) وعندما
أدرك مفهوم التعدية أخذ في أول الأمر يستعمل للفعل اللازم للتعبير عنه كما تلى
الأمثلة التالية:

اشلح لي بوتى = شلحني (يقصد: انزع حذائي) (العمر: ٢ر٥).

نططها = نططها (يقصد: دعها ـ اي اللعبة ـ تقفز) (العمر: ٢ر٦)

ابرده = برده (يقصد الطعام) (العمر: ٢ر٦)

نامه بالحبس = نومه. (العمر: نصف ٢ر٦).

بدى اسمعك فطومه = أسمعك (يقصد أغنية «فطومة») (العمر: ٢ر١٠)

وقد اخذ يقول: شلحني، بدلا من اشلحني عندما أصبح عمره سنتين وعشرة
أشهر ونصف. واستعمل الفعل سمع (سمعني أغنية)، بدلا من اسمع، عندما أصبح
عمره سنتين وأحد عشر شهرا.

(٣) التعبير عن النفي عند ديمه:

كانت أداة النفي الأولى التي تعلمتها ديمه ـ كمعظم الاطفال العرب هي لا.
وقد أخذت تستعملها في البداية بدلا من أدوات النفي الأخرى (ما، مش إلخ) التي
يستعملها الكبار من حولها:

انا لا أكل مع بابا = مش رايحة أكل (لن أكل) (العمر: ٢ر١)

انا لا أحب... = ما يحب (لا أحب) (العمر: ٢ر١)

انا لا أكلت = ما أكلت (العمر: ٢ر٢)

لا طيبة = مش طيبة (لست طيبة) (العمر: ٢ر٤)

أنا لا ديمه = مش ديمه (لست ديمه) (العمر: ٢ر٥)

وقد بدأت تستعمل مش عندما أصبح عمرها سنتين وستة أشهر، كما في قولها
«مش أنت». ولكنها ظلت تستعمل لا بدلا من مش بين الحين والآخر خلال
الأسابيع القليلة التالية، كما في قولها «لا عارفة» (العمر ٢ر٧).
و أما ما فقد استعملتها أول مرة عندما كان عمرها سنتين وثمانية أشهر:
ما بده (لا يريد)، ما عندي أشي إلخ.

غير ان استعمال ما قبل الفعل تأخر الى ان اصبحت عمرها سنتين وأحد عشر شهرا تقريبا، وظلت حتى ذلك الحين تستعمل لا بدلا منها:
 لأحييني = ما بتحييني (لا تحيينني) (٢٨).
 لا لقيت = ما لقيت (لم أجد) (٢٩)
 لا خلوني = ما بتخلوني (لا تدعوني) (٣٠ و٢٩ ونصف).
 لانمت = ما نمت (٢١٠).
 ورغم انها أخذت بعد ذلك تستعمل ما مع الفعل الا ان استعمالها اقتصر على نفي الماضي، كقولها «ما بكيت» (٢١١، ٢١). اما نفي الحاضر (حيث يستعمل الكبار ما + الفعل المضارع) ونفي للمستقبل (حيث يستعمل الكبار ما راح أو مش رايح + الفعل للمضارع) ونفي الحاضر المستمر (حيث يستعمل الكبار ما عم أو مش عم + الفعل للمضارع) فقد ظلت تعبر عنه باستعمال لا بضعة أسابيع أخرى:
 انا لا احكي معك = مش عم يحكي معك (٢١١)
 انا لا احبه = ما يحبه (٢١).
 ليه لا تحكي = ليش مش عم تحكي (٢١ و٢٩ ونصف).

المحواشي

- (١) يتردد على السنة بعض «المثقفين» العرب ان اللهجات لا قواعد لها، لأن «القواعد» في نظرمهم هي قواعد الحركات الاعرابية فقط.
- (٢) يرى بعض اللغويين أن هناك علاقة بين تأخر اكتساب الأصوات اللغوية وندرتها في لغات العالم، بلكو بسون (١٩٦٨) ص ٥٧، ٥٨، ومالكينل (١٩٧٠) ص ١٢٧.
- (٣) المصدر السابق.
- (٤) انظر: كلارك (١٩٧٧) ص ٣٠٢ - ٣٠٣.
- (٥) وهذا ينطبق ايضا على الكبار الذين تظل لغتهم من بعض اسماء هذه الألوان كما نلت كثير من التجارب اللغوية - النفسية. انظر (٧) للرجع السابق ص ٥٢٤ - ٥٢٧.
- (٦) المرجع نفسه ص ٥٣٠ - ٥٣١.
- (٧) يبدو ان معدل السن التي يستعمل فيها الاطفال اسماء الألوان استعمالا صحيحا هو ٢;٦ - ٢ سنوات. فقد أشار بولنج الى ان ابنه لم يستعمل اسماء الألوان استعمالا صحيحا الا عندما اصبحت عمره سنتين وتسعة اشهر. انظر فرجسون وسلوبين (١٩٧٣) ص ٨٤.
- ٨ - قارن بالانجليزية حيث تستعمل كلمة Long (طويل) في مثل (one meter long) حيث يشير السياق الى القصر وكلمة far (بعيد) في مثل (half a mile) حيث يشير السياق الى البعد.

(٩) - في دراسة للترتيب الذي اكتسب فيه ثلاثة اطفال تراكيب لغوية معينة وعلاقة ذلك بعدد المرات التي استعمل فيها اياهم تلك التراكيب في مخاطبتهم لابنائهم ظهر انه لا توجد علاقة بين سرعة اكتساب التراكيب اللغوية وعدد مرات تكرارها على مسمع الاطفال. انظر: براون (١٩٧٣) ص ٣٥٦ - ٣٦٨.

١٠ - انظر: سلوبين (١٩٦٦) ص ٤٤١ - ١٤٢.

١١ - انظر: براون (١٩٧٣) الجدول ٤١، ص ٢٨١.

١٢ - انظر: كرومر (١٩٧٦) ص ٣٠١ - ٣٠٢.

١٣ - انظر فرجسون وسلوبين (١٩٧٣) ص ٨٤.

١٤ - جدير بالذكر ان الطفل الانجليزي يتقن استعمال الجمع قبل بلوغه السادسة (كلارك (١٩٧٧) ص ٢٣٨) بينما يتجاوز الطفل العربي العاشرة قبل اتقانه (لكثرة صيغ جموع التكسير). وقد ورد في كلام ابننا مروان بعد بلوغه الثامنة والنصف جموع مثل دقيقات (دقائق)، نوعيات (أنواع) حارسين (حراس)، أجويات (أجوبة) الخ.

١٥ - براون (١٩٧٣) ص ٣١٧ - ٣١٩.

١٦ - انظر كرومر (١٩٧٦) ص ٢٩٧ - ٢٩٩.

١٧ - انظر براون (١٩٧٣) ص ٣٣٥ - ٣٣٧.

١٨ - من دراسة نامل ان تشرقربيا.

١٩ - لتسهيل قراءة الامثلة تجاوزت عن بعض التغييرات الصوتية في اللفظ كحذف بعض الاصوات وتحويل بعضها (تحويل الحاء الى هاء، مثلا، او الشين الى ثاء). كما ابقيت القاف الاصل رغم انها تلفظ همزة.



الخليج وقضاياها في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لبرائيل

د. عواطف عبد الرحمن *

لقد اقتربت السياسة المصرية اقتراباً مباشراً من منطقة الخليج العربي في مرحلتين هامتين في التاريخ المصري الحديث: أولهما تمثل فترة محمد علي في القرن التاسع عشر والثانية تمثل ثورة يوليو في القرن العشرين. وإذا كانت المرحلة الأولى قد لقيت اهتماماً خاصاً من جانب الباحثين والمؤرخين، فإن المرحلة الثانية لم تتل نصيبها من العناية والاهتمام. وإذا كانت مصر لم تملك بعد محمد علي سياسة واضحة ازاء تطور الأحداث في الخليج فمرجع ذلك في الأساس، يكمن في غلبة التيار القومي المصري على الحركة الوطنية وعدم اكتمال الرؤية العربية لدى القيادات المصرية آنذاك وحتى قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ واستكمال مصر لمقومات استقلالها الذي تبلور في وجود سياسة خارجية مصرية يؤرخ لها بعام ١٩٥٤ وهو عام توقيع المعاهدة المصرية الانجليزية. والواقع ان العلم التالي لذلك (١٩٥٥) يمثل بداية انتهاز سياسة خارجية مصرية مستقلة تجسدت في عدة ممارسات ايجابية في مواجهة سياسة الاحلاف في العالم العربي وذلك بمعارضتها لحلف بغداد. ثم توالى السنوات الحاسمة في علاقات مصر العربية والدولية ووصل المد العربي الى ذروته في عام ١٩٥٨ عندما قامت الوحدة المصرية السورية التي تواكبت زمنياً مع التقارب المصري السوفيتي. فكان ذلك بداية الحرب الباردة بين دول العالم العربي التي تميزت انظمتها الاجتماعية والسياسية بوضوح وشهدت تيارات متعددة. ولا شك انه كان للوحدة المصرية السورية ولصدور القرارات الاشتراكية في مصر في تموز/ يوليو ١٩٦١ ولوقوع الانفصال في العام نفسه دلالات عميقة على الساحة العربية. اذ عمقت هذه الأحداث التناقض بين النظم الراديكالية وبين النظم المحافظة. وقد وصل الصدام الى ذروته في الحرب المسلحة في اليمن التي كانت بمثابة فرصة هائلة لانتقال مصر بتقلها السياسي والعسكري الى الجزيرة العربية والخليج العربي. وقد مثل الوجود المصري في اليمن تهديداً لاهداف بعض النظم العربية في المنطقة التي كانت تطمح لورائة بريطانية في الخليج والجنوب العربي. ولقد كان ذلك الوجود أهم حافز دفع بر بريطانيا الى تعزيز الاتحاد في الجنوب باشتراك عنده فيه لحمايتها من المد القومي. وقد حاول عبد الناصر تكتيل جهود العالم العربي والجامعة العربية للاسهام في القضاء على النفوذ البريطاني في امارات الخليج العربي وذلك بتقديم المساعدات لتطويرها،

* الاستاذة بكلية الاعلام في جامعة القاهرة.

فضلا عن ايمانه بالدور الذي كانت تقوم به القوات المصرية في اليمن في دعم حركة الثورة في الجنوب العربي.

ثم كان عدوان ١٩٦٧ خاتمة مأساوية لسياسة مصر العربية والدولية على السواء، وكانت النكسة عام ١٩٦٧ نقطة محورية في موقف مصر في الجزيرة العربية وانكمشت مصر الى حنودها وتقلص دورها العربي. ولقد انتهى مؤتمر الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧، الى نتيجتين هامتين في هذا الصدد.

١- انسحاب القوات المصرية من اليمن.

٢- تقرير دعم عربي عن الدول البترولية لتلك التي اضرحت بالعدوان. وقد ترتب على ذلك تحول اهتمام مصر الى المواجهة مع اسرائيل ومن ثم تأثرت سياستها في الخليج العربي.

وقد توالى الاحداث في فترة ما بعد النكسة وكان ابرزها رحيل عبد الناصر وتزايد انكماش الدور العربي لمصر ويرجع ذلك في الاساس الى عدة اعتبارات يمكن رصدنا على النحو التالي:

١ - ازدياد التقارب المصري الامريكي.

٢ - التقارب المصري الايراني.

٣ - التهاون بين النظم الراديكالية والمحافظة بعد اغلاق قناة السويس وتلقى الدعم من دول الخليج.

٤ - حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من تحول جذري في السياسة المصرية ازاء قضية الصراع العربي الاسرائيلي والواقع ان موقف وسياسة مصر في الخليج العربي كانت حتى العام ١٩٧٧ غير واضحة بتأثير العوامل السابق ذكرها.

واذا كلنت الدراسات الميدانية والمعملية تؤكد لنا القدرات الهائلة التي تملكها وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الجماهير فضلا عن الدور الذي تلعبه هذه الوسائل في خلق علاقات بناءة بين الشعوب في ميادين الثقافة والسياسة والاقتصاد والعلم والفن، كذ لك يمكن ان تكون ادوات لشحن حرب نفسية تدمر علاقات الشعوب ومصالحها المشتركة. ولا شك ان الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري سواء كان ايجابيا لخدمة الشعوب وتطو ير امكانياتها او كان دورا سلبيا يهدف الى تجميد العلاقات بين الشعوب وتشويه جوانبها المشرقة سواء كان هذا ام ذاك فان الامر في النهاية يتوقف على القوى الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها وسائل الاتصال الجماهيري ولمصلحة من تعمل هذه الوسائل؟ وهل تخدم الرؤية الصحيحة للمصالح المشتركة للشعوب ام تعمل لخدمة القوى المعادية تاريخيا لحركة الشعوب...؟

— وهنا يثور السؤال المحوري الذي تدور حوله هذه الدراسة هل تقوم وسائل الاعلام المصرية وخصوصا الصحافة بتقديم الواقع الخليجي بكل مركباته، الاجتماعية

والسياسية والحضارية الى الرأي العام المصري؟ - وما هي الصورة التي تطرحها الصحف المصرية عن قضايا هذه المنطقة وشعبها؟..

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى قياس حجم ونوع المعالجات التي تقوم بها الصحافة المصرية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعات الخليج العربي وذلك بهدف الاجابة على التساؤلات التالية:

ما هي الصورة التي تطرحها الصحف المصرية عن الخليج العربي؟.. وما هو حجم الاهتمام المصري بالواقع الخليجي بكل مركباته الاجتماعية والسياسية والحضارية؟ الى اي مدى تلتقي الصحف المصرية مع الخط الرسمي للدولة في التصور الذي تطرحه عن قضايا التحرر والتنمية في الخليج؟ وهل هناك اي تناقض في الرؤية المصرية للخليج وما اسبابها ومحركاتها؟..

هذه الاسئلة التي تطرح نفسها على المهتمين بمتابعة وداسة نمو العلاقات المصرية الخليجية لا يمكن ان تحسم من خلال الاستقراء العام لحركة العلاقات المصرية الخليجية في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي فحسب بل لا بد من محاولة الاقتراب من الرأي العام المصري وادراك الرؤية التي تتكون داخل انهمان ووجدان الجماهير المصرية عن مجتمعات الخليج العربي: واقعها وقضاياها وطموحاتها وازماتها. ولعله من الواضح صعوبة دراسة اتجاهات الرأي العام المصري باستخدام الطرق الكمية والكيفية المعروفة والتي تتمثل في المسح الشامل بمختلف اشكاله التي تشمل المقابلة والاستقصاء الفردي العميق والملاحظة والمناقشة الجماعية والطرق الاسقاطية علاوة على الاستفتاء. اذ ان ذلك يستدعي اسناد تلك المهمة الى احدى مراكز قياس الرأي العام حيث يقوم بانجازها من خلال خطط بحثية بعيدة المدى ذات اعتمادات ضخمة وفريق كبير من الباحثين المتخصصين.

ولذلك سوف نقتصر في معالجة موضوع اتجاهات الرأي العام المصري ازاء الخليج العربي على دراسة الصحف المصرية باعتبار ان المواد الاعلامية التي تنشرها هذه الصحف تعبر عن اتجاهات موجودة بالفعل او تعمل على تكوين اتجاهات جديدة فهي تأخذ من الرأي العام وتعطيه وتؤثر فيه وتتأثر به وبذلك يعتبر كل ما يصدر عن هذه الوسائل كانه تعبير عن اتجاهات الرأي العام في صورة ما قد لا تصل في دقتها الى معرفة حقيقة الرأي العام ذلك لان وسائل الاعلام المختلفة وبخاصة الصحافة اصبحت تخضع لمؤثرات عديدة فهي اما لسان حال الحكومة (والسلطة السياسية بمختلف اجنحتها) او خاضعة لرقابة محكمة بحيث لا يتسرب منها الا ما يمثل وجهة نظر الحكومة.

و اذا كانت هناك ثلاثة مستويات يجب التمييز بينها عند قياس الرأي العام

تجاه قضية ما، وهي على التوالي:

المستوى الاول يمثل رؤية الصفوة المصرية للقضايا الخليجية.
والمستوى الثاني و يتعلق برؤية المثقفين المصريين وقادة الرأي.

أما المستوى الثالث فهو يمثل رؤية الجماهير المصرية.

فبالواقع ان رؤية الصفوة السياسية تمثل العامل الحاسم لانها كما سبق ان
اوضحنا هي التي تتولى السيطرة على وسائل الانتاج وادوات التعبير السياسي
والاعلامي اما المستويين الآخرين فقد اقصيا عن الاسهام الفعال في اتخاذ القرار
السياسي في معظم المراحل.

الهيئة: تتضمن اتخاذ اربعة قرارات اولها يتعلق بتحديد دول الخليج التي ستدور
الدراسة حولها، وثانيها يتعلق بتحديد العينة الزمنية، وثالثها يختص بتحديد عينة
الصحف والاسس التي على ضوئها يتم هذا الاختيار، ورابعها يتضمن اختيار عينة
المضمون او القضايا التي سيتم اخضاعها للتحليل والقياس.
أولاً: عينة الدول: نعني بدول الخليج على وجه التحديد الكويت والبحرين وقطر
ودولة الامارات المتحدة وعمان.

ثانياً: العينة الزمنية

استقر الرأي على اتخاذ العام الذي تلى توقيع اتفاق هيئة الخليج لدعم
الاقتصاد المصري في ١٩٧٦/٨/٢٢ باعتباره ان هذا الحدث يمثل ذروة التقارب
الاقتصادي بين مصر ودول الخليج العربي، ومن المفيد قياس انعكاساته ومردوداته
على صفحات الصحف المصرية. لذلك تقرر تحديد العينة الزمنية في الفترة التي تبدأ
من ٢٢ أغسطس ١٩٧٦ حتى ٢٢ أغسطس ١٩٧٧. لقياس اتجاهات الصحف
المصرية اثنائها نحو القضايا الخليجية.

ثالثاً: عينة الصحف واسس اختيارها

لقد تم اختيار عينة الصحف طبقاً للاتجاه التحريري لكل منها كما روعي
ضرورة تمثيلها للواقع الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع المصري خلال فترة
البحث. وقد تميزت الصحافة المصرية في تلك الفترة باستمرارية تبعيتها للاتحاد
الاشتراكي العربي باعتباره التنظيم السياسي الام للنظام المصري الحاكم. ويعتبر
هذا الوضع امتداداً لوضع الصحافة منذ صدور قرار تنظيمها سنة ١٩٦٠ حيث ألت
ملكيتها الى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي. وقد تميزت في فترة البحث
بانتمائها الكامل للخط الرسمي للدولة ما عدا بعض الاستثناءات التي تتمثل في ان
بعض الصحف لا تزال حتى نهاية الفترة موضع البحث تضم بين محرريها بعض
الكوادر ذات الانتماءات التي تمثل يسار النظام المصري. وقد انعكس هذا الوضع
على معالجات الصحف المصرية لقضايا الخليج العربي فنلاحظ مثلاً انعدام الفروق

الفكرية والسياسية في منهج معالجة هذه الصحف للقضايا العربية عموماً. وقد أصبح التنوع المحدود محصوراً في المجلات الصحفية فقط ولا يرجع هذا إلى الالتزام بمواقف سياسية أو اتجاهات أيديولوجية بل يتعلق بالشخصية الإعلامية ذاتها من حيث كوادرها الصحفية ونوعية انتماءاتهم الثقافية وعلاقة ذلك بالتابع العام للصحيفة. علاوة على مدى قرب أو بعد بعض رؤساء التحرير من السلطة الحاكمة. وبناء على ما سبق فقد استقر الرأي على اختيار عينة الصحف المصرية على النحو التالي.

١ - جريدة الاهرام باعتبارها أقدم الصحف المصرية إذ يرجع تاريخ صدورها إلى ١٨٧٥. وتتميز بوجود كادر صحفي متخصص في الشؤون العربية، علاوة على الخط الجاد الذي اتسمت به الاهرام في معالجتها للقضايا المختلفة على امتداد تاريخها المعاصر.

جريدة الاخبار: وقد تميزت في فترة البحث بالعودة إلى الخط الفكري الأصلي الذي تتبناه وتدافع عنه (مدرسة اخبار اليوم) وقد برز التزامها به في معالجتها لمختلف القضايا المحلية والعربية والعالمية. فضلاً عما اشتهرت به بعض قياداتها الصحفية من علاقات وثيقة بالسلطة السياسية في فترة السبعينات.

مجلة روزا ليويسف: وتتميز بأنها أقدم مجلة سياسية مصرية كما عرف عنها الالتزام بالخط الوطني والشعبي في الفترة التي يعالجها البحث وما قبلها.

رابعاً: عينة القضايا:

تتميز فترة البحث بحدوث تطور ملحوظ في العلاقات المصرية الخليجية على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وقد يكون من اليسير حصر مختلف القضايا التي افرزها الواقع المصري في علاقاته المتبادلة مع دول الخليج. ولكن طبيعة الدراسة الاستطلاعية تلزمنا في الأساس بضرورة حصر أهم القضايا المحورية التي تدور حولها العلاقات المصرية الخليجية وذلك توطئة لرصد وقياس اتجاهات الصحف نحوها. وعلى ضوء فحص العينة الإعلامية تم حصر أبرز القضايا على النحو التالي:

١- الزيارات وتشمل:

أ - زيارات امراء الخليج لمصر.

ب - زيارتهم للدول الأخرى

ج - زيارات المسؤولين المصريين لدول الخليج.

٢- النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي في دول الخليج.

٣- العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الخليج.

٤- المصريون في دول الخليج.

٥- الوضع الدستوري في الكويت.

وحدة التحليل:

روعي اتخاذ الموضوع كوحدة اساسية للمضمون مع تنوع المواد الاعلامية سواء كانت مقالا او خبرا او حديثا او افتتاحية او تحقيقا. كما تقرر اعتبار الفكرة السائدة كوحدة تحليل داخل اطار كل موضوع.

الفئات

تم تحديد الفئات وتصنيفها على النحو التالي:

القسم الاول: يتناول فئات المضمون وتتضمن:

١ - مصدر المادة الاعلامية (محرر الصحيفة - وكالة انباء عربية - محاييد - متوازية)

ب - اتجاه المادة الاعلامية (مؤيد - معارض - محاييد - متوازية)

القسم الثاني: يتناول فئات الشكل (انماط الاخراج الصحفي وفنون التحرير)

١ - نوع المادة الاعلامية (خبر - افتتاحية - حديث - مقال - اعلان)

ب - موقع المادة الاعلامية في الصحيفة (صفحة اولى - صفحات داخلية)

ج - اسلوب التعبير (دعائي - اعلامي)

د - الصور (شخصية - موضوعية)

فرضيات الدراسة:

لقد تم وضع الفرضيات التالية بعد فحص العينة:

الفرضية الاولى: جميع الصحف المصرية كانت تطرح رؤية موحدة ازاء الخليج العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفرضية الثالثة: تقتصر الرؤية الاعلامية للعلاقات المصرية الخليجية على الجانب الاقتصادي (المساعدات الاقتصادية لمصر - هجرة الكفاءات المصرية الى الخليج).

الفرضية الثالثة: انحازت معظم الصحف المصرية لموقف السلطات الكويتية اثناء ازمة ١٩٧٦.

النتائج

المؤشرات الوصفية للعينة:

اظهرت التحليلات الجزئية لمعالجات الصحف المصرية (الاهرام والايخبار وروز اليوسف) لقضايا الخليج العربي في السبعينات (١٩٧٦-١٩٧٧) النتائج التالية:

اولا فيما يتعلق بالمعالجات الصحفية التي تتضمن انماط الاخراج وفنون التحرير

فقد جاءت على النحو التالي:
١- نوعية المادة الإعلامية:

اتضح ان صحيفة الاهرام كانت اكثر الصحف المصرية استنادا للقوالب الخبرية (الخبر والموضوعات الخبرية) في معالجتها المختلفة لقضايا الخليج العربي (١٤٢ خبرا) وتليها صحيفة الاخبار (٩٩ خبرا) أما مجلة روز اليوسف فقد اعتمدت اساسا على المقال والتحقيق (٩ مقالات وتحقيقات) وكان استخدامها للاخبار محدودا للغاية وهذا يرجع الى طابعها الاعلامي باعتبارها مجلة اسبوعية. ويلاحظ ان صحيفة الاخبار كانت اكثر استخداما للقوالب الاعلامية (٥٨ اعلانا) وتقترب منها الاهرام (٥٧ اعلانا) بينما تبلغ نسبة الاعلانات لدى مجلة روز اليوسف (٣٥ اعلانا) ولا شك ان هذه الاختلافات ترجع الى السياسة العامة لكل صحيفة وموقفها من قضايا الخليج العربي ولكن هناك سبب رئيسي يتعلق بنوعية الكوادر الصحفية التي تعمل بهذه الصحف وتكويتها الثقافي والسياسي ومدى اقترابها او ابتعادها عن حكام منطقة الخليج.

ثانيا: موقع المادة الإعلامية:

يختلف موقع المواد الاعلامية التي عالجت من خلالها الصحف المصرية قضايا الخليج العربي وذلك طبقا للسياسة التي تلتزم بها كل صحيفة في توزيع المواد الاعلامية على صفحاتها وايضا حسب نوع القوالب التحريرية التي اعتمدت عليها الصحيفة في معالجتها. ويلاحظ ان صحيفة الاخبار كانت اكثر استخداما للصفحة الاولى في معالجاتها لقضايا الخليج العربي (١٩ مادة اعلامية) بينما تبلغ النسبة لدى صحيفة الاهرام (١٦ مادة اعلامية).

هذا وتستبعد مجلة روز اليوسف من هذه المقارنة نظرا لطابعها الاعلامي كمجلة وبالتالي فقد خصصت صفحاتها الداخلية لهذا الموضوع. والواقع ان الصفحات الداخلية في صحيفتي الاخبار والاهرام كانت هي المكان الرئيسي لمعظم المعالجات الخاصة لقضايا الخليج العربي فقد بلغت في الاهرام (١٩٠ مادة اعلامية) وفي الاخبار (١٤٢ مادة اعلامية).

ثالثا: اسلوب التعبير

يتفاوت اسلوب التعبير الذي استخدمته الصحف المصرية في معالجاتها لقضايا الخليج العربي. ويرجع ذلك في الاساس الى اعتبارين: اولهما، نوع المعالجة سواء كانت خبرية ام تحمل وجهه نظرو رأي من خلال الافتتاحيات او المقالات والتحقيقات او تتضمن دعائية سافرة من خلال الاعلانات وثانيهما، نوع المصادر التي اعتمدت عليها هذه الصحف سواء كانت وكالات انباء عربية ام اجنبية او المحرر ذاته. وبناء على ذلك يمكننا التمييز بين اسلوبين رئيسيين اعتمدت عليهما الصحف

المصرية:

١- الأسلوب الدعائي: يمثل الأسلوب السائد في معظم معالجات الصحف المصرية (٢٢٩ مادة اعلامية) وان كانت تتفاوت نسب الاستخدام من صحيفة الى اخرى. وتتصدر صحيفة الاخبار الصحف المصرية الاخرى في استخدامها لهذا الأسلوب اذ تبلغ نسبة المواد الاعلامية ذات الطابع الدعائي في صحيفة الاخبار (١٠٤ مادة اعلامية) و يليها مباشرة الاهرام (٩٦ مادة اعلامية) بينما يقل استخدام هذا الأسلوب لدى مجلة روزاليوسف (٢٩ مادة اعلامية).

٢- الأسلوب الاعلامي: يقل معدل استخدام الصحف المصرية لهذا الأسلوب بشكل واضح اذ لا يزيد عن (١٦٢ مادة اعلامية) هذا قياسا الى استخدام الأسلوب السابق حيث بلغت النسبة ٢٢٩ مادة اعلامية. وتتصدر الاهرام باقي الصحف المصرية في استخدام الأسلوب الاعلامي في معظم معالجاتها لقضايا الخليج (٩٢ مادة اعلامية) بينما تبلغ النسبة لدى صحيفة الاخبار (٥٧ مادة اعلامية) فقط ولا تزيد النسبة لدى روز اليوسف عن ١٢ مادة اعلامية.

رابعاً: الصور الصحفية:

تنفرد الاخبار باكبر عدد من الصور الصحفية (٤٢ صورة) في تناولها لقضايا الخليج العربي و يغلب على هذه الصور الطابع الشخصي (٣٦ صورة شخصية) بينما اقتصر نصيب الصور الموضوعية على ٦ صور فقط. وقد استأثر الجانب الخاص بالنشاط السياسي والثقافي والاجتماعي لشعوب الخليج باكبر عدد من الصور الشخصية (١٥ صورة). وتتقارب كل من الاهرام وروز اليوسف في عدد الصور الصحفية المستخدمة في معالجاتها لشؤون الخليج. اذ تبلغ النسبة لدى الاهرام (٢٩ صورة) بينما تبلغ النسبة لدى روزاليوسف (٢٧ صورة) و يتساوى عدد الصور الموضوعية لدى كل منهما اذ لا يزيد عن (٥ صور موضوعية). ومن هنا فالملحوظ بصفة عامة شيوع استخدام الصور الشخصية لدى الصحف المصرية وتنفرد مجلة روزاليوسف برسم كار يكاتيري واحد في هذا المجال. ومما يجدر نكته ان الجانب الخاص بالنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعوب الخليج كان اكثر الجوانب استئثاراً بكل من الصور الموضوعية والشخصية لدى جميع الصحف المصرية على السواء فالاهرام (١٢ صورة شخصية، ٥ صور موضوعية)، الاخبار (١٥ صورة شخصية، ٦ صور موضوعية)، روزاليوسف (١٨ صورة شخصية، ٥ صور موضوعية)

خامساً: مصدر المادة الاعلامية:

تتفق الصحف المصرية في اعتمادها على وكالات الأنباء العالمية والعربية في استقاء معظم اخبار الخليج العربي. وتتصدر صحيفة الاهرام الصحف المصرية في هذا الصدد (١٠١ خبراً) ثم تليها صحيفة الاخبار (٦٤ خبراً). و يبرز دور المحرر في مجلة روزاليوسف. اذ تعتمد معظم تغطيتها لاخبار الخليج على جهود محرريها

وهذا الوضع متوقع نظرا لطابعها الاعلامي كمجلة. وقد بلغت النسبة لديها ١١ مادة اعلامية من ١٤ مادة اعلامية هي مجموع التغطية الاعلامية التي قامت بها روز اليوسف لقضايا الخليج. وتتفوق صحيفة الاهرام ايضا على صحيفة الاخبار في حجم الجهد الاعلامي الذي يقوم به محرروها في تغطية اخبار الخليج العربي اذ تبلغ النسبة لدى الاهرام (٤٨ مادة اعلامية) بينما لا تزيد لدى الاخبار عن (٣٥ مادة اعلامية). ولكن تنفرد الاخبار عن الصحف المصرية الاخرى في اعتمادها احيانا على نقل بعض المقالات والتعليقات من الصحف الخليجية وبالذات الصحافة الكويتية مثل القبس والسياسة (٤ مواد اعلامية). ومما يجدر نكره ان الاعلانات لا تصنف داخل فئة المصدر لانها مادة دعائية مدفوعة الثمن في الاساس ولا يمكن احتسابها ضمن المجهود الاعلامي الذي تقوم به الصحيفة. و يلاحظ ان هناك مواد مجهولة المصدر وقد استبعدناها من عينة المصدر وتشكل في مجموعها ٢٠٪ ويكثر وجودها في صحيفة الاخبار. كما يلاحظ وجود نشاط واضح لوكالة الانباء القطرية (ق.ن.ا) في تغطية انباء الخليج العربي في صحيفتي الاهرام والاخبار وان كانت الاخيرة تعتمد على وكالة الانباء الفرنسية (و.أ.ف) بشكل ملحوظ. هذا الى جانب الدور الهام الذي تقوم به وكالة انباء الشرق الاوسط في هذا المجال بالنسبة لجميع الصحف المصرية.

سادسا: اتجاه المواد الاعلامية:

يعتبر اتجاه المواد الاعلامية اكثر المؤشرات دلالة على تحديد مواقف الصحف المصرية واتجاهاتها من قضايا الخليج العربي. و يلاحظ بشكل عام ان اغلب المواد الاعلامية المنشورة في الصحف المصرية عن قضايا الخليج العربي ذات طابع وصفي وكاد ينعدم فيها اتجاه الصحيفة. فضلا عن غلبة المواد الاعلانية وما تنبسم به من طابع التأييد الدعائي السافر. وتبلغ نسبة المواد الاعلامية (بما فيها الاعلانات) التي تسجل التأييد الواضح (٢٤٨ مادة اعلامية). بينما تبلغ نسبة المواد الاعلانية لا تعلن عن اتجاهها بوضوح و لذلك وضعت تحت فئة محايد (١١٢ مادة اعلامية). هذا وتبلغ المواد الاعلامية التي تحاول الموازنة لا بين مختلف الاتجاهات (٥٨ مادة اعلامية). و يلاحظ انعدام المواد الاعلامية التي تسجل مواقف خلافية او معارضة الا بالنسبة لروز اليوسف (٣ مواد اعلامية) وتتعلق بموقفها من الوضع الدستوري في الكويت والعلاقات المصرية الخليجية في المجال الاقتصادي.

النتائج العامة

قد يكون من الضروري ابراز حجم ونوع المعالجات التي قدمتها الصحف المصرية عن الخليج العربي على اساس قياس كل منها الى الاخرى وذلك توطئة لتحديد اتجاهات ومواقف هذه الصحف من القضايا الخليجية في المرحلة الراهنة في اطار القوانين العامة التي تحكم العلاقات المصرية الخليجية في السبعينات.

و يمكن رصد هذه النتائج على النحو التالي:

١ - تسجل صحيفة الاهرام اهتماما كميا واضحا ازاء قضايا الخليج العربي اذ يبلغ حجم اهتمامها (٢٠٦ مادة اعلامية) قياسا الى الاخبار التي تسجل (١٦١ مادة) اعلامية فقط بينما لا يزد حجم اهتمام روزاليوسف عن (٥١ مادة اعلامية).

٢ - تقدم صحيفة الاهرام مادة اخبارية اكثر من باقى الصحف (١٤٢ خبرا) بينما تبلغ النسبة لدى صحيفة الاخبار (٩٩ خبرا) ولدى روزاليوسف ٧ اخبار

النتائج

٣ - يعتبر الاعلان المادة الرئيسية التي تعرض من خلالها قضايا ومنجزات الخليج العربي. وتكاد تتساوى كل من الاهرام والاخبار في حجم المواد الاعلانية المنشورة بكل منها (الاهرام ٥٧ اعلانا والاخبار ٥٨ اعلانا) بينما تبلغ النسبة في روزاليوسف ٢٥ اعلانا. هذا ويلاحظ ان مجموع حجم المواد الاعلانية التي تنشرها الصحف المصرية عن الخليج يأتي في المرتبة التالية مباشرة للمواد الاخبارية (المواد الاخبارية ٢٤٩ خبرا، الاعلانات ١٥٠ اعلانا) بينما يتضائل حجم المواد الاعلامية الاخرى مثل التحقيقات (١٦ تحقيقا) والاحاديث (٢ حديث) والافتتاحيات (افتتاحية واحدة).

٤ - تكاد تتفق الصحف المصرية على المصادر التي تستقي منها انباء الخليج العربي. فهي تعتمد جميعها على وكالات الانباء العالمية ثم العربية (وكالة انباء قطر) ثم المحلية (وكالة انباء الشرق الاوسط) اذ تبلغ النسبة (١٩٥ مرة) بينما لا يزد نصيب المحرر عن ٩٤ مرة ويكاد يبرز دور المحرر المتخصص في صحيفة الاهرام بشكل واضح (٤٨ مرة) ثم يليه الاخبار (٢٥ مرة).

٥ - فيما يتعلق بالابواب والاعمدة الثابتة، تعتبر الاهرام اولى الصحف من حيث تخصيص صفحة اسبوعية بعنوان (العالم العربي). وفي داخل الصفحة يوجد باب ثابت بعنوان (حكايات عربية) وذلك في ١٩٧٧/٥/٢٦. ويلاحظ انه منذ ظهور هذه الصفحة بدأت الاعلانات عن دول الخليج تقل بشكل واضح. ولاشك ان بعض الاخبار كانت بديلا للاعلانات. اما صحيفة الاخبار فقد استحدثت في نهاية ١٩٧٧ بلبا اعلانيا ثلثت تحت عنوان (تجارب عربية ناجحة) وتمثل دول الخليج النصيب الاكبر في هذا الباب. كما تنشر الصحيفة بابا آخر بعنوان (وظائف خالية تهمك) ينشر كل يوم جمعه ويكاد يركز على دول الخليج العربي واحتياجاتها من الكفاءات المصرية.

٦ - يلاحظ خلو الصحف المصرية من المواد الاعلامية التي تتناول النشاط الفكري والفني والثقافي في دول الخليج وذلك اذ فيما ندر مثال التحقيق الذي نشرته صحيفة الاهرام في اغسطس ١٩٧٧ عن الحركة المسرحية في الكويت.

ج - النتائج التفصيلية

عند النظر الى النتائج التي تضمنتها الجداول المركبة والتي تبين توز يعات العينة على اكثر من متغير نلاحظ ما يلي:

النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي في دول الخليج العربي:

نالت هذه الجزئية اهتماما عريضا ومكثفا من جانب الصحف المصرية التي خضعت للدراسة. فالاهرام مثلا خصصت ١١٢ مادة اعلامية لمعالجة هذه الجزئية منها ٧٤ خبرا، ٢٥ اعلانا، وكان يغلب على هذه المواد الاعلامية الطابع الوصفي والدعائي. وكذا لك صحيفة الاخبار التي قدمت حجما اقل في للواد الاعلامية ولكن كانت المعالجات متفقة تماما مع الاهرام من حيث غلبة الطابع الوصفي والدعائي (مجموع المواد الاعلامية ٦٧ مادة اعلامية منها ٣٦ خبرا، ٢٠ اعلانا). وتتفق روز اليوسف مع الصحفيتين السالفتين من حيث اعتمادهما على الاعلانات بشكل كامل في معالجتها لهذه الجزئية (مجموع المواد الاعلامية ٣٧ مادة اعلامية منها ٢٨ اعلانا). ولكن يلاحظ ان مجلة روز اليوسف تتفرد ببعض المواقف شبه الصدامية مع حكاهم الخليج ومما يثير الدهشة ان هذه المواقف النقدية من جانب مجلة روز اليوسف للسلطات الحاكمة في الخليج لم تستمر طويلا لاذ يلاحظ انها انتهت بازدياد حجم الاعلانات المنشورة في المجلة عن الخليج العربي وفي الفترات التالية مباشرة لحدوث تلك الازمات.

٢- العلاقات المصرية الخليجية:

اتسمت معالجات الصحف المصرية لهذه الجزئية بالطابع الوصفي والابتعاد عن تناول الجوانب الخلافية فيما عدا مجلة روز اليوسف التي نشرت بعض المقالات التي تتضمن نقدا للعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الخليج وخصوصا هيئة الخليج للتنمية. وقد انصب هذا النقد على الامتيازات التي حصلت عليها الهيئة (والتي تعد اوسع مما يتمتع به رأس المال الاجنبي بحكم القانون ومع ذلك فلان مصر لم تتلق ردا من هيئة الخليج على طلب المساعدة التي تحتاج اليها هذا العام (١). وكذلك نشرت المجلة مقالا بعنوان (للعرب يشترطون على مصر ما لا يشترطون على اوروبا) (٢) ويتضمن هذا المقال تعليقا وردا على افتتاحيات الصحف الخليجية بشأن احداث يناير ١٩٧٧ عندما اشارت الى ان الحرائق التي كثر في مصر في تلك الوقت تهدد كل براميل البترول بالاشتعال. وترد روز اليوسف على تلك الافتتاحية قائلا ان هيئة الخليج وضعت شروطا لمساعدة مصر منها عدم شراء مواد استهلاكية بقروضها والغاء الدعم على السلع الغذائية وان هذه الشروط تتفق مع شروط الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. و يلاحظ ان روز اليوسف لم تنشر بعد ذلك شيئا عن الموضوعين السابقين سواء على شكل ردود من المسؤولين في دول الخليج او تعليقات من جانب المجلة ذاتها. وفيما عدا ذلك فقد نالت هذه

الجزئية اهتماما خبريا واضحا من جانب الصحف المصرية وخصوصا الاهرام (٥٠ خبرا) ثم الاخبار (٢٦ خبرا) وتتقارب نسبة الاعلانات التي نشرتها كل من الاهرام والاخبار عن العلاقات المصرية الخليجية (الاهرام ١٢ اعلانا والاخبار ١٢ اعلانا)
٢ - المصريون في الخليج العربي:

رغم ازدياد حجم الوجود للمصري على المستوى الثقافي والتعليمي وسائر الكفاءات والخبرات الفنية التي تزود بها مصر دول الخليج العربي. يلاحظ انعدام الصلة بين الوجود الفعلي وما تعكسه الصحف المصرية عن المصريين في الخليج. ولذا لم تتل هذه الجزئية ما تستحقه من اهتمام جانب الصحف المصرية. فلم يزد مجموع المواد الاعلامية التي نشرتها الصحف عن هذه الجزئية عن (١١) مادة اعلامية منها (٤) اخبار لدى كل من الاهرام والاخبار (وخبر واحد في روزا ليوسف). وقد غلب الطابع الوصفي على المعالجات الخبرية. وقد انفردت صحيفة الاهرام بنشر بعض التحقيقات تحت عنوان ثابت (مصريون في بلاد شقيقة) في منتصف عام ١٩٧٧. وقد تناولت هذه التحقيقات حياة العاملين المصريين في كل من قطر والكويت والسعودية والعراق وأشارت الى الوظائف التي يشغلونها والمعاملة الجيدة التي يلقونها هناك.

٤ - الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الخليجيين والمصريين:

نالت هذه الجزئية اهتماما خبريا واعلانيا متقاربا من جانب الصحف المصرية. ولكن يلاحظ ان حجم الاعلانات قد تفوق على الاخبار (٢٩ اعلانا، ٢٦ خبرا) وقد كان لذلك تأثيره الواضح على اتجاه المواد الاعلامية التي تناولت هذه الجزئية، اذ غلب عليها طابع التأييد والاسلوب الدعائي والوصفي. ولا شك ان طبيعة القضية بحكم انها تتناول زيارات ومجملات قد فرضت اسلوب المعالجة السابق ذكره.
روزا ليوسف ٣٦ يناير ١٩٧٧.

٥ - الوضع الدستوري في الكويت آب اغسطس ١٩٧٦

تنفرد هذه الجزئية بكبر قدر من المناقشات والآراء الخلافية التي طرحتها على الصحافة المصرية رغم انعدام هذا الاتجاه من جانب الصحف المصرية في معظم معالجاتها لقضايا الخليج العربي.

و يرجع هذا في الاساس الى طبيعة القضية ذاتها اذ انها تمس ازمة الديمقراطية في منطقة الخليج. وقد افرزت لها الصحف المصرية صفحاتها الاولى كما اهتمت بمعالجتها من خلال مختلف الفنون الصحفية، وان كان الخبر هو الطابع الغالب (١٧ مادة اعلامية منها ١١ خبرا). كذلك تفاوتت بشأنها آراء الصحف المصرية. فتلاحظ ان كلاما من الاهرام والاخبار قد اتخذ موقف التأييد شبه الكامل للحكومة الكويتية وشنوا حملة رهيبة ضد الصحافة الكويتية والمعارضة بوجه عام فقد جاء

في المقال الرئيسي للاهرام (١) تحت عنوان (اجراءات لم تكن مفاجئة) ان هذه الاجراءات (لم تكن مفاجئة لان مجلس الامة يعارض كل ما تقدم به الحكومة، والصحافة تصورت انها يمكن ان تحل محل الصحافة اللبنانية التي تتحمل مسئولية احداث لبنان). وتوالى الاهرام اظهار موقفها الذي يتسم بالشماتة والقاء اللوم على المعارضة الكويتية وخصوصا الصحافة من خلال الاخبار والتعليقات والتغطية اليومية للاحداث وردود فعلها مع مراعات حجب الرأي الآخر وعدم السماح بنشره على الاطلاق. كذلك تتبنى صحيفة الاخبار نفس الاتجاه بل وتلتزم بالمسار ذاته ولكن بأسلوب يتسم بالخروج عن اصول الكتابة الصحفية للموضوعية. وقد انتهزت صحيفة الاخبار تلك الفرصة كي تشن هجومها على بعض الاقلام المصرية التي تكتب في الصحف الكويتية (٢).

ومما يجدر الاشارة اليه للموقف الذي اتخذته مجلة روزا ليوسف من الازمة. فقد وجهت نقدا لاجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية ضد المعارضة وأوضحته بأن الصيغة الكويتية كانت قد اصبحت اكثر تقدما مما تحتمله منطقة الخليج التي تفضل دولها صيغة موحدة لا تثير الجدل او الخلاف (٣).

كما اوضحت صعوبة ان تكون هناك صيغة واحدة لمجموعة من الدول حتى ولو كانت في منطقة واحدة ولها ظروف متشابهة وتستطرد بان تراث الديمقراطية ١٤ عاما في الكويت يؤكد انه سوف يعاد تنظيم القواعد الدستورية لتتطابق من جديد.

١- الاهرام ١٩٧٦/٨/٣١.

٢- صحيفة الاخبار ١٩٧٦/٨/٢٩ و ١٩٧٦/٨/٣١.

٣- مجلة روزا ليوسف ١٩٧٦/٨/٢٦.

النتائج النهائية للبحث «٥»

تحقق صحة الفرضيات التي طرحت في مدخل الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الاولى:

التي تشير الى ان جميع الصحف المصرية كانت تطرح رؤية موحدة ازاء قضايا الخليج العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تحققت هذه الفرضية الى حد كبير لدى كل من صحيفتي الاهرام والاعلام حيث يتقارب حجم المواد الاعلامية التي عالجتا من خلالها قضايا الخليج العربي وخصوصا الاعلانات (الاهرام ٥٧ اعلانا الاخبار ٥٨ اعلانا). كما يشتركان في المصادر الاعلامية حيث اعتمدت كل منهما على الوكالات العلنية والعربية اكثر من اعتمادهما على المحررين. وقد ادى غياب دور المحرر الى اضعاف ظاهرة التفرد لكل منهما رغم ان الاهرام تبرز قليلا في هذا الصدد ولكن من الناحية الكمية لا من نوع الاهتمام يكاد يتماثل في الصحيفتين. فضلا عن خضوع كلا الصحيفتين للرقابة التي اغيت ظاهريا ولكنها لا

تزال قائمة في صور أخرى.

و يستثنى من هذه الفرضية مجلة روزا ليوسف التي طرحت بالفعل رؤية مختلفة عن سائر الصحف المصرية وخصوصا فيما يتعلق بالوضع الدستوري في الكويت وكانت الصحيفة المصرية الوحيدة التي انتقدت قرار الحكومة الكويتية الخاص بتلك الازمة. وماعدا ذلك فإن روزا ليوسف تلتقي مع الصحف المصرية الأخرى في عرض رؤيتها عن الخليج العربي من خلال الاعلانات.

أما الفرضية الثانية

التي ترى ان الرؤية الاعلامية للعلاقات المصرية الخليجية تقتصر على الجانب الاقتصادي (المساعدات الاقتصادية وهجرة الكفاءات المصرية الى الخليج). وقد ثبت صحة هذه الفرضية تماما اذ ثبت ان اهتمام الصحف المصرية ينصب في الاساس على ابراز الدور الاقتصادي الذي تقوم به دول الخليج في مساعدة مصر من خلال صندوق هيئة الخليج للتنمية. وهناك تجاهل شبه متعمد للدور الحضاري الذي تقوم به مصر في دول الخليج العربي كذلك ينذر ان نجد في الصحف المصرية اشارة الى حجم الاسهام الثقافي والتعليمي والفني الذي تقوم به الكفاءات المصرية في منطقة الخليج العربي وبذلك نلحظ ان الجزئية الخاصة بالمصريين في الخليج قد نالت اهتماما يقل كثيرا عن مختلف الجزئيات الأخرى سواء من حيث الحجم أو نوع المعالجة.

الذي يشير الى اقتصر المعالجات الصحفية لقضايا الخليج العربي على الاعلانات فقط وقد تحققت صحة هذا الفرض الى مدى بعيد فقد ثبت ان اكثر من ٢٥٪ من المعالجات التي قدمتها الصحف المصرية عن دول الخليج العربي تتضمن اعلانات. فاذا كان حجم الاهتمام قد بلغ (٤٠٠ مادة اعلامية منها ١٥٠ اعلانا) والبقية اخبار وهناك نسبة ضئيلة جدا تشتمل على الفنون الصحفية الأخرى مثل التحقيق والحديث والافتتاحية).....ماده اعلاميه).

وفيما يتعلق بالفرض الرابع :

الذي يشير الى انحياز معظم الصحف المصرية لموقف السلطات الكويتية ضد المؤسسات الدستورية في الصحافة اثناء ازمه ١٩٧٦. وهذا الفرض صحيح تماما. فقد اتخذت كل من صحيفتي الاهرام والاخبار موقفا يتسم بالتعاطف الكامل مع الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية ضد المعارضه. وقد تجسد ذلك الموقف بشكل واضح في الافتتاحيات التي نشرتها تلك الصحفتان في ذلك الوقت و يستثنى من ذلك روزا ليوسف التي اعترضت على هذه الاجراءات كما وجهت نقدا موضوعيا

لهذا المسلك مؤكدة بأنه لن يخدم أمن الخليج كما أشيع بل أن الهدف الأساسي من هذه الاجراءات هو الامن الداخلي للنظم الحاكمة في الخليج خصوصا وأن الصيغه الكوييتيه أصبحت أكثر تقدما مما تحتمله منطقته الخليج.

**جدول يوضح حجم ومصادر المواد الاعلاميه التي نشرت بالصحف
المصرية عن الخليج العربي
في العام (١٩٧٧-١٩٧٦)**

اسماء الصحف	حجم المواد	التفاصيل	المصدر				
الاعلاميه	الخبر للقال	الحدث الافتتاحية الاعلان للحرر	وكالات الأنباء لنقل عن	الاجمالى	والتحقيق	العلانية	مطب
٢٠٦	١٤٣	٤	٢	-	٥٧	٤٨	١٠١
١٦١	٩٩	٣	-	١	٥٨	٣٥	٦٤
٥١	٧	٩	-	-	٣٥	١١	-
٤١٨	٣٤٩	١٦	٣	١	١٥٠	٩٤	١٦٥

ملحوظة : يراعى حذف الاعلانات من فئه المصدر

هوامش

١- روز اليوسف ٣٠ اغسطس ١٩٧٦

٢- المصدر ذاته ٣١ يناير ١٩٧٧

٣- الاهرام ٣١ اغسطس ١٩٧٦

٤- صحيفة الاخبار ٢٩، ٣١/٨/١٩٧٦

٥-



مجلة البحوث والدراسات العربية

تصدر سنوياً عن معهد البحوث والدراسات العربية

صدر العدد الأول من المجلة في مارس (آذار) ١٩٦٩ .

— هيئة تحرير المجلة يراها أن تدعو الباحثين والاساتذة من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وغيرهم لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية في المجلة وخاصة في المجالات المتعلقة ببحث ودراسة المشكلات العربية- المعاصرة من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والقانونية . كما تمنى المجلة ايضا بابرار الالامح الرئيسية للأدب العربي المعاصر وبخاصة مايمكس منها الروابط الفكرية بين شتى اقطار الوطن العربي الى جانب اهتمامها الخاص بالدراسات الفلسطينية .

— ترحو هيئة التحرير من السادة الاساتذة الذين يرغبون في نشر ابحاثهم باللغة العربية ان يرفق كل منهم ببخته ملخصا بلغة اوروبية حديثة فيما لا يزيد عن الف كلمة ، كما يرجى أيضا ممن يرغب في نشر بخته بلغة اوروبية حديثة ان يقدم ملخصا باللغة العربية بما لا يزيد أيضا عن الف كلمة ، ويرامى في الحالين ان يتراوح المقال أو البحث بين ستة آلاف وثمانية آلاف كلمة .

— ترسل كافة المكاتبات والأبحاث المتعلقة بالمجلة على العنوان التالي :

رئيس معهد البحوث والدراسات العربية

(جامعة الدول العربية - تونس - الجمهورية التونسية)

— تقدم ادارة المجلة لكل من السادة المشتركين في تحريرها ببحوثهم على سبيل الإهداء العدد الذي نشر به البحث بالإضافة الى عشرين فصلة من البحث .

— كافة الأبحاث والدراسات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث .

— قيمة العدد ١٥٠٠ جنيه مصرى أو ٤ دولارات امريكية بخلاف رسوم البريد .

الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية

د : عبد ضمد الركابي *

مقدمة :

أفرزت حركة تطور للمجتمع عبر مسيرتها التاريخية عدداً من المعضلات الاجتماعية الخطيرة التي استمرت تثقل كاهل الانسانية بإعبائها وتلحق الضرر الكبير بحياة العنصر البشرى وتعرض نتائج كفاحه للتواصل الى الضياع، وتؤدى بحصيلة الخبرة والمعرفة الانسانية المتراكمة الى الهدر من خلال اضعاف عملية صراع الانسان مع الطبيعة من اجل السيطرة على قواها وتسخيرها لصالحه، بتحويل دفة الصراع الرئيسى بين الانسان واخيه الانسان . وتتوضى في هذه الدراسة معضلتين او ظاهرتين رئيسيتين وثلاثة تقترب بهما في بعض الاحيان اشعلتا تاريخ البشر به بنيران صراعهما وملأتا صفحاته بمأسا وآلام انسانيه، هاتين الظاهرتان هما الطبقية (Stratification) والعنصرية (Racism) وما يقترب بهما من التعصب للذهبي احيانا . والاستكمال مستلزمت الدراسة اصبح من الضروري اتساع مقدمتها الى عدد من الفقرات التي تسهم في ايضاح بعض المفاهيم الهامة التي يتكرر ذكرها ، فالحديث عن التمايز الطبقي والفرقة العنصرية والمذهبية ومنشأ الحضارة وانسانية الحضارة العربية، ومثانة الخلق العربي عمل يتطلب ايضاح عباراته وتحديد معاني مصطلحاته ومسببات ظواهره العرقية : Racism

عبرت المدرسة الانتلوجيه عن مفهومها في النظريات العرقية (Race Theories) باعتقادها عن اساس للحياة الاجتماعية . فهي ترى ان وحدة الجنس هي الأساس في الحياة الاجتماعية (١) وبالتالى فان كل جنس في اعتقادها يتميز بخصائص جسيديه وذهنية موروثة و يختلف في مواهبه وقدراته عن الجنس الآخر وهو ما يسميه علماء الاجتماع بـ «اللميزات الشعوبيه» (٢) . فاللجمع الانساني على هذا الراى خليط من عدد من الاجناس التي تتفاوت في خصائصها وفضلاتها، ففيها الجنس الراقي اللوهور حامل بذور التقدم والحضارة وفيها الجنس الخسيس الذى تتعدم فيه كل اللؤهلات . ومن هنا جاء تقسيمهم للاجناس معتمدا على عدد من المعايير التي تتخذ من الفروق

* استاذ الاقتصاد بجامعة البصرة

الغيز يقيه «الصفات الجسديه» اسما لتقييمها سالكة طريق تفرقة متعصبة بين الاجناس

وترجع الجذور التاريخية لهذه النظريات الى عصور الحضارات القديمة كما سيرد تفصيل ذلك . وقد كان الاعتقاد بهذه النظرية سلبا من اجل تبرير النظام الاجتمعى للتناقض فى الامبراطوريات القديمة . وكما نعتقد ان المفهوم الحديث للتفرقة العنصرية «الصهيونية/الامير ياليه» والتي تقوم على اسس تبرير حكم الطبقة بأسباب عرقية، ومن ثم افتعال انتاج مفاهيم متناقضة كالدمج المصطنع بين العرق والدين، وبين القومية والطبقة، وبين القومية والامية (٢) هذه النظرية تعود اصولها الى حضارات العبودية والاقطاع حيث تستند الى فكرة الدمج بين العرق والطبقة من خلال اقامة علاقة جليليه بينهما، فتكون هناك قبائل من عرق معين محتكره للسلطة تميز نفسها بعرق سامي تعتبره ارقى من بقية الاجناس وتكون سلالة هذا العرق طبقة وراثية للامتيازات . ففي سبيل المثال يؤكد ارسطو على تميز الشعب اليونانى دون غيره من الشعوب بقوة العقل والجسد . و يذهب الرومانيون الى مثل هذا الاعتقاد فيوسعون امبراطوريتهم ويحاولون أن يحكموا العالم بأسره (٤) . واذا العلم الحديث قد رفض نظرية التفوق العنصرى والتوصل الى عكس نتائجها فانه اثبت ان الجنس الخالص النقاء وان لم يكن كاملا فانه كشف ان للمجتمع الذى تجنب الاختلاط والتملج تعرض الى التأخر والركود الفكرى والمادى ولم يسعفه اصله او عرقه الذى ادخله اصحاب نظرية الجنس بصف الاجناس الرقيقه امثال نقيشه وسينجلر وغيرهم :

الطبقيّة : Stratification

ينسب علماء الاجتماع والاقتصاد الاشتراكى ظهور الطبقة ومن ثم النظام الطبقي الى ظهور الملكية الفردية لأول مرة فى التاريخ بعد انحلال المشاعية البدائية وحيث أصبح بين الجماعة فئة مالكة لوسائل الانتاج واخرى مجبرة للعمل الاجير تحت ادارتها وسيطرتها. وجاء فى التفسير المادى للتاريخ ان هناك طبقتين فى اى مجتمع ومرحلة تاريخية يجدهما موقع كل منهما من الانتاج (٥) ومما يتقدم يظهر ان اصل الطبقة ومن ثم النظام الطبقي يرجع الى الاسباب الاقتصادية القائمة فى المجتمع (٦) وان موقع الطبقة من الانتاج هو الذى يحدد صفاتها الطبقيّة كونها ايجابية تؤدي العمل الاجتماعى او مالكة لوسائل ومن ثم يترتب على مركزها الاقتصادى او للمهني وضعها الاجتماعى كونها مجموعة تعيش فى ظل ظروف مادية وثقافية متشابهة تملي عليها واقعا نفسيا وفكريا متقاربا يقترب بوجود قيم اجتماعية ومعايير خاصة تميزها عن غيرها من الجماعات الاخرى مما يجعلها بشكل طبيعى منفصلة على نفسها (closed Class System) الا فى مجال القوانين العامة .

وينتج عن اوضاعها المتشابهة بروز تنظيم اجتماعي (Social Organiz ation) يعبر عن تضامنهم ووحدة مصالحهم و يرفع من درجات الوعي الطبقي (class consiousness) بين صفوفهم مما يبرز درجة تضامن الجماعة وانسجامها فكريا غير ايدولوجية سياسية تجسد مصالحها للمادية وتحدد مواقفها من الجماعات الاخرى او الطبقة الحاكمة . ومع الاسلام بوجود مستويات متعددة ضمن حدود الطبقة ومن ثم وجود اختلافات ثانوية فانها تتدرج تحت السمات العامة للطبقة . وعلى ضوء هذه الاسس العامة للطبقات تظهر المصالح الطبقيّة بقيتا متعارضة في الانظمة الاجتماعية مما يولد صراعات داخلية في المجتمع وتُمارس الطبقة المستغلة كفاحا طبقيّا (Class struggle) ضد الطبقة الحاكمة كما تدخل الطبقة الحاكمة بدورها بالاضافة الى صراعاتها الداخلية في مجتمعها ساحبة للمجتمع بأكمله الى صراعات تتأخرية مع المجتمعات الأخرى كما تقتضيه استمرار مصالحها سواء في الحضارات القديمة لامتداد اقتصادياتها بالعبيد (من الأسرى) واتساع رقعة استثماراتها او ما شهدته العصر الحديث من اشكال الاستعمار القديم والحديث بالاستيلاء على ثروات الشعوب . وفي كل الحالات يتعرض العنصر البشري الى الخسائر المادية وللعنوة سواء داخل المجتمع الطبقي نفسه او خارجه، وسواء تمثل ضرره في درجة الاستغلال والاضطهاد القومي او في تبديد الثروة القومية للشعوب وحرف مسار التطور الحضاري وتضييع الجهود الحضارية .

نظرة الى منشأ الحضارة

لاشك ان للبيئة الطبيعية تأثيرا كبيرا على سير عملية التطور (٧) بوان في هذا المجال عددا مهما من الآراء المتعددة، لكننا أثّرنا هنا الاشارة الى آراء مقدمة ورائدة سبقت الجميع للعلامة العربي ابن خلدون (٨) وآخر معاصر للمؤرخ الانكليزي ارنولد توينبي (Toynbee) يصدد نشوء الحضارة الانسانية وتطورها (٩)

كتب العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عن أثر البيئة الطبيعية على نشوء وتطور الحضارة، وحدد المنطقة العربية الحالية مع امتدادها حتى بلاد الصين - مركزا على شمال الجزيرة العربية بما فيها العراق والشام - والتي اطلق عليها (بالمنطقة المعتدلة) باعتبارها مهد الحضارات الانسانية العظمى ومهبط الرسائل السماوية ذلك عبر تحليل عميق يعتمد على قوة العامل الايكولوجي في النمو الحضاري (١٠)

فيرى ابن خلدون انه قد يضطر كل شعب التماسا للمحافظة على بقاءه وورثته الى استثمار كل ما تقدمهم به لرضهم و زمانهم من خيرات (١١) و يصيغ للمؤرخ توينبي

فكرته في نشوء الحضارة وتطورها تحت عبارة التحدى والرد على التحدى . فالبيئة الطبيعية والاجتماعية تتحدى الانسان والانسان لكي يستمر في البقاء ولكي يتطور لابد من ان يرد على التحدى رداً يناسب امكانياته . وعلى هذا الرد يعقد تو ينيي اهمية كبيرة . «ان نمو الحضارات وتفككها يرتكزان على احوال واتساع الردود — نجاحها واحقاقها — والى التحديات للوجهة من البيئة الطبيعية او الاجتماعية» (١٢) و يتجاوز ابن خلدون آثار البيئة الطبيعية على الجانب التقني في تطور الحضارة الى قدرات الانسان الذهنية، فيذكر أن البيئة الطبيعية الخصبة الدائمة الزرع والتي لا تحفز الانسان على للتأبره والكفاح للدعوب والتفكير المبدع واصفا سكانها بالبلادة «فاننا نجد اهل الاقاليم للخصبة العيش الكثيرة الزرع والضرع والادم والغواكه يتصف اهلها غالبا بالبلادة في اذهانهم والخشونة في اجسامهم» (١٣) ووفق هذا الرأي تمارس البيئة الطبيعية والاجتماعية باستمرار تحديات للانسان تتفاوت في حدتها، فالصحراء الجدية والبحار العظمى والانهار الجلمحه تقف حثلا امام سعي الانسان في الحصول على خيراتها . ولكي ينتزع من بين احضانها ثرواتها للنبيعة لابد من الكفاح والصبر امام هجماتاتها باتخاذ الاجراءات الاصلاحية والوقتية للتقليل من شدة غلوها، ثم لابد بعد ذلك من زيادة الامن وتحقيق التقدم، أى الارتفاع الى مستوى الرد لللائم ثم الرد المبدع بعد توفير مستلزمات الصراع المتكفئة لكبح جماحها وترويضها من اجل تيسير استغلال مواردها .

فللنطقة التي حددها ابن خلدون — الارض العربية (١٤) — لا توفر للانسان عيشا من دون استخدام كافة قدراته الجسديه والذهنيه بل تمهد لانسحابه اذا ما تهاون في اتخاذ الردود للنسبة، ومن هنا تنبثق ضرورات تطوير تقنياته من اجل تحسين مواقعه والانتقال الى مواقع أعلى في اطار صراعه .

شيء هام نؤكد هنا هو العامل الذاتى في نشوء الحضارة وتطورها والذي يتمثل بالانسان . فالعوامل الطبيعية في البيئة العربية من لقاء الصحارى مع البحار ومع الأنهار والبحار فيما بينها ومنعة الموارد والاعتدال في المناخ — الذى يشير اليه ابن خلدون — هذه الميزات جميعها توجد مثيلاتها في مناطق اخرى من انحاء العالم لكن ليس كل صحراء مهبطا لرسالات السماء وليس كل نهر صائعا لحضارة كبرى كالحضارات المصرية والعراقية القديمتين ... الخ (١٥) وقد يقول قائل ان البيئة في هذه المنطقة قد اعدت الانسان جسديا وعقليا لممارسة العمل الحضارى، ومهما كان الجواب واختلف التحليل فاننا نؤكد على توافق قدرات الانسان العقلية مع الظروف الطبيعية والاجتماعية مما يوفر فرصة امله لاستخدام افكاره وتطويع خبراته ولعل هذا الجواب يصلح للرد على المتحاملين الغربيين الذين اتهموا العقل العربى بالبساطة والسطحية وهو منتج اعظم حضارة انسانية (١٦) فليس هناك رد مبدع بدون قدرة ذهنية كبيرة لدى الفرد او الجماعة، سواء

كان الرد على تحديدات الطبيعة ام للمجتمع . وما كان الانبياء الذين احدثوا في عصورهم تلك التحولات العميقة في الفكر والمجتمع الاعبارة ومثلهم عظماء التاريخ . وقد جسدت عبقرية النبي محمد في عصر التاريخ طاقات كل العرب فكانت ابداع رد على تحديدات المجتمعات الجائرة التي ساد ظلمها العالم فترات طويلة ، فانتج للعالم حضارة انسانية (الاسلام) لاعهد للبشرية بها .

عوامل انسانية الحضارة العربية

لم يقتصر اثر العوامل الطبيعية للثالثة في البيئة العربية على الجانب التقني في الحضارة العربية ، انما تمثل اثاره باستمرار الى الناحية الخلقية في الانسان . فلشكال نظم العمل في البيئة العربية الصحراوية الاولى ، كانت مقترنة بقيم اجتماعية وانماط في العيش وعلاقات اجتماعية اساسها التعاون والعمل الجماعي وما توجده هذه الصيغ من تنظيم اداري ديمقراطي يمنة افقيا وليس هرميا في تسلسله الوظيفي . فوثر العنصر العربي التقاليد الاولى التي تفتح عليها خضم العمل الاجتماعي الذي واجه من خلاله تحديدات البيئة ، وكانت اثارها ايجابية في الجانب الوراثي . فطبعت السجاياء الخلقية العربية بالقيم البشرية الخلاصة وظلت تتراكم عبر العوامل الوراثية مستقرة فترات طويلة في البيئة العربية ، بحيث اصبح عاملا رسوخ للخلق العربي وعناصره الايجابية من اهم العوامل التي منحت الحضارة العربية قدرة على الصهر والتفوق الحضاري . فالاستعداد الكبير لدى الروح العربية على الامتزاج والتفاعل السريع مع العناصر الاخرى منذ المنشاه الاولى جعلها تتخطى الحواجز المادية والنفسية القلزمة بين القبائل داخل البيئة العربية وهذا العامل الاخير كانت له اثاره العميقة على تغيير (وحدات الوراثة لدى الانسان) فانهدام الحواجز المادية والنفسية — بين عناصره التي تصطنع العديد من القيود بين امتزاج طبقات للمجتمع — تسهل من عملية تطوير الصفات الوراثية الى الامام بما يخدم مسيرة التطور (١٧)

وقد حافظت الظروف الطبيعية وانماط الحياة الاجتماعية المتلائمة معها او التي نشأت في ظلها على استمرارية هذه للزاياء وظل ينقلها العرب اينما حلوا . يقول الاستاذ لوبون « بيد انه توجد صفات نفسية ، وان شئت سجاياء خلفية ، ثابتة ثبات الصفات العشر بحيه وانه سيأتي يوم تكون فيه هذه الصفات النفسية التي اغفلها علم اوصاف الانسان الحديث اساسا لتقسيم العروق (١٨) ولرأى لوبون في تأثير البيئة الطبيعية العربية على انسانها اهمية كبيرة كونه ناتجا من دراسة معمقة للبيئة العربية ومدعومة بدراسات اخرى تستند الى تجارب واقعية وبحوث ميدانية ، فيقول في هذا الصدد (ان العالم لم يعرف قطرا طبع بجوه وارضه طابعة على شعبه كما طبعت جزيرة العرب بجوها وارضها طابعها على من يسكنها من الاجليين (١٩) وظلت الجزيرة العربية قبل وبعد التحول الاجتماعي والفكري الكبير (الاسلام)

منذبعها للتقاليد الانسانية تمد الاقاليم التي سكنها العرب واصبحت مناطق اختلاط بالمقيم المذكورة من خلال الصلات والاواصر التي استمرت عبر مؤسسة الخلافة والمركز الديني والحياة الاجتماعية والتي ظلت - إلى الجزيرة العربية - بعيدة عن أية تقاليد غزوية في كل العصور .

جوهر النظام الاجتماعي للحضارات القديمة.

نشأت في الفترة التي سبقت التاريخ الهجري واعقبته بقليل عدد من الامبراطوريات الكبرى عاصرت حضارات العرب القديمة في الجزيرة العربية حتى الربع الأخير من القرن الهجري الأول (٧٠٨ ميلاديه) كالامبراطوريات الفارسية والافريقية والرومانية والبيزنطية .

كانت نظمها الاجتماعية - بالرغم من التقارب في المستوى التقني - تتباين تماما مع جوهر النظام الاجتماعي لحضارات جنوب الجزيرة العربية ووسطها، إذ كان جوهر النظام الاجتماعي للاولى يقوم على اساس نظريات العرق (Race Theories) والفوارق الطبقيّة (Class differentiation) والتي تعتمد الاسس البيولوجية في تحديد الطبقات الاجتماعية، أي الربط بين العوامل البيولوجية (كالجنس والصفات الذهنية والجسدية) وبين التمييز الطبقي وما ينتج عن الفهم من الربط بين الجنس والطبقة أو بين العوامل للوراثة والطبقة (٢٠) ويكون هدف مجمل النظام الامبراطوري والذي يمر عبر الصراعات المتناحرة هو تأمين مصالح الطبقات الحاكمة واستمرارها .

حضارات فارس :

الطبقية والعرقية والتعصب الوثني كانت للامام الرئيسية للحضارات الفارسية التي سبقت الاسلام كالامبراطورية الاخمينية ٥٥٨ ق.م والفريون ٢٤٧ ق.م والساسانية ٢٢٤ م (٢١) وصف للسعودي في «مروج الذهب ومعادن الجوهر» الاسس الاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها الامبراطوريات التي قامت في ارض فارس كاعتماد معيار العرق . في توزيع الوظائف الامبراطورية والادارية واتباع التقسيم الرسمي للمجتمع طبقيا ودعم هذه الاتجاهات ببناء قومي سميك من القيم التمايزية والمعاداة والتقاليد الاستعلائية كاحتقار المهن واضهاد الطبقات الاخرى . ويحتقر ذو اليسار والسلطة «ابناء الحرفيين حتى لو كانوا من العباقرة» (٢٠) كما تفرض العبادات الوثنية على الشعوب التي تقع تحت سيطرتهم، وتمارس الطبقات العليا استرقاق سكانهم جماعيا واستخدامهم في الاعمال الجسدية ضمن شروط الاكراه البدني أو القهر (Coercion) كما يساقون الى الحروب مكرهين «فكانوا خاضعين لضرب من الرق تحت سيطرة اسادهم الاقوياء» (٢٢) وفي عصر الاقطاع كان حكام الاقاليم التي بها اقطاعياتهم

الاسلسمية (٢٣) ويشير مكر يستنسنه الى التشابه الكبير في التركيب الاجتماعي للنظام الاقطاعي في الدولة البرتية الفارسية والنظام الاقطاعي الأوربي .

اليونانيون :

وفي قلب المجتمع الاغر يقى تنتصب القيم الطبقية والعنصرية وتأخذ مكانها في اوجه نشاطهم المختلفة حتى لتغدو اهم القومات الرئيسية في حضارتهم تقراها شرائعهم ويؤكدنها فلاسفتهم (٢٤) ومن خلال نظرة تحليلية لطبيعة العلاقات الانتاجية ومن ثم الاجتماعية السائدة في المجتمع الاغر يقى الاثيني او الاسبرطي تظهر العلاقة الجدلية بين الطبقة والعرق في تقسيم المجتمع، ذلك ان التقسيم الطبقي للمجتمع يستند الى نظرية العرق فتكون هناك بعض القبائل من عرق معين مشتركة العديد من الوظائف والامتيازات وراثيا، وتقف في قمة الهرم، تليها قبائل من عرق آخر يأتي تقييما بالدرجة الثانية وهكذا حتى يقف العبيد وهم من الناحية الجنسية ينتمون الى اقوام اخرى تم استرقاقهم الا ان تناسلهم من جيل الى جيل ظل يحمل لعنة التفرقة الاصلية . وهذا التقسيم قد عمق الفوارق بين فصول المجتمع اليوناني واوجد نظما للطبقات شديد التمايز فدولة اسبرطة، مثلا يتجزء شعبها الى ثلاثة اجزاء يقف الاسبرطيون في الجزء الاعلى من الهرم (Upperclass) وتنحصر فيهم القاب الشرف والمناصب الكبيرة ويعتقدون بانتمائهم الى ارقى الاجناس (٢٥) يليهم بمسافات بعيدة (البيركي) Middle Class وهم سكان الضواحي عملهم الرئيسي الحرب، فهم الجنود . اما الطبقة الثالثة فتدعى (الهيلوتس) (Lowerclass) وهم العبيد من اهل البلاد الاصليين الذين كانوا تحت سيطرة اليونانيين قبل التوسع الاسبرطي ويعملون في زراعة الارض والاعمال الشاقة الاخرى ويتميزون بالنقمة الشديدة ولليل للثورة . ولم يكن نتاج حضارتهم الفكرى يختلف عن واقع الحياة اويخو الى مثل اعلى في العلاقات الانسانية، فأراء فلاسفتهم بمثابة تدعيم لمجتمعهم . فيرى ارسطو أن العبيد خلق للخضوع والطاعة وعلى الاحرار ان يكثروا من اعدادهم (٢٦) ويدعو الفيلسوف افلاطون الى ان يكون الرق من غير اليونانيين وحتى (للدنية الفاضلة) ثمرة الفكر اليوناني المثالي هي مدينة تضم فقط الاحرار (٢٧) وانها على مثاليتها فهي مثقلة بطبيعة الروح اليونانية (٢٨)

الرومانيون :

اعتقد الرومانيون (٧٥٢ق.م) بسمو اعراقهم وبمزايا جنسهم وطبقا لهذا الاعتقاد جاءت تقسيمات مجتمعهم الطبقية متألثة مع التسلسل العرقى . فتحظى الطبقة (السيناتورية) (Landlord) بامتيازات ومراتب فريدة في

مؤسسة الدولة الامبراطورية تؤدي باستمرار الى تعميق الفواصل بين طبقات المجتمع من خلال التركيز في الملكية التي يولدها طبيعة النظام الاقتصادي في ضغطه على بقية طبقات المجتمع . كتحلي الاحرار عن ملكياتهم او التواضع (Vassals) بسبب الضرائب والتحول الى عبيد في بيوت النبلاء (٢٦) واعتبار الافراد الذين تحولوا عن طبقتهم الى مستوى العبيد (Peasants) طبقات وراثية اى يرث ابناءؤهم تعلستهم ويتحدد وجودهم بالطبقة الجديدة (٢٠) ولم تغير التعاليم الصريحة التي جاء بها الدين المسيحي الذي اعتنقه الرومان على يد الامبراطور قسطنطين في اواخر القرن الثالث الميلادي، لم تغير من طبيعة النظام الاجتماعي او تقلل من حدة مظاهره الجائرة التي استهدفتها مبادئ الدين المسيحي . بل امتصت قوى المجتمع الروماني عنفوان الثورة المسيحية وافرغت محتواها الاجتماعي (٣١) وبالتالي تغلبت الجوانب الروحية في هذه التعاليم ومن ثم خلق طبقة جديدة في المجتمع الروماني قاسمت الطبقات الممتازة مراكزها وفاقت عليها هي طبقة رجال الدين واصبحت ابتداءً من القرن الخامس الميلادي اكبر اقطاعية .

البيزنطيون:

اقام البيزنطيون في الشرق عام ٢٩٥ بهم الامبراطورية المعروفة باسمهم وفق الأسس المادية للحضارات التي سبقتهم، فمارست بدء من مطلع القرن الخامس الميلادي اقطاعاتها اقمى نظم القنانة الرقيق للمواطنين الاصليين البرابرة والسود المجلوبين مما وراء الصحراء الكبرى (٢٢) (٢٣) وظل هذا التناقض الحاد يأكل كبد الامبراطورية ويعرضها الى حالات من التدهور والتوقف الحضاري حتى هبت عليها رياح الحضارة العربية الاسلامية واستاصلت جذورها تحت ضربات الجيوش العربية الفاتحة في شمال افريقيا عام (٧٠٨ ميلادي (٢٤) .. وتكون بذلك آخر امبراطورية تحمل جوهر النظام الاجتماعي للحضارات القديمة قد ازيلت من المنطقة العربية لتحل محلها لأول مرة دولة تمتلك صلة رحم وأواصر تاريخية مع سكانها الاصليين (٢٥)

حضارات العرب القديمة :

لا يوجد دليل تاريخي او مادي اكيد اثبت من خلال عملية تنقيب موضوعي للحقائق « Fact-Finding » يشير الى ان حضارات عرب الجزيرة قبل الاسلام كانت تسودها نظم العبودية أو الاقطاع بمرتكزاتها العرقية ومظاهرها الطبقيّة، كما دللت الوثائق والاثر والتاريخ اللدون عن وجود مثل هذه الانظمة في الحضارات القديمة التي جاورت وعاصرت حضارات الجزيرة العربية حتى زوالها

بالمفتوحات العربية الاسلامية . كما لم تحظ الدراسات التي عمت نتائجها من خلال دراستها لعدد من المجتمعات بنصيب من الصدق لافتقارها الى مثل الدلائل المشار اليها .

فالكتاب الذين حللوا اساليب الانتاج للنظم العبودية والاقطاعية في الحضارات القديمة اسباب نشوئها ومركزاتها الايدولوجية اعتقدوا لاسباب ايدولوجية بسيادة نظمها في كل المجتمعات التي عاصرت المرحلتين المتتاليتين بما فيها مجتمعات جنوب الجزيرة العربية التجارية، كما يؤكد هذا الرأي مجموعة من الكتاب الايدولوجيين المعاصرين من معتققي هذا المذهب (٣٦)

الذي امكن تحقيقه ان العبودية والاقطاع كانتا انظمة ضاربة لحضارات ماحول الجزيرة العربية القديمة استخدمت الرقيق ثم القن تحت ظروف الاكراه المادي للعمل الاجتماعي (٣٧) وانه سحنت الفرص اعلاه لتحليل علاقتها الانتاجية وهدف نظامها . وحول تركيز هذه المظاهر في تلك للمجتمعات كانت اشكالها تنتشر في المجتمعات الدولية بدرجات متفاوتة من خلال العلاقات التجارية والسياسية المتعددة، فبينما تبلغ العلاقات العبودية والاقطاعية الصيغة السائدة والوحيدة في الحضارات المشار اليها لا تشغل في دول الجزيرة العربية اى اهمية او تمثل موقعا انتاجيا متميزا انما كانت نماذجها الضعيفة تنضوي تحت صيغ العلاقات الانتاجية السائدة التي تتمثل بالعمل الاجتماعي التعاوني والجماعي في اطار القبيلة في الوحدات الزراعية او للمشاركة بالجهد وادوات العمل في حقل العمل التجارى سواء الخارجي الذي يتم بواسطه السفن التجارية الشراعية التي يستقلها التجار نفسه مع مشاركة للملاح وعدد من الاقارب وعدد اقل من الاجراء من بينهم العبيد . او في التجارة الداخلية والبرية (الخارجية) والتي تخضع لنفس شروط الادارة والتنظيم المباشر للمالك ولقييلته والعدد الاقل من العبيد الذين يعدون جزءا من الاسرة . وبالتالي فان استقبال ظاهرة الرقيق التي فرضتها المرحلة التاريخية واستيعابها قد تم ضمن شروط العمل وعلاقات الانتاج السائدة ولم يكن لها موقع انتاجي منفصل . ويتبين مما تقدم ان لكل مجتمع موقف خاص (Attitude) تجاه شكل علاقات الانتاج التي تطبع المرحلة التاريخية، ينبع هذا الموقف من الظروف الموضوعية والذاتية لذلك للمجتمع . وحسبنا ان الخلق العربي وطبيعة الحياة العربية (التي اتصفت بروح المساواة للطلقة) قد انتجت للموقف المذكور .

الرق في اثينا اوروما طبقة اجتماعية قلعة بنفسها في مجتمع طبقي يحكم حدوده الطبقة بجدران سميكة (Closed) لا تسمح للتفاعل والتمازج فيما بينها، فهل تشكل الاعداد القليلة من العبيد التي وجدت في مجتمعات الجزيرة العربية مثل هذه الطبقة ؟ الجواب كما بينا سيكون كلا . ومنطقيا عندما ينتفى الاعتقاد بنظرية العرق ولا ترقى الفوارق الاجتماعية الى مستوى تكوين طبقات

بمسبب لسلوب الانتاج المناسب للبيئة العربية فلان درجة الاستجابة لاسلوب وعلاقات الانتاج السائدة لدى حضارات ما حول جزيرة العرب ضعيفة جدا لنفس السبب .

آخر نموذج للمجتمع العربي قبل الاسلام:

في التاريخ المدون معلومات ضخمة عن العصر الجاهلي مما تغنى الباحث بمصادر تقصي الحقيقة. وليس في مقدور هذه الدراسة الا ان تشير فقط الى ما يساعد سعيها نحو الهدف .

يمكن اعتبار المجتمع الملكي الوريث للتأخر لتراث حضارات الجزيرة العربية القديمة غنى القرن الخامس والسابع الميلادي تمكن من استقطاب حركة التجارة الدولية والمحلية في الجزيرة العربية وحقق انتعاشا اقتصاديا ملموسا في التجارة وال عمران والثقافة في اطار الانتاج الاجتماعي للقبيلة . وظل يمارس نشاطه العلم ضمن اشكال وصيغ علاقات الانتاج المشار اليها غير قابل لاستيعاب اى مستوى للعلاقات الانتاجية للعبودية والاقطاعية التي لازالت مستمرة في الشرق عبر نمط الانتاج الاسيوي (٢٨)

ومن حيث شكل البنية الفوقية للمجتمع المكي، كانت القبيلة عبارة عن مؤسسة ديمقراطية سجل الانسان العربي عبرها عددا من الفضائل الانسانية . ومن حيث العلاقة كانت تحدها القبيلة داخليا وخارجيا مع القبائل الاخرى وفق تقاليد وبعض الضوابط لدونه. ففي اطار القبيلة كان لا يوجد تمايز بين الافراد وكان «بامكان العربي ان يقابل شيخ قبيلته على قدم المساواة والحقوق» (٢٩)

وفي مجال العلاقة الخارجية يلعب التنسيق بين القبائل دورا هاما في تملك للمجتمع الملكي وبناء مقدمات الانتقال نحو دولة موحدة تنطلق من الاسس القومية للمجتمع . وتعتبر المؤسسات التي نمت في ظل البيئة العربية في هذه المرحلة مغايرة تماما لمثيلاتها التي اوجدتها حضارات ما حول الجزيرة العربية القديمة المشار اليها، ذلك ان الاولى (العربية) على ابتدائية طورها في التنظيم لكنها تعد مؤسسات ديمقراطية ومنظمات عدل وتكافل اجتماعي هي نقيض مؤسسات العبودية والقهر والاضطهاد الجسدي واساليبها البشعة في استغلال الانسان وتغذيته التي انتجتها الحضارات اليونانية ومثيلاتها، افسيان بين «دار الندوة» وهي مؤسسة انتخابية قيادية ينتخبها رؤساء القبائل ويرأسها شيخ منتخب وتمارس الحكم بالشورى فتقر العدل والسلام تحرص على التعاون، وبين البرلمانات الاثينية او الاسبرطية .. الخ التي تشرع الحقوق للطبقة وتقر الحرب والنزاعات .. الخ . وقد لا يجد غير المنتفع الحقيقي معنى كبيرا للمنظمات التي اغرقتها مرحلة النظام الجمهوري. كما يسمى العديد من المؤرخين بذلك فترة العصر الجاهلي للتأخر (٤٠) (تكتلف الفضول،

والرفادة» وهى جزية تفرض على كل فرد لتغطية نفقات الحجاج الفقراء «راية الغدر» وهى بالفعل راية يرفعها كل فرد يتعرض لظلم فستجاب لنصرته لجان خاصة لهذا الغرض (٤١) الا ان هذه الاشكال - مهما كانت درجة تطورها - هى نتاج حضارة ومجتمع وبالتالي فهي نموذج لاتجاه واخلاق وفكر ذلك المجتمع، وهذه المعطيات هي اول الغيث.

اما كيف كان يستوعب المجتمع العربي في هذه المرحلة امتدادات ظاهرة الرق او القنانة، فانه مما لا يصعب تصوره ان الاسرة العربية كاصغر وحدة اجتماعية امتلكت القوايل النفسية العظيمة لتقبل الآخرين فهضمت ظاهرة الرق وذا بت بين شرائع المجتمع ولم يخلق وراءه اى آثار مؤلمة تنتقل اعباؤها بالورثة الى الاجيال اللاحقة . اما القنانة فانها لم تولد اصلا في ارض الجزيرة العربية (٤٢) لانها تقتزن بالنظام الاقطاعى الذي يتخذ من الارض الزراعية الواسعة .

كوسيلة انتاج رئيسية في اسلوب انتاجه وهى لم تتوفر في وديان جزيرة العرب التي لا تلائم اصلا ميلاد مثل هذه العلاقة . واذا استثنينا ممارسة اليهود وبعض النخسسين المحترفين فان الرق لا يلبث ان يصبح جزءا فاعلا في الاسرة العربية التي يؤول مصيره اليها ولا يشكل اى وجود طبقي خارج شرائع المجتمع العربى من شأنه ان يخلق قيما اجتماعية معينة وانماط للسلوك والتفكير متجانسة فيما بينها ومختلفة مع غيرها بمعنى ابق ان وضع المجتمع العربى بدءا بالاسرة العربية امام ظواهر كالرق والرقن سواء من حيث العلاقات الفوقية او اسلوب الانتاج وعلاقاته لا تخلق او توفر الظروف الموضوعية تنافى طبقة خارج تشكيلها التقليدى (٤٣)

ان تطور المجتمع العربى واتساع رقعة الامبراطورية العربية الاسلامية عملية حضارية كبرى لا تقتصر على الجانب الحربى كما يصور ذلك للمتحاملون الغربيون، انما لعب وبشكل رئيس الجانب الاخلاقي والفكرى دورا هاما في هذا التطور، وكانت الروحانية العربية التي يمتلكها الانسان العربى قد هيات العرب كافة للالتقاء بكل الشعوب والقدرة على تمثيل تراثها وتجاربها وتحضيرها وقيادتها نحو عقيدة موحدة . ويحضرنى قول للعالم الايطالى دوزي (Dozy) عن مؤهلات العرب الفطرية في الحكم والقيادة : «ان العرب لم يحكموا بتعاليم فلسفية فقط بل بالفطرة والغريزة، حتى حققوا بادية، نى بدء مبادئ الثورة الفرنسية الشريفة وهى الحرية والمساواة والاخاء ... لقد كان البدوى يستمتع بحرية ليس اوسع منها على الارض ويقول «لا اعرف مولى غير مولى العالم » .. ان هذه المبادئ عند العرب هي افضل مما عند الاوربيين ... وربما كانت اخلاق العرب لسمى من اخلاقنا ونفوسهم اكبر من نفوسنا وهم اكثر ميلا الى العظمة الانسانية» (٤٤)

اكتمال مكارم الاخلاق

قلب الاسلام واقع الحياة العربية وحقق قفزة نوعية كبرى امتدت اثارها الى مجاهل المعمورة، فغيرت عقائد الشعوب وانماط حياتها خلال فترة لا تزيد على القرن، مارس العرب عبرها دور القائد الكفؤ، مما يؤكد ان العرب كانوا مؤهلين حضاريا لاستيعاب مبادئ الاسلام المتقدمة والتفاعل معها وانجاز التحولات العظمى في حياة الشعوب (٤٥)

كانت مبادئ الاسلام متلائمة تماما مع خصائص الروح العربية المتخينة (٤٦) ولم تكن نظرة العرب الى الاسلام نظرة رومانسية، بل كانت واقعية عاشها بكل ابعادها، فكانت اثارها سريرة وحلما في سياق تطور . وبعد ان ملأ الاسلام حياة العرب اصبح قوة تغيير هائلة تحركت في كل الجهات وحررت مئات الملايين من البشر وولدت اسس حضارة انسانية مارست الاشعاع طيلة فترة ازدهارها وظلت مبادئها شامخة عندما لفل نجمها السياسي .

كانت النظرة العربية الى العرق والطبقة قبل الاسلام تقاليد وعرف وسمات خلقية متوارثة، الى جانب بعض الضوابط الاجتماعية والقانونية التي ظهرت في الفترة الاخيرة، وجاء الاسلام ليكمل هذه الاخلاق . قال رسول الله محمد (ص) :- «انما بعثت لاتيتم مكارم الاخلاق» .

وبعد التوسع السياسي للدولة العربية الاسلامية والتعرض للامتزاج الكبير مع بقية الأمم الأخرى واستيعاب حضارتها، دعم الاسلام مكارم الاخلاق وازدهرها بصيغ كاملة وحولها من مرحلة التقاليد والعادات والسجايا الخلقية الى قوانين شرعية واجبة التنفيذ، وبهذا اصبح اخلاق العرب الانسانية اخلاق مثلى للامم الاسلامية بفضل الصيغة المبدعة التي حققها الاسلام للجانب الخلقي في المجتمع العربي .

ومن وقفة قصيرة جدا يسمع بها مجال هذه الدراسة نشير الى البعض من هذه المعاني .

يبين الاسلام لجميع البشر ولاول مرة في التاريخ بشكل مدون بان مسألة الاختلاف في العرق والجنس واللون واللغة مسألة خلقية وطبيعية ولا يقام على اساسها اي اعتبار تمييزي بين الافراد قال تعالى :- «ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف السننكم والوانكم ان في ذلك آيات للعاملين» (٢٢- الروم) . وان ثمة معيار جديد للمفاضلة بين الافراد لا يستند الى لسن وراثية او بيئية كما كان سائدا وبالاخص في الحضارات القديمة التي اشرنا اليها كقوله تعالى :- «يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير» . (١٢- الحجرات) . ولعل هذه الاسس الشاملة منبع لميلاد قيم بشرية جديدة لاعداد الامم بها، وتطویر

مبدع للقيم العربية المتوارثة.

وأمام حركة التحولات التي يتعرض لها المجتمع العربي الاسلامي برزت بشكل اكثر من السابق عدد من القضايا، فبرزت عمليات الحروب والتوسع الجغرافي والسياسي للدولة العربية كزيادة عدد الرقيق وضم عدد من الاديان الاخرى التي يعترف بها الاسلام ونضواء أمم كثيرة تحت راية الاسلام . وهذه القضايا اقتضت حلول شرعية لتأمين وحدة المجتمع الاسلامي واستقراره وتطوره حددها الاسلام سلفا .

فوضح الاسلام موقفه تجاه ظاهرة الرق بقوله تعالى :- (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها وللؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل فريضة من الله، والله عليم حكيم) . (٦٠ - التوبة) . ويتبين من هذا ان الاسلام اول دين خصص باب في ميزانية الدولة لمكافحة الرق(٤٧) واتجاه وجود عدد من الاديان السماوية في الارض العربية الاسلامية اعطى الاسلام الحرية المطلقة لاهل الكتاب في ممارسة عباداتهم قال تعالى :- «ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن، الا الذين ظلموا منهم، وقولوا امنا بالذي انزل اليينا وانزل اليكم، والهنا والهمك واحد ونحن له مسلمون» . (٤٦ - العنكبوت) . اما الناحية الطبقيّة التي يتوقع الاسلام بروز اشكالها في المجتمع الاسلامي من خلال التوسع السياسي او تطور الحياة الاقتصادية فانه قد تصدى لنقطة انطلاقها وهي الثروة فقال تعالى :- (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله، فبشرهم بعذاب اليم يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم فذوقوا ما كنتم لأنفسكم تكتزون) (٣٤ - ٣٥) . ويعتبر تشرع نظام الوقف من القرارات الهامة التي قابل بها الاسلام التطورات الجديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتكون الارض او العقار ملكا للمجموع وتصرف في مصارف الخير والاحسان(٤٨) .

وهناك عدد كبير جدا من الآيات والاحاديث النبوية والممارسات الاسلامية التي تحرم كل المظاهر التي تعبر عن استغلال الانسان لاخيه الانسان أو الاعتقاد بالتمييز والتفرقة العنصرية والاحتكار والربا وكل العضلات الاخرى طبعت الحياة العلمية للحضارات القديمة التي سبقت الاسلام أو عاصرتها .

التطورات اللاحقة في الدولة العربية الاسلامية

كان القرن الهجري الاول غني بعناصر الفورة الحضارية التي اقترنت (بالاسلام) .

فلروابط القومية والدولة الفتية ما برحتا تنهلان من احتياطي غزير من الطاقات العربية التي تتجدد تحت حرارة النضال والحمية والتعصب للوطن والعقيدة الدينية

السمحا (٤٩) وعلى ضوء ذلك فإن الاتجاهات التي تظهر خارج نطاق الاتجاه العلم لمؤسسة الخلافة والحياة الاجتماعية التي تقتزن بنشاطها لاسباب اجتماعية او سياسية كانت تجد جوها لللائم في الظروف القاهرة التي تتعرض لها مؤسسة الخلافة لمجتمع فتعبر عن نفسها بالشكل الذي تسمح به ظروفها وبالتالي فهي لا تعبر عن جوهر الحياة العربية بقدر ما تجسد طبيعة للمشاكل التي تواجه الدولة والمجتمع . وقد اخذ تأثير هذه الاتجاهات يظهر بالتدرج مع ضعف مؤسسة الخلافة وتزايد العناصر الاجنبية المتسلطة عليها وسواء اكان ذلك متمثلا بحركات اجتماعية وسياسية ترفع شعارات معينة وتطمح باقامة دولة او تستهدف الخلافة نفسها او ملكان متمثلا بانتقال علاقات انتاجية استغلالية او نمو العلاقات الانتاجية السائدة في المجتمع نفسه في اتجاه يخرج عن طبيعته السابغة ويتعارض مع اللبائء الاسلامية العلمية . كما تظهر هذه الاتجاهات والتطورات في بعض الحركات السياسية والاجتماعية كالخرمية والقرامطة والزنج (٥٠) وفي ظهور بعض الملكيات الكبيرة بعد استصلاح الاراضي الموات والاقطاعات العسكرية في الفترات الاخيرة .

لكن حتى هذه الحالات عند التدقيق العميق في مسبباتها نلاحظ ان هناك كفاحا عظيما للفكر العربي الاسلامي، تجاه مظاهرها وان هناك معانعة مستمرة لدى المجتمع من قبول نماذجها السلوكية والانتاجية . ويمكن القول ان ما امكن تسربه الى المجتمع العربي من علاقات العبودية او الاقطاعية بشكل اوسع مما اشرنا اليه من القرن المنزلي السابق انتقل في ظل ميل الحضارة العربية الاسلامية عن قمتها حتى افولها . وكانت قوة الحضارة العربية واصالتها والتي لن ترح الارض التي شيدت فيها امجادها - الارض العربية الحالية - كما برحت الحضارات السابغة مسارحها وانضوتها في بقع معينة بعد سقوطها، استمر اشعاعها حتى في لحظات الضعف، وظلت العلاقات الانتاجية التي تحمل صفة الاستغلال قلقة امام طبيعة المجتمع العربي غير قادرة على السيادة . ولهذا فان هذه النماذج قد تعرضت الى تحور وتكيفت مع طبيعة المجتمع العربي الاسلامي : فظهرت علاقات الانتاج الاقطاعية بعد السيطرة البويهية على مركز الخلافة في بغداد عام ٣٣٤هـ / ٩٤٥م ثم الدولة الفاطمية في مصر ابداء من عام ٤٤٦هـ وما عبقها من حكم الأيوبيين عام ٥٦٧هـ والمماليك عام ٦٤٦هـ فانها تكيفت وامتمت البيئة العربية جوهرها الاساسي وهو تجريد المنتج من نتلج عمله وحرية، ذلك ان اشكال الاقطاع التي انتشرت في بلاد العراق والشام ومصر كانت اقطاعا عسكريا لا يقوم على اسس ملكية الارض ومن فيها، وانما كان الخليفة او السلطان يمنع الارض الى القواد ورؤساء القبائل العاملين في خدمة الأمن القومي لكي يجنوا عوائدها من وارد الضرائب كراتب سنوي (٥١) وقد تبين ان الاقطاعات التي استخدم فيها العبيد

المجلبون كانوا يدرّبون و يحرقون و يعملون في الارض كاحرار ولا تحدهم عن الاندماج في المجتمع اى قيود، فدولة الممالك «استندت سلطتها الى رقيق مجلبين يدرّبون و يحرقون بعدئذ، و يحتكرون السلطة، و بذلك كونوا طبقة ارسقراطية اجنبية حاكمة فوق سكان البلاد» (٥٢)

آراء الباحثين الغربيين «وقفة قصيرة»-

يضاف الى ثبت الحقائق في التاريخ و التراث العربي الاسلامي عدد من آراء الباحثين الاجانب اذ درس عدد من المستشرقين للمصنفين التراث العربي الاسلامي واهتم عدد آخر منهم بالحياة العربية فقاموا بدراسات ميدانية ابتداء من القرن التاسع عشر فبهروهم الخلق العربي كما بهرتهم حضارة العرب وعقلهم السياسي (٥٣)

وقد اشرنا الى عدد من آراء هؤلاء الباحثين وهنا نذكر البعض منهم ممن اهتموا بالدراسات الميدانية . وقد دعم «لوبيون» دراسته العميقة عن الحضارة العربية بأراء ونتاج تجارب عدد من الباحثين امثال «بلغريف» «الباحثة الانكليزية للسيدة «بلنت» و «مسيوشارم» «ومسيودوفوجاني» «والكاتب الانكليزي «ج كوبر» وغيرهم كثيرين .

فميز «لوبيون» كيف تختلف ظاهرة الرق عند العرب و المسلمين عن مثيلاتها لدى الأمم الأخرى اذ قال : (فالأرقاء في الشرق يؤلفون جزءا من الأسر، و يستطيعون الزواج ببنات ساداتهم احيانا، كما رأينا في ذلك سابقا، و يقدرّون ان يتسمنوا على الرتب و في الشرق لا يرون في الرق عارا، و الرقيق له اكثر من صلة بيده من صلة الاجير في بلادنا، اما الباحثة الانكليزية السيدة «بلنت» التي دعمت دراستها بزيارات ميدانية للمواقع الأثرية و للمجتمعات في الجزيرة العربية تقول عن كتاب رحلتها الى نجد «ومن الأمور المشهورة عن الأرقاء عند العرب يكونون من الابناء المدللين اكثر من ان يكونوا من الاجراء» (٥٤)

و يذكر مسيو «أبو» عن الاندماج الكبير للرقيق في الحياة العربية و المكانة التي بلغها في مؤسسات الدولة «لايكاد المسلمون ينظرون الى الرقيق بعين الاحتقار فان امهات سلاطين آل عثمان و هم زعماء الاسلام المحترمون من الاماء و لا يرون في ذلك ما يحط من قدرتهم» (٥٥)

الاثار الحضارية في الايديولوجيات الحديثة

انتجت الحضارات القديمة التي عاصرت العرب قبل الاسلام و بعده انتجت للمجتمع الغربي و طلائم فكرة الامير يالي و الصهيونية . و انتجت الحضارة العربية الاسلامية للمجتمع العربي المعاصر و طلائم فكرة القومي الانساني، و الفصيل الذي

ميز بين جوهر النظام الاجتماعي للحضارتين العربية واليونانية هو عينه الذي يميز الآن الايدولوجية العربية عن الايدولوجية الامبريالية - الصهيونية، إذ ظل الفكر الغربي بالرغم من التطور التقني الكبير من الجوانب المادية ظل اسير عناصر حضارته القديمة . كما بدء الغرب عصر نهضة بهجمة جديدة على العالم من خلال حركة الاستكشافات ثم الاستعمار، فكان ثمرة التطور الحديث هو الامبريالية والصهيونية والفرقة العنصرية . وبينما تصل اوربا وامريكا الآن قمة الحضارة المادية وتمتلك القوة الحربية والاقتصادية في العالم تحمل ايدولوجيتها ظلما لشعوبها (٥٦) وشعوب العالم الاخرى وتتصرف بطمع في ثروات الشعوب وموارد العالم الحر كما تتفاوض بمنطق القوة ومبدأ الغلب مع الآخرين الضعفاء و يحزن العالم امام هذه الليول و يتقل تطور الشعوب باعباء هذه الافكار . وهذه الاتجاهات تنطوى على عرقية اصيلة وروح توسعية اعتدائية تعد شكلا جديدا لصور الجور القديم الذى ملأت به حضارتهم القديمة تاريخ البشرية. (٥٧)

وفي الجانب الاخر يقف الشرقيون وفي مقدمتهم العرب يرفعون من واقع التخلف والتجزئة السياسية نداء الانسانية و يطالبون بالعدل والاخاء وتشمخ عناصر الايدولوجية العربية بالرغم من (احتياجاتها الى الصياغة المتكاملة) وتقف متمسكة باصلتها الانسانية وطبيعتها الرحبة متخطية كل ردود الفعل التي يولدها النظام الامبريالي - الصهيوني ووسائل وجوده الاخرى . ويستمر الشرق والغرب الآن يتعابلمان في الساحة الحضارية يعرضان نتائج بيناتهم المادية والذهنية مرة بالصراع المادي التنافسي واخرى من خلال الصراع العقائدي، وانه مما لا يخالف المنطق ان الافكار التي تنمي الحواجز بين الأمم وتولد الصراع والتوتر بين فئات المجتمع هي افكار يقف التار يخ ضدها و يظل يحمل للمجتمع (أى مجتمع) عدااء مبطنا احيانا وظاهرا احيانا اخرى ضدها. (٥٨)

وان مصادر الظلم في التار يخ كما دون التار يخ البشرى لن تظل مصادر لظلم طويل، فطبيعة التطور تحمل قدرا كبيرا لحرية الانسان وتفتح آفاق واسعة نحو مصادر الخير والاخاء في التار يخ، وهو للبرر الاكبر لشرق الحضارة العربية واحتياطي البشرية الانساني .

الحواشى

- (١) د: مصطفى الخشاب - علم الاجتماع الحديث ومدارسه، دار الكتاب العربي القاهرة، سنة ١٩٦٧م ١٦٠-١٦٦.
- (٢) د: حسن شحاته سعلان - أسس علم الاجتماع - دار النهضة العربية القاهرة ط٧ سنة ١٩٦٨م ٢١٢.

- (٣) : انظر بحثنا المنشور في مجلة الثقافة العربية السبب بعنوان «الامير ياليه من خلال الرؤية العربية الاعداد ٩٥-٩٧م ١٩٧٧.
- (٤) : د. عبد الحميد بخيت — المجتمع العربي الاسلامي، دار المعارف بمصر ج ١ ط ١ سنة ١٩٦٥ ص ١٠٨.

(٥) See, Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Philosophy, Edited by Bottomore and Rubel, London, P. 132.

- (٦) : انظر: د. يسرى الجوهري — الانسان وسلالاته . منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٣٢.
- (٧) : د. السيد محمد بدوي — نظريات ومناهج اجتماعية . دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ ص ١٢-٢١.
- (٨) : د. محمد السيد غلاب — البيئة والمجتمع، مكتبة الانكسار المصرية ط ٤ سنة ١٩٦٩.
- (٩) : د. حسن السامعي — علم الاجتماع الخلدوني وقواعد المنهج . دار النهضة العربية بيروت ط ١ سنة ١٩٧٢ ص ٢٨.
- (١٠) : البنان و يديجيري : المذاهب الكبرى في التاريخ . ترجمة نوقلن فرغوليه دار القلم بيروت سنة ١٩٧٢ ص ٩٦.
- (١١) : ارنولد توينبي : دراسة التاريخ سنة ١٩٢٤ مج ١ ص ٩٥ (ثبت و يديجيري . المذاهب الكبرى).
- (١٢) : مقدمة ابن خلدون . مراجعة لجنة من الجامعيين . مطبعة الكشاف بيروت . ج ١ ص ٨٨.

- (١٣) : مقدمة ابن خلدون، نفس المصدر ص ٨٢-٨٥.
- (١٤) : انظر : د. علاء الدين البياتي — علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار التربية بغداد ط ١ سنة ١٩٧٥ ص ٦٨ و ص ٦٩ يشير الى ابن خلدون لم ينته كعلماء الايكولوجيا والمرفولوجيا (الجغرافيه الاجتماعيه) الى حتمية صارمه ذلك عندما اكد على قدرات الانسان في احداث الاثر على الطبيعة . وبالتالي فليس العوامل البيئية السبب الوحيد في نتاج الصفات الانسانية .
- (١٥) : انظر : د. جواد علي — المصطلح في تاريخ العرب قبل الاسلام . بيروت ط ١ سنة ١٩٦٨ ج ١ ص ٢٦١ — ٢٩٣.

- (١٦) : بل ان عددا كبيرا من المؤرخين والباحثين يجمع بين اسباب تدهور الدوله العربية في عمل واحد هو (اخلاق الفرد) كما اعتبروا ان العرب اقلوا على الاخلاق حضارة ودوله .
- انظر : د. ابراهيم احمد وزقانه : للمجتمع العربي . النهضة العربية . القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ٢٥٨

- (١٧) : انظر : د. يسرى الجوهري — الانسان وسلالاته . منشأة معارف الاسكندرية ص ٢٨
- (١٨) : غوستاف لوبون : حضارة العرب . ترجمة عادل زعتر . مطبعة الحطبي وشركاه سنة ١٩٦٩ ص ٦٢

- (١٩) لوبون نفس المصدر ص ٥٧.
- (٢٠) د. جواد علي : المفضل في تاريخ العرب قبل الاسلام . بيروت ط ١ سنة ١٩٦٨ ج ١ ص ٢٧١ .
- (٢١) انظر المسعودي : فروع الذهب ومعادن الجواهر تنقيح شارل بلا . طبعة بربريه الاقوياء . في عصردي ميناروبقيه دين كرتاري . بيروت ج ١ سنة ١٩٦٦ ص ٢٨٦
- (٢٢) كذلك د. عبد الحميد بخيت : المجتمع العربي والاسلامي - دار المعارف بمصر . ج ١ ط ١ سنة ١٩٦٥ ص ١٠٨ ، ١٠٩ .
- (٢٣) كريستنن نفس المصدر ص ٨
- (٢٤) نفس المصدر ص ٧
- (٢٥) د. ناجي معروف : اصالة الحضارة العربية . دار الثقافة . بيروت . ط ٣ سنة ١٩٧٥ ص ٢٨
- (٢٦) د. يونس البطريق : الدعوة القومية في المجتمع العربي . دار النهضة العربية بيروت سنة ١٩٦٦ ص ٤٥ .
- (٢٧) ا . بترى : مدخل الى تاريخ الاغريق وابجهم وآثارهم : ترجمة د. نوثيل يوسف عزيز . الموصل . ص ١٤
- (٢٨) انظر : فؤاد محمد شبل : الفكر السياسي . الهيئة المصرية العامة للكتاب ج ١ سنة ١٩٧٤ الصفحات من ١١٢ - ١٢٢ حول ارسطو . ويشير الى نظراته الى الرقيق (و يعتبر ارسطو الرقيق حيازه وصفحه بالحياة وهولديه اهم انواع الحيازه) ص ١٢٧
- (٢٩) : اريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادي : ترجمة د. راشد البراوي . دار الكتاب العربي . القاهرة ، سنة ١٩٦٨ ص ٣٥ .
- (٣٠) د. محمد عبد المنعم خلفي : الاسلام ونظريته الاقتصادية . دار الكتاب اللبناني بيروت . ط ١ سنة ١٩٧٢ ص ٣١ - ٣٢
- (٣١) د. اسحق عبيد : الامبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية . دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ ص ٤٢ .
- (٣٢) د. اسحق عبيد نفس المصدر ص ٤٣
- (٣٣) : اريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادي : ترجمة د. راشد البراوي : دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٨ ص ٣٤ .
- (٣٤) د. عبد القادر اليوسف : الامبراطورية البيزنطية . المكتبة العصرية . بيروت سنة ١٩٦٦ ص ٢٣ .
- (٣٥) انظر احمد الشيباني في ترجمته لمؤلف تدهور الحضارة الغربية ص ٢٥
- (٣٦) حنا خباز : المعارك الفاصلة في التاريخ . دار الكتاب العربي . بيروت ط ٢ سنة ١٩٥٩ ص ٤١ .
- (٣٧) انظر : بلاد العرب من جغرافية سترابون حوالي ٦٦ ق م - ٢٤ ب م ط ١ لجيرا ابراهيم حنا . مجلة للمجتمع العلمي العراقي مجله سنة ١٩٥٢ مطبعة التفتيش ص ٢٤٨ .

(٢٨) : عدد من الاساتذة السوفيت : تشكيلات ما قبل الرأسمالية . اصدار جامعة لومومبا في الاتحاد السوفياتي ج ١ ص ٩٥ .

(٢٩) : د. ناجي معروف : اصاله الحضارة العربية . دار الثقافة . بيروت ط ٢ سنة ١٩٧٥ ص ١٣٩ .

(٤٠) : انظر : ابراهيم كيه (نظرية سايرمان حول سقوط النظام العبودي) مجلة الاقتصادى بغداد عدد ٣ سنة ١٩٧٠ ص ١٧٩ - ١٨٤ .

(٤١) : احمد المحندى : المجتمع العربي . مطبعة الانكلو - المصرية للقاهرة سنة ١٩٦٨ ص ٧٩ .

(٤٢) : انور الجندى : الإنسان العربي والتاريخ . دار الفكر سنة ١٩٧١ ص ٥٥

(٤٣) : انور الجندى : اصاله الحضارة العربية . دار الثقافة بيروت . ط ٢ سنة ١٩٧٥ ص ١٣٩

(٤٤) : د. عبد العزيز الدورى : مقدمة في التاريخ الاقتصادى العربي . دار الطليعة ط ١ سنة ١٩٦٩ ص ٤٠ وللتوسع اقرأ الفقرة .

(٤٥) : محمد كرد علي : الاسلام والحضارة العربية ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ ثبت ناجي معروف / اصاله الحضارة ص ٣٧٥ .

(٤٦) : غوستاف لويون / حضارة العرب مصدر سابق ص ٨٧

(٤٧) : انظر مورو بيجرجر : العالم العربي اليوم . ترجمة محي الدين محمد مطبعة سميا . بيروت . ط ١ سنة ١٩٦٢ ص ٤٩ .

(٤٨) : ناجي معروف : اصاله الحضارة العربية . دار الثقافة . بيروت ط ٢ سنة ١٩٧٥ ص ٣٧٥

(٤٩) : د. محمد عبد المنعم خفاجي : الاسلام ونظريته الاقتصادية . دار الكتاب اللبناني بيروت ط ١ سنة ١٩٧٢ ص ٢٠

(٥٠) : د. محمد عبد الجباري : العطية والدولة معالم نظرية ابن خلدون في التاريخ الاسلامي . دار الثقافة ، الدار البيضاء ط ١ سنة ١٩٧٠ ص ٢٧١ - ٢٢٧ .

(٥٠) : انظر : أ. عبد العزيز الدورى : مقدمة في التاريخ الاقتصادى العربي . دار الطليعة بيروت . ط ١ سنة ١٩٦٩ ص ٧٢ . فيرى الدورى ان الزنج بالاساس عبيد جلبهم التجار لزراعة النخيل في البصرة وكانوا جماعه معزولة عن المجتمع ، وظلوا هكذا غرباء عنه حتى انهم لا يعرفون اللغة العربية . وهذا يعنى ان وجودهم لا يشكل نموذج اجتماعيا علما انما حثة خاصة بهم .

ب - ويشير الدكتور - عبد الجبار ناجي - كيف استثمر صاحب الزنج ظروفهم الاجتماعية ليحقق اهدافه بعيدا عن تطلعاتهم حتى تنقلت قلوب الزنج وساءت احوالهم وهمو بلوثوب عليه

مجلة المورد المجلد الاول العددان الثالث والرابع سنة ١٩٧٢ تحت عنوان « صاحب الزنج الثائر
للشاعر ص ٢١

(٥١) : د. النوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي مصدر سابق ص ١٠٦، ١٠٥
(٥٢) : نفس المصدر ص ١٠٥

(٥٣) اندريه ليماروزميه : تاريخ الحضارات العام «الشرق واليونان القديمة» ترجمة
فريدم . داغر - منشورات دارعو يدان . بيروت سنة ١٩٦٤ ص ٢٩، ٢٠ .
(٥٤) : غوستان لوبن - حضارة العرب ترجمة عادل زعيتر - مطبعة الحلبي سنة ١٩٦٩ ص
٣٨٢

(٥٥) نفس المصدر ص ٣٧٨

(٥٦) : مصدر سابق ص ٣٧٦

(٥٧) : د. ابراهيم العدوي : المجتمع العربي - مكتبة الانكلو - المصرية . القاهرة سنة ١٩٦٨
ص ١ - ١١ .

H. V. Savitch, *Racism and Inequality* : W. H. Freeman, San Francisco, (٥٨)
1975, part one.



شؤون فلسطينية

مجلة علمية مختصة بالقضية الفلسطينية

رئيس التحرير : محمود درويش

المجلة الفكرية الاولى لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر شهريا عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية -

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمختصين في القضية الفلسطينية .
٢٢٠ / صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون
السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب
الفلسطيني ، الى جانب ملحق ادبي والابواب الشهرية الثابتة والمراجعات
والتقارير والرسائل والمؤتمرات التي تسجل الاحداث والتشاطات المختلفة -
توزع على جميع اقطار العالم . وخاصة العالم العربي .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل.ل. في سائر
القطار العربي ، ١٠٠ ل.ل. في اوروبا ، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم -

ترسل طلبات الاشتراكات الى : مجلة « شؤون فلسطينية » - ص.ب ١٦٩١
بيروت - لبنان -

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قنسي

★ المراسلات : باسم رئاسة التحرير : جادة الروضة - دمشق - الجمهورية العربية السورية

★ الاشتراك السنوي :

خارج الجمهورية العربية السورية ما يعادل ١٢ ليرة سورية مضافا اليها اجر البريد (العادي أو الجوي) حسب رغبة المشترك .

★ الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكا أو يدفع نقدا الى :

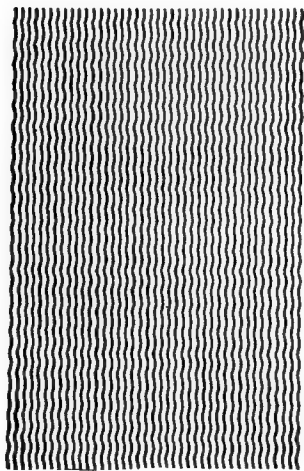
محاسب مجلة المعرفة - جادة الروضة - دمشق

★ يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

ثمن العدد :

١٥ قرشا مصرياً	١٠٠ قرش سوري
١٥ قرشا سودانيا	١٠٠ قرش لبناني
١٥ قرشا ليبيا	١٢٥ فلس اردني
ريالان سعوديآن	١٢٥ فلس عراقي
٢٥ دينار جزائري	٢٠٠ فلس كويتي
درهمان مغربيان	٢٥ روبية
كروهمان تونسيان	٢٥ شيلين

ندوة بعد



ندوة العدد

استمراراً في سياسة المجلة لتطوّر مضمون الموضوعات التي تعالجها.. تتابع المجلة في هذا العدد مبادراته في نيسان ١٩٧٦ من نشر ندوات مختلفة تتناول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية.

وفي هذا العدد يدور النقاش حول دور الجامعات في العالم الثالث. وقد حرر الندوة ونظمها الدكتور أحمد ظاهر من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت. واشترك فيها كل من : الدكتور أسكندر الفجار من قسم الاقتصاد بجامعة الكويت، والدكتور سمير غنبتاوي المستشار والمشرف على مكتب مساعد مدير الجامعة للشئون العلمية. ومن قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت الدكتور فريد صقرى والدكتور وليد مبارك.

الرياضيات والاحصاء.... الخ.

د . احمد ظاهر :

هل يمكن أن تحدد طبيعة هذه المناهج العلمية.

د . فريد :

أعتقد أنه من أهم ما هو مطلوب من الجامعة هو أن تكون الشخص الذي يستعمل مناهج علمية، ولا أقول مناهج علمي واحد، ولكن مناهج علمية سليمة، حتى يصبح ذلك الانسان قادراً على أن يفكر علمياً و يقوم بالبحث العلمي، ويستطيع أن يكون واقعياً ولا يفرق بالقيبيات أو يمزج بين الواقع والخيال، بل يمكنه التمييز بين الأساطير والحقائق العلمية. وقد يكون هذا التركيز على التفكير العلمي من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمعات النامية، هذا إذا ارادت أن تنمو فعلاً وتقف أمام العالم المتقدم الذي يود أن يستغلها.

د . احمد ظاهر:

الواقع هنا هو التركيز على البحث العلمي ككل.

د . فريد :

التركيز على البحث العلمي كمنهج يعنى تنمية بعض العادات الفكرية والعلمية في سبيل التفتيش عن الحقيقة وفهم واستعمال قوانين الطبيعة في سبيل منفعة الانسان. وهذا يعنى أيضاً تكوين بعض الصفات في الشخص المثقف وتشوق لمعرفة كل ما في الطبيعة، بحيث يصبح لديه رغبة، اهتمام، حب استطلاع وتساؤل حول ما يدور حوله من معلومات حتى يصبح لديه القدرة ليس فقط في جمع المعلومات بل أيضاً في طرح الأسئلة وابداء الشكوك في بعض محتوياتها. هذا حسب رأي من أهم اهداف النظام التعليمي.

د . اسكندر :

إن عنوان الندوة، كما تفضلت، هو أهداف الجامعة ودورها في الدول النامية، واجمالياً، كما تفضل د . فريد، إذا أمكن وأخذنا صورة مجردة مطلقة وهي أن هدف النظام التعليمي (أي نظام تعليمي في أي دولة) هو الانسان، فالبداية والمنطلق «الانسان» لأن نوعية الانسان هي التي تخلق الفرق بين التقدم والتخلف. والدول النامية هي التي سنركز عليها لأنها تهتمنا أكثر من غيرها، والتعليم في الدول المتقدمة طبعاً (Established) وأصبح نمطاً من الحياة ككل، ويمكن التصرف به حسب أهوائهم. وإذا كان هناك خسارة أو أن نقول أن هناك (Waste) فمن الممكن أن يتحملوها، ولكن بالنسبة للدول النامية بالذات فالتعليـم شيء أساسي. ولا أقصد بالتعليم أن الفرد يذهب الى المدرسة أو الى الجامعة. فالتعليم يشمل جميع مراحل التعليم وأوجهه المختلفة بما فيها التدريب على المهن المختلفة. ولو توسعنا يمكننا أن نقول، أن اهداف الجامعة هي من

أهداف نظام التعليم، وأهداف نظام التعليم ودور نظام التعليم في أنه يوفر للدول العالمية، وهي دول متخلفة وبالتحديد في دور النمو ومتخلفة فيه على مختلف الكوادر والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. الخ، يوفر الكوادر المختلفة مهما كانت طبيعتها.

فإننا بحاجة في الاقتصاد وفي العلوم المختلفة (اجتماع، سياسة، علوم بحتة وعلوم تطبيقية) الى الانسان الذي يفكر، الذي يتطور والذي يتفهم متطلبات مستقبله. إذاً لنا بحاجة للمورد البشري، فنظام التعليم الموجود لابد وأن يوفر لي الكوادر المختلفة. ولماذا التركيز على الجامعة بالذات؟ لأنها وبحكم موقعها تكون رائدة وليست فقط كونها نظام موجود، والنظام بأكمله لابد وأن يكون رائداً، لكن الجامعة تشكل أعلى مراحل التعليم، لذا لا تكون مستنة لها هذا النظام فقط بل تساعد على تطوير النظام، فهي المفروض أن تقوم بخلق القيادات (وتؤثر) وتكون قدوة على النظام التعليمي، بل على المجتمع ككل لو أتاحت لها الفرصة.

د . احمد ظاهر :

هل يمكن، يا د . اسكندر، أن نقول، وباختصار، أن هدف النظام التعليمي هو خلق العقول الجديدة التي يمكن أن تساعد على نهضة المجتمع وعلى التغيير والتطور والتقدم؟.

د . اسكندر

طبعاً يمكنك أن تقول هذا، يمكنك أن تقول خلق الانسان المتطور الذي لا يقف عند نظرية و يظل عندها و يقول أنني وصلت عندها وانتهيت لأن التعليم كما تعلم عملية مستمرة، وتطور المجتمع عملية مستمرة أيضاً، فنحن نريد نظاماً يوجد به نوع من الديناميكية، بمعنى أنه يحمل في أحشائه عوامل تطوره، فينمو ويتطور و يعطى حسب حاجات المجتمع ليس فقط الحاضرة بل المستقبلية أيضاً. وبصورة أشمل يؤثر و يشكل خط السير الحضاري للمجتمع.

د . فريد :

لي إضافة على مقاله د . اسكندر وهي أن الجامعة يمكنها أن تكسر حركة الدوران في حلقة مفرغة تلك التي يسير فيها المجتمع التقليدي، وذلك عن طريق العناصر الجديدة من القوى البشرية التي تستطيع أن تغير طريقة التفكير، وهذا «الدم الجديد» هو ما يحتاجه المجتمع التقليدي إذا ما أراد أن يستيقظ، وبما أن الجامعة هي التي تنتج العقول التي سوف تعلم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.. الخ، فمن الممكن أن نحسن كل النظام التعليمي عن طريق الجامعة كبداية.

د . اسكندر :

اعتقد أنك تخطئ هنا بعض الشيء، حيث أننا نتكلم عن النظام التعليمي كله

متطور وليس فقط الجامعة، فأنت تتكلم على أساس أن الجامعة فقط هي التي يجب أن تكون متطورة وأن ذلك سينعكس على مستنتجه الجامعة من متعلمين. لكننا نقول النظام كما يجب أن يكون، بمعنى أنه يكون نظاماً تعليمياً متطوراً سواء على مستوى رياض الأطفال، الابتدائي.. الخ، أو على مستوى الجامعة.

د . فريد :

كل مقلته هو أن الجامعة يجب أن تكون في الطليعة حتى تفتح المجال لباقي القطاعات، وهذا لا يعني أنها الوحيدة التي تلعب دور القيادة في العملية التعليمية، ولكن نظراً لأنها تساعد في صنع الكثير من القيادات التعليمية وغير التعليمية فهي في مركز استراتيجي لا بأس به.

د . وليد :

أود أن أضيف الآتي على الملاحظات القيمة التي ذكرها الأخوة (فريد، اسكندر واحمد).

إن الهدف من الجامعة بلاشك هو تنمية الإنسان في أول درجة، ولكن عندما نتكلم عن الأهداف فلا بد وأن يكون هناك نوع من الترابط بين المجتمع والجامعة، والتي هدفها خدمة المجتمع، والذي أريد أن أضيفه هو أن البرامج لابد أن تكون موجودة ومدروسة بشكل أنها تخدم في النهاية أهداف المجتمع القائمة فيه، وهذه هي النقطة الأساسية التي يجب أن نذكرها.

د . احمد ظاهر :

أي الجامعة كجزء من النظام التعليمي ككل.

د . وليد :

ليست الجامعة كجزء فقط من النظام التعليمي ككل، ولكن كجزء من المجتمع أيضاً. والذي أريد توضيحه هو أن، ومع الأسف، في كثير من البلدان المتخلفة وكذا في كثير من البلدان حتى المتطورة نلاحظ أنه ليس هناك ترابط بين مئدرسه الجامعة وبين ما يقدمه الطالب الجامعي لخدمة المجتمع، لأن الطالب عندما يتخرج من الجامعة لابد أن يفيد مجتمعه الذي يعيش فيه، ولو أخذنا مثالا لذلك، العلوم الاجتماعية، نلاحظ أن كثيراً من هذه العلوم نظرية بحتة وليس لها أي علاقة بالسياسة العامة، ولا أقصد هنا السياسة العامة التابعة للدولة فقط بل السياسة التابعة للفاعليات ما بين الإنسان المتطور الذي نود أن نخلفه وبين المجتمع ككل.

د . اسكندر :

بالنسبة لما تقدم به الأخ وليد، فإن هذا يعود الى نظام التوجيه، إن كان هناك مثل هذا النظام، فمثلا في الدول التي تتبع نظام التخطيط المركزي نجد أن مثل هذا النظام قائم ونجد أن الجامعات بل النظام التعليمي ككل يوجد لتوفير ما

تحتاجه الدولة من كوادرن على مختلف المستويات وفي شتى نواحي المعرفة. أما في الدول التي تتبع النظام الحر فأيضاً هناك توجيه ولكن ليس على نفس المستوى أو الدرجة المتقدمة، حيث يلعب نظام السوق دوراً هاماً في توجيهه حسب قوى الطلب والعرض على خريجي الجامعات مثلاً، فال تخصصات ذات الطلب المنخفض نجد أن الطلبة ينصرفون عنها، أما تلك التي تتميز بطلب مرتفع وبالتالي عائد مرتفع نجد أن الطلبة يتجهون إليها، هذا بالطبع إذا توفرت لهم الكفاءة المطلوبة، ومما لا شك فيه أن في الدول النامية يعتبر نظام التوجيه هام وأساسى ولا بد أن يوجه بصورة أو بأخرى نحو تلبية حاجات المجتمع واعطاء الأفضلية للحاجات الأكثر إلحاحاً ثم الخالية لها في الأهمية وهكذا، والافان النظام التعليمى لن يقوم بالمهمة المتوخاة منه، ومع انه يقال [You can not go wrong with education] بمعنى أن التعليم استثمار لن تعمد فائدته حتى لو أخطأت، الا أن الدول النامية ليس بمقدورها أن تتحمل مخبة مثل هذا الخطأ، والحقيقة أن المهمة ليست باليسيرة، وهنا يكمن التحدى، وهنا نستطيع أن نرى النقطة التي ذكرها د. فريد وهى أن الجامعات على علمتها في الدول النامية مناطبها أن تلعب دوراً رائداً، وأعتقد أن هذه النقطة ستناقش في إطار وضع الجامعات في الدول النامية.

د. سهير:

أهداف الجامعة عديدة في كل مجتمع سواء كان مجتمع نامى أو مجتمع غير نامى، وطبعاً مثلما تفضل الأخوة سنبداً بالانسان، فالجامعات في البلدان النامية تتحمل عبء أكثر من البلدان المتقدمة، ففي البلدان المتقدمة الصناعية هناك مؤسسات عديدة تقوم بعدد من المشاريع والواجبات في المجتمع، فهناك القطاع الخاص حيث توجد شركات تقوم بأبحاث، كما أن هناك مراكز ومعاهد عديدة متخصصة بعدة أشياء تعتبر من مهام الجامعات في الدول النامية. واجمالاً في البلدان النامية لا تتوفر للمجتمع هذه المؤسسات العديدة، فالجامعة تتحمل عبء أكبر للقيام ببرامج ومشاريع يطلبها المجتمع وهذا أولاً، وثانياً الجامعات في الدول النامية لا تقتصر مسؤولياتها على منح الدرجات العلمية فقط كما كان الحال بالنسبة للجامعات في الدول المتقدمة في الأزمنة الماضية، بل يقع على عاتقها مسؤوليات أخرى منها:-

(١) تطوير البرامج الموجودة في إطار التعليم من الابتدائى وحتى الجامعة.

(٢) تقييم البرامج والمشروعات والأنشطة المختلفة في القطاعين الخاص والعلمى؛ وذلك لانعدام مثل تلك الكفاءات خارج الجامعة، فهى بذلك تقوم بمهام غير المناطة بها أساساً.

(٣) تعتبر مصدراً لتوفير الخبرات ومبعوثى الدولة للاقطار المختلفة سواء لحضور مؤتمرات أو غير ذلك، وعادة لا تقوم الجامعة بمثل ذلك بهذه الدرجة أو تلك

النسبية. أضف الى ذلك أن الجامعات في البلدان النامية نجدها غالباً محط
الانتظار، إذ يفترض فيها توفير كل شيء وحسب معايير من هم ليسوا أهلاً
للحكم على انجازاتها أو مقدراتها، وهذا في حد ذاته يشكل عبء ثقيلاً.

د . احمد ظاهر :

« عظيم » الآن وقد إتفقنا على أن هدف النظام التعليمي ككل هو بناء
الانسان والعقل الانساني.

والآن ما هو الوضع الذي يجب أن يكون عليه هذا النظام كي نؤمن ذلك العقل
الجديد؟ ما هي الأشياء التي يمكن أن تضاف على هذا الجهاز أو ما يجب أن يكون
عليه هذا الجهاز التعليمي حتى نسارع بخلق هذا الانسان الجديد، هذا العقل
الجديد، هذه القدرات الجديدة حتى تكمل صورة المجتمع؟

د . سمير :

أرى أن من أهم الأمور فيما يتعلق بالجامعات في الدول النامية هو التنظيم
الاداري، حتى قبل التنظيم الأكاديمي.
فحتى لو توفرت لك كل الموارد الأكاديمية ولم يكن هناك تنظيم اداري فلن يمكنك
الاستفادة منه بالحد الأقصى.

د . احمد ظاهر :

يمكننا أن نأخذ من فشل العرب في حرب ٦٧ مثلاً، حيث أن هذا الفشل يعود
الى الادارة وذلك لعدم وجود ادارة معينة، ففشل العرب تقرياً، وما ينطبق على
الحروب قد ينطبق على الجامعة أو على النظام التعليمي ككل.

د . سمير :

استطرداً للنقطة السابقة فإن من الأهمية بمكان ضرورة توفر المعلومات
ذات العلاقة بالوضع، سواء كانت اجتماعية، ثقافية، اقتصادية... الخ، وذلك
للمساهمة في التخطيط وتطوير البرامج المناسبة لاعداد الكوادر البشرية المطلوبة.

د . وليد :

أريد أن أضيف نقطة صغيرة، وهي أن النظام التعليمي بلاشك يختلف من
بلد نامي الى بلد نامي آخر، وكذلك فإن النظام التعليمي يرتبط بهدف من هو ذلك
الانسان الذي سيكون طالباً بالجامعة، وكمثال، نعرف أن هناك في كثير من البلدان
النامية عدد كبير من الطلبة يعملون وفي نفس الوقت يدرسون لذا لا بد وأن يكون
النظام الاداري، والذي تفضل د . سمير وتحدث عنه، موضوعاً بشكل يساعد الطلاب
الذين يعملون وبدأوا الدراسة حتى يمكنهم أن يفيديوا المجتمع الذي يعيشون فيه.

د . احمد ظاهر :

انك تركز هنا على نوعية الانسان الجديد والذي نريد أن نحصل عليه نتيجة
للنظام التعليمي الموجود.

د . وليد :

الشئ الذي نرجوه هو أن أى نظام ادارى أو جامعى لابد وأن يكون نتيجة لدراسة واقعية للبيئة التى سوف تنشأ فيها الجامعة. هناك كثير من البلدان النامية يوجد بها أكثر من جامعة مثل لبنان وليس جامعة واحدة مثل الكويت ولقد كان هناك انتقاد في الجامعة اللبنانية وهو أنها جامعة مسائية لأن أكثر طلابها من موظفي الحكومة. والنظام الادارى بالنسبة للتعاقد مع أساتذة الجامعة وما فيه من عدم إستقرار أو عدم استمرارية للاستاذ قد بات يعرقل مسيرة الانسان الجديد في الجامعة اللبنانية.

د . فريد :

لى إضافة على الاهداف الأساسية للجامعة وعلى نقطة تكون هذا الانسان «العقل الجديد».

أريد أن أخلق على موضوع حاجات المجتمع، وهنا أود أن أعطى مفهوماً للثقافة العامة، بمعنى أن المجتمع مهما كان نوعه يحتاج الى إنسان مثقف مهما عمل هذا الانسان كمهنة، يجب أن يكون مثقفاً، والثقافة العلمية يجب أن تكون الأرضية لأى تدريب مهنى. فالثقافة العلمية تفتح الطاقات للابتكار والابداع في أى عمل يقوم به الانسان، فهي تساعد في رفع مستوى إنتاج المجتمع كماً وكيفاً، وتحسن مستوى وفعالية الخدمات التى يؤديها المواطنون بعضهم لبعض مهما كان نوعها، وهذا يعنى استفادة الجميع.

وعندما تصبح الاكثريّة الساحقة من أفراد المجتمع مثقفة ستقل الفوضى و يعم الانضباط والتنظيم والشعور بالمسؤولية و يصبح الناس أكثر تهديباً تجاه بعضهم البعض، وقد يكون هذا من أهم ماتحتاجه المجتمعات النامية.

د . احمد ظاهر :

لكن هذا المثقف هو نتاج لجهاز التفكير، بمعنى أننا نعلمه أشياء معينة حتى يصبح مثقفاً، فلا يمكن أن نحضره من الشارع ونطلب منه أن يكون مثقفاً.

د . فريد :

ما أعنيه في هذا هو أنه يوجد على ما لاحظ تشديد كبير على التخصص الضيق في الجامعات، وأول شئ ينظر له في هذه البلدان... ملذا سأقل بعد التخصص في علم الاجتماع، السياسة، الأدب أو الفن. والذى أريد أن أقوله هو أننا اذا ركزنا على موضوع معين من هذه المواضيع (حقل معين من هذه الحقول) التى ذكرتها فبالطبع سيكون الجواب بالنفى، فهو قد لا يستطيع أن يفعل الكثير من الناحية المهنية.

ولكن الانسان المثقف الواسع الأفق يملك طاقة أكبر في أن يبدع في أى مهنة يقوم

بها أو أى وظيفة يشغلها، وفوق هذا سيكون مواطناً أكثر صلاحية لأنه يملك وعياً أعمق فيه صلاح للمجتمع ككل. وسأضرب هنا مثلاً لما نكرته، في انكتر، وعند شغل الوظائف للخدمة العامة تجدهم ينظرون الى الثقافة العامة وليس الى التخصص المهنى، وأنا أتمنى لو أنهم في المؤسسات الحكومية والخاصة في هذه البلدان يوجهون انتباهها أكثر للثقافة العامة وإلى شخصية الفرد ككل بدلاً من اهتمامهم الزائد بما يسمونه حقل التخصص في الجامعة، وأتمنى أيضاً لو تتخلص الجامعات (حتى المدارس الثانوية) في بلادنا العربية من عقدة التخصص الضيق، وتحاول أن تعطى ثقافة عامة لأى طالب سواء كان في الطب، في المحاماة، في الهندسة، في الإدارة أو في أى علم أو تخصص مهنى معين، مثلاً أى طالب مهما تخصصه، يجب أن يعرف كيف يعبر عن أفكاره بلغة سليمة، يجب أن يكون فاعلاً على القراءة والاستيعاب بسرعة حتى في مواضيع بعيدة عن تخصصه، يجب أن تقوى لديه حاسة التدقيق للأعمال الأدبية والفنية الرفيعة، أن يكون مدركاً للظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومدركاً للآزمات والمشاكل والأحداث التي يمر بها العالم وخاصة ما يؤثر على المجتمع الذي هو عضوه، ومعنى ما أقول هو أن من يتخصص بالعلوم الطبيعية يجب أن يأخذ مواداً في العلوم الاجتماعية والفلسفة والعكس صحيح بالنسبة لمختص العلوم الاجتماعية، والاثان يجب أن يأخذ مواداً في الآداب والفنون... الخ. ولكن كيف يمكن تطبيق هذا وأنت ترى المدارس الثانوية تنقسم الطلاب الى قسمين، القسم الأدبى والقسم العلمى، وكل منهما يعيش في عالمه الخاص منفصلاً عن الآخر تملأ .

د . احمد ظاهر :

في الواقع أنا أتفق معك في موضوع وحدة المعرفة ككل، وضرورة أن الانسان يجب أن ينوع في كثير من الثقافات والمواضيع التي يدرسها. وهذا يذكرنى «سبرخت» في مقولة له [تسألنى ابنتي الشمس ستشرق غداً كما اشرقت اليوم ومثلما فعلت بالأمس، فلماذا أرقى نفسى كثيراً، لماذا أدرس الحساب والاجتماع والهندسة... الخ، وأنا أقول لها أدرسى الحساب والاجتماع والهندسة وادرسى كل شيء] فعملية وحدة المعرفة بالفعل ضرورية جداً لخلق الانسان الذى نطلق عليه لفظ متقناً أو على درجة عالية من الثقافة، وأيضاً «كارل ياسبرز Karl Jaspers» في كتاب له فكرة الجامعة *The Idea of the University* أشار الى قصة وحدة الجامعة ككل. وانه لمن الضروري أو هدف من أهداف الجهاز التعليمي، سواء في الجامعة أو غير الجامعة، أن يركز على الالمام بكل المواضيع كما كان الحال في الزمن القديم عندما كانت الفلسفة هى أم العلوم وعندما كان الانسان يدرس تحت سلطانها كل ما أراد من اجتماع وتاريخ وسياسية.... الخ.

د . اسكندر :

إجمالاً: الذى يفرض عليك تخصص أو لا تخصص هو تغير الظروف، بمعنى انك قد تضطر الى التخصص وان لم يكن ذلك في مخططك سابقاً، كان تبدأ طبيياً عاماً ثم تضطر بعد ذلك الى التخصص، والظروف هي التى أملت عليك هذا. لاشك أن الثقافة اسياسية، والتخصص لايعنى بأى حال من الاحوال أنه يتعارض مع كون الانسان مثقفاً، وقد تكون مثقفاً لكثك غير متخصص، ومن ثم اذا درس الانسان فلسفة على سبيل المثال فان هذا يجب الا يعنى انه يعرف فلسفة فقط، فالانسان نتاج للنظام التعليمي، يجب أن يعرف كيف يفكر، بمعنى أن يكون تفكيره علمياً وليس غيبياً أو قدر ياً... الخ، وهذه واردة حتى لو كان يدرس فلسفة. وان كنت مثلاً (ياكتور فر يد) متخصص في الفلسفة فبالاضافة اليها هناك الكثير من العلوم الأخرى التى تقوم بدراستها الى جانب الفلسفة، بمعنى تخصص فلسفة بالاضافة الى علم آخر وخلفية متنوعة من العلوم الأخرى.

والنقطة الثانية التى أريد توضيحها في الأساس هي اننا بتفكيرنا وخلفيتنا يمكن أن يكون لنا خلفية الدول النامية بالاضافة الى الدول المتقدمة، وما يجب أن يكون عليه نظام التعليم وأهداف التعليم ومنها الجامعة (طبعاً نحن نفكر تفكيراً مثالياً سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو المتخلفة أو النامية) أن يكون النظام متطوراً و يلبي جميع الحاجات ما أمكن في مختلف الميادين (العلم في سبيل العلم والمعرفة في سبيل المعرفة) هذا ما نتمنى أن نصل اليه في مجتمعات الدول النامية، فالدول المتقدمة من الممكن لها أن تتصرف حسب أهوائها.

ولكى يتم هذا العمل، وحتى يحقق الجهاز الاهداف المرجوه منه لابد الا يكون فقط نظام تعليمي متطور، بل يشمل التطور أيضاً الجهاز التعليمي على مختلف المستويات، حرية التفكير على مستوى الطالب وعلى مستوى الأستاذ سواء كانت مرحلة ابتدائية، متوسطة، ثانوية أو جامعة، على أساس الا اكون مقيداً، بل يكون هناك حرية تفكير وحرية تبادل آراء حتى اكون حراً في العطاء.

د . وليد :

الذى أريد أن اعلق عليه هو أن ما يجب تحقيقه هو أمر مثالي ومستقبلي بالضرورة، لكن اذا أردنا أن نكون علمانيين، ما يجب لابد وأن يركز على : ماذا يوجد عندنا في الواقع، نحن نعرف أن بالبلدان النامية يوجد مجتمعات مختلفة، اذا عندنا حقائق مختلفة، اذا انطلاقاً من ما يجب لابد وأن يكون متركزاً على واقعنا، ماذا يوجد عندنا؟ وما هي الاحتياجات؟ واذا حددنا احتياجاتنا عندها سنعرف ما يجب ومن هذه الاحتياجات الضرورية الثقافة العامة للفرد ، بمعنى انه يجب وأن يكون هناك نوع من الترابط ما بين واقعنا وذلك الفرد الذى سيضم للجامعة، ولا بد أن

نحطيه شيء من الثقافة العامة لأنه ونتيجة الثقافة العامة سوف يتحسن الواقع الذي نعيش فيه.

د . سمير :

طبعاً هناك أشياء عديدة يجب أن تتوفر للجامعة كي تقوم بدورها في المجتمع، وكمثال، الموارد المالية والتي لم يسبق لنا وأن تحدثنا عنها، فجامعة فقيرة لا يمكن لها أن تتحمل الأعباء سالفة الذكر هذا أولاً، وثانياً يجب توفر نوع من المرونة للجامعة سواء قانونياً أو إدارياً حتى تتمكن من توجيه امكانياتها للأهداف المتوخاة، ومن ثم نتولى تحقيق الأهداف حسب الأولويات المرسومة التي يتطلبها المجتمع.

د . احمد ظاهر :

يجب أن نركز بعض الشيء على الجهاز الإداري.

د . سمير :

نعم، الجهاز الإداري يجب أن يكون فيه نوع من المرونة [نوع من Flexibility] نوع من عدم التحفظ أو الجمود بمعنى أنك لا تركز على قواعد أو تقاليد قديمة، إذ يجب على الجامعة أن تخلق لها تقاليد الخاصة لها ولا تتبنى التقاليد المستوردة بدون تمييز (تقاليد تجاه الأستاذ، تجاه الطالب وتجاه المجتمع كله) وبالمطبع يجب ألا تكون الجامعة مفصولة عن المجتمع كما يحدث مراراً، ويجب أن يكون للجامعة نوع من الاهتمام من قبل الدولة وفي نفس الوقت يترك لها المجال للتطور، بالإضافة إلى ضرورة توفير نوع من الحصانة لها.

د . احمد ظاهر :

لا نختظر من المجتمع أن يغيرها، بل هي التي تلعب دورها في تغيير المجتمع أيضاً.

أرجو أن تضيف بعض المعلومات على وضع الأستاذ الجامعي.

د . اسكندر :

ليس الأستاذ ولكني أريد أن أضيف سؤالاً وتعليقاً، لو افترضنا أن كل الأشياء التي تحدثنا عنها قد تحققت، هل مهمة الجامعة سهلة في الدول النامية؟ بمعنى أنه لو افترضنا أن ما يجب أن يكون «قد تحقق» وجئنا للجامعة وهي مركز الثقل وهي التي سوف تخلق القيادات وتؤثر عليها، هل مهمتها سهلة؟ طبعاً أنتم على علم بصفات المجتمع في الدول النامية، كالتركيب الطبقي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، فهناك تشكيلة متنوعة، فمثلاً قد يطفى الاقطاع الاقتصادي أو الاقطاع السياسي في تلك الدول.

لو أن ما يجب قد توفر لهذه الجامعات، فهل ستكون مهمتها سهلة؟ ونأخذ بعين الاعتبار تلك التقاليد التي قد يكون بعضها سيء وقد يكون بعضها جيد، وكذلك نظام

الطبيقات الموجود والمصلح المكتسبة والتي ستحاول كل فئة أن تحافظ عليها سواء كانت مصلح اقتصادية، شيسية، أو اجتماعية.

فهل مهمة الجامعة ستكون سهلة؟ هذا قبل أن ندخل فيما هو الواقع بالنسبة للجامعات في الدول النامية.

د . وليد :

اعتقد أنك قد طرحت السؤال الذى سنعالجه الآن.

د . احمد ظاهر :

لقد لاحظت أن د . اسكندر قد تحدث وفي حديثه شيء من التناقض نوعاً ما . لأنه لو افترضنا أن كل ماتحدثت عنه قد تحقق في المجتمع، وماتحدثت عنه من قبيل المثاليات، والمثاليات غير قابلة للتحقيق وذلك لسبب بسيط الا أنه لو فرضنا جدلاً أن المثال قد تحقق فإنه لم يصبح مثلاً كما كان، بل أصبح من قبل الواقع، والذى لا بد منه، أن يكون لهذا الواقع مثلاً علينا أن نلاحظه حتى نحصل عليه.. وهكذا..

دعنى أضع هذه الكلمات بصورة أوضح، لنأخذ مثلاً المفاهيم العقلية كالحرية، الديمقراطية، السلطة، القوة، الحب، الخير، الحق، الجمال، الفضيلة وما الى ذلك من مفاهيم، فإن مثل هذه المفاهيم لا توجد في عالمنا الواقع بل توجد على حد قول «افلاطون» في عالم أطلق عليه اسم «عالم المثل» ونحن نحاول جاهدين الوصول الى هذا العالم بوسائل وطرق شتى أو بالأحرى نحاول أن نجذب هذه المفاهيم من عالمها المثالى الى الواقع الذى نعيش فيه، فإن صبح ذلك وأجبرنا الديمقراطية والحرية وغيرها من المفاهيم أن تصبح حقائق ملموسة ومحسوسة ومعاشة في عالمنا فإنها لم تعد عندئذ مثالية، والانسان بطبيعته يندونحو الأمثل والأجود والأفضل، الا أن الانسان لن ولا يمكن أن ينتهى به المطف الى حالة أو وضع مثالى مادام على ظهر البسيطة هذه.

د . اسكندر :

لو افترضنا على سبيل المثال أن ماتحدثنا عنه قد أصبح واقعاً، وأنا أوافقك على أن هناك بعض التناقض.

ولكن كى توفر نظاماً متطوراً وجامعة ونظام تعليمي حر في التعبير والعطاء... الخ، بالطبع هذا لا يمكن أن يكون الا في مجتمع متقدم. وانتركنى أتخيل أن ذلك الشيء قد تحقق بغضه عين، فهل هناك صعوبة أمام الجامعة كى تمارس هذه الاشياء؟ سنقول يجب أن تمارسها.

د . احمد ظاهر :

ما زالت عندى قصة التناقض.

د . اسكندر :

أوافقك على أن هناك تناقض، لكن لو افترضنا أنني قد نمت جامعة وأصبحت كاملة الصفات..

د . احمد ظاهر :

من الممكن أن نتصور الوضع بشكل آخر، إذا افترضنا أن جامعة من الجامعات قد أنشئت وفجأة تغير النظام السياسي، فالصعوبات واردة.

د . سمير :

ما أود تأكيده، هو انه يجب توفير المناخ اللائق للجامعة كي تنمو وتتطور... فحيث أن الجامعة هي عامل أساسي في خدمة المجتمع، فلا بد من توفير الحماية والأمن لها وابعادها (وهو أمر ليس باليسير) عن محاولات التعرض لنشاطاتها البناءة، إذ من السهل جداً توجيه الانتقاد اللامسئول لها، وهذا له آثاره السلبية على الجامعة.

ومن ناحية أخرى يجب ألا يكون الحرص على أمن الجامعة سبباً في اعتقال عامل المرونة والحرية والتي يجب أن تتمتع بهما الجامعة كي تطور مؤسساتها ومشاريعها المختلفة، بمعنى انه يجب ألا نخفقها بحجة حرصنا عليها.

د . وليد :

أنا متفق تماماً مع د . سمير وأرغب في إضافة نقطة أخرى، ألا وهي : ان الانتقاد لا بد وأن يكون متبادلاً، ليس فقط جامعة تنتقد الأوضاع، بل أيضاً ننظر من القطاعات خارج الجامعة أن تنتقد الجامعة اذا شعرت بأنها تقوم بأشياء لا تخدم المجتمع. وهذا أولاً، وثانياً هو أن الحماية الخاصة بالجامعة غالباً ما ترتبط بالاستقرار السياسي. فلو قلنا فرضاً أن نظاماً سياسياً معيناً قد أعطى نوعاً من الحماية للجامعة، فإن ذلك ليس ضماناً لأن يأتي نظام آخر ويعطيها نفس الضمان. وخاصاً بالبلدان النامية والتي تلعب فيها الجامعة نشاطاً سياسياً مهماً مثلما هو معروف عن ثورات الطلاب والضغط الذي يمارسه الطلاب على الأنظمة السياسية.

د . اسكندر :

هنا سؤال.. وهو خاص بنقطة التناقض، فلو افترضت، وسأضرب مثلاً، الجامعة الأمريكية في البلدان العربية، وهي كما تعلم ذات نظم متطور، هل مهمة هذه الجامعة سهلة؟ بمعنى أنها عندما تخرج عقولاً أو بسمهم ما شئت، هل يمكن أن يؤثر لو أتيحت لهم فرصة التأثير على المجتمع. أم تعترضهم المشكلات لو حاولوا ذلك، هذا على مستوى الخريجين فما بالك على مستوى أفكار العاملين بها، وقد لا تكن الجامعة الأمر يكية هي للمقياس، بل خذ للجامعات في الدول النامية على علاقاتها وليس على كماليها، ألا يصادف الطلبة والاساتذة في أغلب الأحيان لو أن من

الوان الكبت، ومرة أخرى، هل سيسمح للجامعة، لوتحققت، الاحلام، أن تؤدي دورها، ام ستجابه مشاكل؟
د . فريد :

طبعاً هذا أمر غير يسير..

ولكن ما أود أن أوضحه هو أنه في أى مجتمع من المجتمعات حتى في المجتمعات التى تدعى أنها لديها الحريات الكاملة لتبادل الأفكار والتعبير عن الآراء على أى المناهج الفكرية، حتى في هذه المجتمعات مازال يوجد نوع من الحدود التى تقف عندها حرية الفكر، فإذا كان ما ذكرته موجوداً حتى في البلدان المتقدمة والتى تدعى أنها بلدان ديمقراطية، فبالطبع سيكون هذا أصعب بكثير في البلدان التى مازالت في مرحلة النمو، في مرحلة متخلفة أو في حالة عدم استقرار سياسى، هذا من المنتظر أن يكون موجوداً، ولكن ما أعتقد أنه بالرغم من هذه الصعوبات، وبخبرتي في بعض البلدان النامية، توجد بالجامعة حرية لدرجة معينة ضمن نطاقها يمكننا أن نعمل وننمى هذا الانسان المثقف.

د . احمد ظاهر:

في الواقع... ان السؤال الذى طرحته يعد سؤالاً وجيهاً، وإذا اعتقدنا أننا قد وصلنا الى درجة نستطيع معها أن نحل كل المشاكل فنحن قد وقعنا في الخطأ، لكن الصعاب يمكن أن نذل، وقضية ما يجب أن تكون عليه الجامعة أشبهها بمفهوم من المفاهيم العقلية، مثلاً نتكلم عن مفاهيم الديمقراطية أو الحرية وغيرها. ومفهوم الحرية هو في عالم كما سماه (افلاطون) عالم المثل، ونحن نحاول جاهدين أن نصل الى هذا العالم، ولن نستطيع، لأننا لو وصلنا اليه فلسوف يبطل وفي هذه الحالة لا بد لنا من البحث عن عالم جديد، وطبقاً لهذا، فإننا لو توصلنا لجامعة اسمها الجامعة المثالية وأنه لن تصادفنا أى مشكلات على الإطلاق، أعتقد أننا نغالط أنفسنا، فالمشكلات دائماً ملازمة ونحن بدورنا نحاول جاهدين أن نذل الصعاب.

د . اسكندر :

أعتقد أنك قد خرجت نوعاً ما عن السؤال، فسؤالى يعنى تأكيداً للمشاكل. فلو أننا أخذنا مجتمعاً نامياً، مجتمعاً متخلفاً تقاليدياً نسبياً متخلفة وفي هذا المجتمع جماعة ضغط، ولعبت الجامعة دورها في التبشير بأشياء، كحكم ديمقراطي مثلاً في حالة انعدام الديمقراطية وسيادة الدكتاتورية أو مجابهة الاقطاع اذا كان هناك قطاع أو الاطاحة بالراسمالية اذا كان هناك راسمالية، بهذا نكون في حالة مواجهة مع من يستفيد من استمرار الوضع القائم. ماسبق ذكره يجعلنى أقول أنه لا بد وأن توجد مشاكل، لكن طبيعة هذه المشاكل مختلفة، وفي الدول المتقدمة أيضاً توجد مشاكل ولكن طبيعتها وأبعادها مختلفة

ومردوداتها مختلفة أيضاً. فلنا لم أقل أنه ليس هناك مشكل، وحتى لو تخرج الطالب من الجامعة فليسوف تصارعه المشكل في المجتمع .
د . احمد ظاهر :

الآن سوف ننقل الى السؤال الثاني، وليسوف نركز عليه، وهو خلاص بحالة الوضع الراهن في الجامعات (واقع الجامعات) بالدول النامية. ما هي الأنظمة المتبعة في هذه الجامعات؟ ما هي المشكلات التي تصادفها؟ كيف يمكننا حل هذه المشكلات؟
د . سمير :

حالة الوضع الراهن إجمالاً (سيئة) لكن لاشك في أن هناك أمل في السعي نحو الأفضل .
فمن ناحية الجامعات أو النظام التعليمي إجمالاً نجده مختلف ومتناقض في بعض الأحيان، كما أن التقاليد التي استوردت من الخارج لا تتناسب ولا تتفق مع الوضع في المجتمع.

د. احمد ظاهر:
رجاء أن تركز على موضوع التقاليد المستوردة من الخارج.
د. سمير:

توجد في دول العالم العربي وبخاصة في منطقة الخليج بعض التقاليد التي ثبتت في الجامعة، وهي طبعاً لم تنشأ من داخل البلد ولكن جاعتنا من الخارج، من بعض دول العالم العربي، وبعض هذه التقاليد لا تتناسب والوضع في المجتمع، كما أن بعضها يتناقض مع تقاليد أخرى كظك التي استوردت من أنحاء أخرى. وبالطبع لا بد وأن يكون هناك نوع من التنسيق بين هذه التقاليد، كما يجب أن تكون هذه التقاليد مناسبة للمجتمع.

فإذا أخذنا جامعة الكويت كمثال، نجد أن النظام المصري كان سائداً لكن الآن أصبح هناك تطوير، كما أصبح هناك نظم المقررات، كما شمل التغيير بعض الأوضاع الأخرى، ويمكن القول أن التغيير والتطوير عملية مستمرة في الجامعة، وأود أن أشير هنا إلى أن بعض جامعات الدول العربية في الخليج كانت تقدم مقررات عن تسويق القطن ومواد أخرى ليس لها أي صلة بالوضع في المنطقة. وحتى من جهة الهيكل والنظام الإداري في الجامعة نجده مستورداً من الخارج.

د. احمد ظاهر:
رجاء يابكتور اسكندر ان تتحدث في قضية وضع الاستاذ في الدول النامية وكذا المقررات والبحوث وحرية الرأي وانتقال الجامعة من مكان لاخرواعنى بهذا انتقال الاستاذ من بلد لبلد، ارجو توضيح تلك النقاط

د. اسكندر:

لاشك ان السؤال وجيه جداً، لكن لي حديث عن نقطة أخرى أحب أن أوضحها أولاً، وهي تعزيز لكلام الدكتور سمير، فأنا أريد أن أعود بعض الشيء إلى واقع النظام التعليمي في الدول النامية وأرجع لطبيعة نشأة وتطور نظام التعليم، في الحقيقة ان الوضع أو الماضي السياسي يلعب دوراً كبيراً في هذا الميدان، فمعظم الدول النامية كانت مستعمرة من قبل الدول المتقدمة، وطبيعة الاستعمار ونظامه السياسي أوجد نوعاً من الخلطة في النظام الموجود بالدول النامية، سواء كان هناك نظام تعليمي أم لا، فأصبح هناك وضع جديد، فالاستعمار أو الدولة الخارجية لها نظام خاص بها وتقاليد خاصة بها أيضاً، وهي في معظم الاحوال لم تأت للتكيف مع الأوضاع في البلد المستعمر أو المستغل أو أن تضع بعين الاعتبار مصلحة هذا البلد إلا فيما ندر وشرط أن يخدم في النهاية مصالحها، فكانت في الغالب الأعم تطبق أو تفرض نظام التعليم السائد لديها وأن لم يكن بأكمله سواء كان هذا النظام يناسب أو لا يناسب الدول المستعمرة، وهي لم توجد نظام التعليم فقط بل أيضاً تقاليدها سواء كانت في مجال التعليم أو المجالات الأخرى، فالخلطة لم تقتصر على النظام التعليمي فقط بل تخطته وشملت المجتمع بأكمله، وبالتالي أصبح هناك نوع من التبعية بين الدولة النامية والدولة المستعمرة، نوع من الارتباط ليس فقط الثقافي بل الاقتصادي أيضاً، وهذا بالطبع كان له أثره على فلسفة التعليم في تلك الدول التابعة والتي لم يكن ليتفق ذلك مع واقعها في أغلب الأحيان.

د. احمد ظاهر:

هنا لي تعليق وسؤال، الكل يتحدث دائماً عن الاستعمار، لماذا عندما كان الاستعمار موجوداً بالدول العربية كان هناك حشد غفير من الاساتذة الممتازين؟ والان نجد ان كل كاتب في الشرق العربي عندما يكتب في الادارة مثلاً يقول (ان الادارة السيئة في المجتمعات العربية سببها الاستعمار) وانه هو الذي خلق فكر هذه الاشياء.

د. اسكندر:

انك تغالط منطق التاريخ، حيث ان ماقلناه هو ان الاستعمار خلق عندنا عقدة الاتكالية حتى أصبحنا في وضع وكأننا لا نريد ان نصنع شيئاً. ويجب علينا ان نتذكر ان الاستعمار عندما جاء الى الشرق من انجلترا وهولندا والبرتغال وغيرها، لم يأت ليطور أشياء ليست من مصلحة، فنجد مثلاً قد خرج مدرسين فقط ولم يخرج اطباءً أو مهندسين أو فنيين كما انه وضع حواجز معينة تحول بين الطالب وبين حصوله على شهادات عالية، فان أعطاك او علمك فبالقدر الذي لايمكنك منه أن تقف موقف المهذب لمصلحه، فمثلاً نجد ان الاستعمار البريطاني في فلسطين قد مكث ثلاثين عاماً ولم يكن في القدس سوى مدرسة

ثانوية حكومية واحدة، كما أنه لم ينشأ أى جامعة بفلسطين علماً بأنه كان يتولى إدارة مختلف الشؤون.

د. وليد:

لأشك ان المشكلة هي ان الاستعمار قد جاء وفي حقيقته نظام سياسى معين، وعنده مصالح معينه، وبالتالى فإن أى نظام تعليمى سيخلقه لابد وان يخدم أهدافه، وهنا لى سؤال... هل أهداف الاستعمار هي من اهداف المواطن الذى يريد أن يشيد بلده؟ بالطبع لا... ولكن فى نفس الوقت نجد ان الاستعمار البريطانى الذى جاء الى فلسطين مثلاً قد خدم الطالب والاستاذ بطريقة غير مباشرة حيث انهم قد اتقنوا اللغة الانجليزية تحدثاً وكتابة.

والنقطة الثانية التى أريد ان اتحدث عنها، وهى خاصة بالمنطق الداخلى والمنطق الخارجى فى الدول النامية، فنجد ان كثيراً من هذه الدول قد طبقت أنظمة غربية عن المجتمع وبطريقة عشوائية حيث أنها أنظمة لا تتفق وحاجات المجتمع او متطلباته او حتى واقعه، وكثير من هذه الدول قد طبقت تلك الأنظمة فقط للحصول على نصر ادبى كى تعلن للعالم أنها دولة نامية او دولة جديدة، وسأضرب مثلاً لهذا، تلك الدولة التى تشيد مصنعاً ضخماً للحديد والصلب كى يشاهده السواح. وهنا انا لا اقول ان المنطق الخارجى نحن فى غنى عنه تماماً وان علينا ان ننظر للمنطق الداخلى فقط لا، بل أقول ان هناك الكثير من التجارب والاساليب والأنظمة المعمول بها فى كثير من الدول المتقدمة وعلينا ان نستفيد منها ولكن علينا أيضاً ان نعدلها بالشكل الذى يمكننا معه ان نخدم مجتمعنا. ومع الاسف الشديد، فإن كثيراً من الدول النامية لم تستطع ان تربط بين مصلحتها وبين ما تستورده من الخارج، وأرى أن السبب الذى يكمن وراء ذلك هو أن أهدافها ليست واضحة تماماً.

د. فريد:

هنا نقطة هامة جداً أريد ان اوجه الانظار اليها، فعندما نتكلم عن الاساليب او الطرق المستوردة او تأثير الاستعمار على البلدان المتخلفة، علينا ان نضع ايدينا على الاتى... الدول القوية تجرب ان تنشر ايدىولوجية الاستعمار، وهذا هو الذى يلحق الضرر بالدول النامية، فلو أننا فرقنا الايدىولوجية عن العلم فسندج انه لا يوجد علم استعمارى وعلم للبلدان المستعمرة، فالعلم هو علم والتفكير العلمى لا يختلف باختلاف القوميات او الطوائف، لكن الايدىولوجيات الاستعمارية تقول أن ملىسمونه الحضارة الغربية او الاخلاقيات البروتستانتية هي ضرورة لنهوض المجتمعات المتخلفة وهناك بعض الايدىولوجيات الاستعمارية التى كانت تعلم أبناء مستعمراتها بكل وقاحة انهم ينتمون لعنصر ادنى ولذا يجب عليهم ان يقبلوا تبعيتهم للشعوب الاوروبية المتفوقة كشيء طبيعى، كذا كان التعليم العالى فى كثير من هذه المستعمرات اكثره موجهاً الى استيعاب الحضارة الغربية، لغتها فنونها،

ادابها، ايدىولوجياتها السياسية التى تتكلم عن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وغيرهما من تلك المثل المحلقة فى السماء، وفى حالات نادرة كان يوجه التعليم نحو العلم والمهارات الحقيقية التى تكلمنا عنها، هذا هو النوع من «الثقافة» الذى يجب على البلدان النلمية ان تكون حذرة منه ولا عجب ان قلت لكم انه مازال هناك الكثير من هؤلاء «المثقفين» فى هذه البلدان مازالوا حتى اليوم على اقتناع ان شعوبهم من جيلة ابنى.

وهنا احب ان اضيف انه ليس من الضرورة ان نخلق حضارة شبيهة بالحضارة الغربية حتى تتطور البلدان المتخلفة، لكن من الضروري ان نخلق الطرق والاساليب العلمية التى لا تختلف من بلد لآخر.

د. احمد ظاهر:

الان علينا ان نهود لسؤالنا والدكتور اسكندر، فهل ممكن ان تحدثنا عن الوضع الراهن فى هذه الدول.

د. اسكندر:

بالنسبة لنظام التعليم نجد ان هناك حركة لتطو ير هذا النظام، ولو اخذنا النظام القائم نجده يختلف من دولة لأخرى، ومعظم الانظمة نجدها تتبع اسلوب التلقين، فلا تنتج لنا ذلك الانسان المفكر الذى لو صادفته مشكلة يستطيع ان يحلها، او ذلك الانسان الذى يسأل باسلوب علمى، او حتى ذلك الذى يستطيع ان يجيد أسلوب الاجابة.

ولو سألنا انفسنا سؤالاً، من ذا الذى ينشأ الجامعات او النظام التعليمى فى أى دولة من دول العالم، الاجابه هى «الدولة» فالاساس اذا هو الدولة، حتى فى النظام الرأسمالى سواء كان استعمارى او غير استعمارى، فمن أهداف الحكومة توفير الحماية والامن والقضاء وما الى غير ذلك، ويدخل التعليم فى ذلك ايضا، والدول المتخلفة لا تختلف عن الدول المتقدمة فى هذا الامر، وفى الدول المتقدمة نجد ان التعليم قد مر بمراحل ومشكلات عديدة، وفى الدول النامية لنا مشكلة، الا وهى، اننا نعاصر دول متقدمة ومطلعون على انظمتها التعليمية واصبحنا نملك عقلية قد تكون متقدمة ومتطورة وفى نفس الوقت نعيش فى مجتمع متخلف نحاول جامهدين ان نتبين ماذا يجب ان يكون، ومايوجد عندنا لا يفى بمتطلبات التنمية فى مختلف المجالات سواء العلم للعلم او توفير مختلف الكوادر، وانا فى حاجة الى توفير هذه الكوادر وفى حاجة ايضا لتغيير التقاليد والعادات القائمة، بل فى حاجة لتغيير التركيبية الاجتماعية فى المجتمع كى ينمو ويزدهر فهل الحكومة او النظام القائم فى أى دولة من الدول يسمح للجامعة بالقيام بممارسة مهمتها؟ طبعاً لا يسمح، ومن هنا تنشأ الخلافات او التصامعات.

د. احمد ظاهر:

لو اننا اتفقنا في نهاية المطاف على انه يوجد صدام بين الجامعات والسلطة، فبطبيعة الحال ستكون الجامعة هي الخاسرة، وهنا سؤال، ماهي الوسائل التي يجب ان تتوفر لضمان عدم وجود مثل هذا الصدام؟

د. اسكندر:

انا لم اقل انه لابد من أن يكون هناك (Clash) انما قلت انه من الممكن ان يوجد ومن الممكن ايضاً الا يوجد.

د. فريد:

بخبرتي في الجامعات الامر يكية وبجامعة الكويت، ففي الحالتين كان يوجد بعض المواضيع الحساسة التي كان يجب على ان اتجنبها او على الاقل اعالجها بحذر، وحتى الان لم تحدث لي مشكلة لامع النظام ولا مع الادارة، اقول قولي هذا وانا من اولئك الاشخاص الذين يفتحون المجال للمناقشة وللتعبير عن كل الافكار ومن جميع وجهات النظر، وهنا أحب ان اعرف مايقصده الدكتور اسكندر بالضبط

د. اسكندر:

مااقصده بالضبط هو .. لو فرضنا ان هناك نظام ديكتاتوري وارادنا ان يتغير هذا النظام الى نظام ديمقراطي او اذا كان هناك نظام اقطاعي ولا وجود للعدالة في التوزيع فبطبيعة الحال سيكون هناك من ينادي بتغيير هذا النظام، ومن هنا سينبثق الـ (Clash)

د. فريد:

السؤال هنا.. هل نحن علماء اجتماعيين ام سياسيين؟ ارى اننا لو قمنا بمعالجة المواضيع والقضايا بشكل موضوعي دون ان نبشر بمبدأ معين لن توجد أية مشكلة

د. اسكندر:

لاشك ان مهمة الجامعة هي انتاج عقول مفكرة، والمجتمع كى يتطور لابد من ازالة العوائق التي تقف في سبيله، فلو كان هناك نظام اقطاعي مثلاً فان هذا النظام عائق يحول بين المجتمع وبين تقدمه، وكذلك الحال بالنسبة للنظام الرأسمالي، فوجود رأس المال في يد فئة قليلة بالمجتمع وبقية الشعب فقراء معدومين فان ذلك يشكل عائقاً من العوائق التي تعرقل المسيرة عن المضي في سبيل التقدم والرخاء.

د. وليد:

طالما اننا نتباحث في امر الجامعات بالدول النامية، من المستحسن ان نتبع المنهج المقارن، فلو اتبعنا هذا المنهج بالنسبة لموضوعنا سنجد ان هناك كثير من

الجامعات والتي هي متأثرة بالنظام السياسي مثل «الانظمة الاشتراكية» هذا بالنسبة للجامعات في كثير من الدول العربية. نجدها مقيدة تقيد تام بالنظام السياسي. حيث انها تأخذ منه التوجيهات وغير ذلك. وهذا بدوره يؤثر على طريقة التعليم، وهناك أنظمة أخرى وهي «الانظمة الليبرالية» حيث حرية البحث والمناقشة في شتى المواضيع على خلاف الانظمة الأخرى. كما ان هناك «الانظمة الضعيفة» والتي ينعكس ضعفها هذا على الجامعات فتظهر بذلك المظهر الهزيل حيث لا وجود لاهداف محدودة لها طرق مرسومة للوصول اليها ونجد ان هناك ارتباك وعدم استقرار وعدم وضوح رؤيا بالنسبة للاهداف والدور الذي تلعبه في تنمية العقل البشري.

وهناك موضوع آخر اود ان اشير اليه وهو تنمية شخصية الطالب الجامعي. الملاحظ ان الاعلية تضع فروقا بين الطالب والطالبة. ولو نظرنا نظرة تأمل للطالب والطالبة من حيث النشأة الاجتماعية وخاصة بالبلدان العربية سنجد ان لها التأثير البين عليهما. وسأضرب مثلا للتأثير الواضح لتلك النشأة... لا يملك الطالب الجرأة الادبية الكافية لان يناقش أستاذه بالفصل على الرغم من ان المناقشة تعد من أهم وأفضل الوسائل لتنمية مواهب الطالب.

ولو نظرنا للطالبة سنجد أنها: ومع الأسف. يسيطر عليها شعور بأن دورها في المجتمع يعتبر دور ثانوي، وهذا ينعكس بدوره على ايجابيتها في الفصل فنجدها لا تحاول ان ترفع يدها لتناقش خلال المحاضرة.

د. ظاهر:

لقد لاحظت من خلال النقاش ان هناك أكثر من رأي. فمثلا د. اسكندر قد علق على السلطة السياسية وعلاقتها بالجامعة. وتكلم د. فريد عن عدم وجود مشكلات بينه وبين الهيئة الادارية والهيئة التعليمية وكذا السلطة السياسية، اما د. وليد فقد ركز على قضية النواحي الاجتماعية والنشأة الاجتماعية داخل المجتمع ككل وتأثير ذلك على سير التدريس والدراسة والمنهج التعليمي للجامعة... ثلاثة مواضيع كل واحد منها يختلف عن الآخر. فهل هناك آراء أخرى تدور حول نفس الموضوع؟

د. سمير:

غالباً ما يحدث احتكاك بين الجامعة والمجتمع. وهذا امر طبيعي حيث ان الجامعة بها نوع من تحدى التقاليد على اختلافها. وحتى في الدول الديمقراطية يوجد احتكاك بين المجتمع والجامعة وكثير ما يصل ذلك الى حالة الانفجار. الى مظاهرات ومناشبه وهذا اولا. وثانيا: في كثير من الاحيان يحاول المجتمع ان يفرض الازهاب الفكرى وهذا مثلما حدث في امريكا ايام «مكارثى» وحتى لو قلنا جدلا ان البلد يوجد بها حرية وديمقراطية وكذا وكذا لكن هذا ماحدث بالفعل

وذلك لان الوضع السياسى فى امر يكابدأ يفرض نوعاً من الارهاب فى بعض الجامعات، وامر طبيعى ان تكون الجامعة اكثر وعياً من بقية المجتمع وسأضرب مثلاً لذلك... حرب فيتنام، فبينما كان المجتمع الامر يكى يؤيد سياسة الدولة، كانت الجامعات (الاساتذة والطلاب) تنتقد حكم السياسة العامة حتى امكنهم بعد ذلك ان يجتذبوا الرأى العام لنظر يتهم وبالنسبة للمجتمعات المتخلفة لابد وان يكون الاحتكاك موجود وبصورة اوضح وهذا امر بديهى، والجامعة لابد لها من ان تشجع لنوع من الفكر والتقدم لان الطلاب لابد وان يكون متطوراً ذا افاق واسعة وان تمنحه الفرصة كى يفكر فى اطار واسع وفى نفس الوقت عليها ان تحافظ على نوع من المرونة حتى لا تحدث مجابهة تنعكس اثارها على الجامعة فى صورة ارباب فيقوم المجتمع بانتقاد الجامعة وهدمها، وهذه المشكلة تعد من اهم مشكلات المجتمع النامى. لذا لابد ان يكون هناك توازن بأن تقوم الجامعة بالتشجيع من جهة ومن جهة اخرى تكون حريصة على اكتساب ثقة المجتمع.

د. فرید:

لو أمكن ان اعود الى الموضوع الذى تكلم عنه كل من د. وليد ود. اسكندر وهو الخاص بالطلاب وانعدام جرأته فى التعبير عن فكره ان هذه المشكلة تعد من أهم المشكلات التى نواجهها كأساتذة فى الجامعة، حيث ان الطالب قد تعود على الطريقة التسلطية فى التعليم، وفى اغلب الاحيان لا يجزؤ ان يكتب عن افكاره لم تذكر فى محاضرة او كتب فى كتاب، ففى اغلب الاحيان لو انك اعطيت للطلاب مواضيع مثيرة للجدل وافسحت امامه المجال كى يفكر ويعبر عن نفسه بأن يستغل بعض النظريات التى الم بها وان يعطى امثلة لذلك، تجده غير قادر على التصرف وكل مايفعله هو ان يكرر ميكانيكياً ماكان قد حفظه عن ظهر قلب، وحتى الامثلة التى ذكرت فى المحاضرة يعيدها نفسها دون أية محاولة منه فى اعطاء امثلة اخرى، وحسب اعتقادى وخبرتى مع الطلاب وبعد ان اخذت واعطيت معهم مراراً فى مثل هذا الموضوع، ارى ان السبب الاساسى يعود فى النهاية الى اسلوب التعليم سواء فى المرحلة الابتدائية او المتوسطة او الثانوية ولو اننا نظرنها ايضاً الى الاساتذ نجد انه لا يفسح المجال امام الطالب كى يعبر عن نفسه او يحاول ان يأخذ ويعطى معه فى موضوع معين.

هذا فى الحقيقة اراه من اكبر نقاط الضعف فى الجامعات بالبلدان النامية، فان لم نستعمل اسلوب المحاوره والمناقشة والبحث بحرية والتشجيع على الاكتشاف المستقل فستكون النتيجة الحتمية هى الفشل، فشل الجامعة فى مهمتها التثقيفية .

يمكننى ان اتحدث طويلاً واعطى امثلة لا نهاية لها لهذا الضعف المنتشر بين طلابنا وطلباتنا ولكننى سأكتفى بذكر حادثة واحدة... قدم لى احد طلابى بحثاً وكما كانت صدمتى قوية عندما قرأته ووجدت انه لم يكن سوى فقرات مختارة نقلت

حرفياً من مقال كنت قد كتبتة؛ والاغرب من هذا ان ذلك المقال كان يتحدث عن هذا الموضوع الذى نحن بصدده الآن. اى نقد تلك الاساليب التعليمية البالية التى لا تشجع على الخلق والابداع. وعندما استدعيت ذلك الطالب وسألته عن ما فعل أجاب بقوله (ان هذا يعطى الجواب الصحيح على الموضوع الذى طلبت منى ان اكتب عنه، كيف تر يدنى ان أجيب على هذا؟!)
د. اسكندر:

هنا نقطة هامة اود ان اركز عليها ولقد ذكرها سلفاد. فريد ود. وليد. وهى خاصة بالطالب والطالبة. حيث نجدهم غير قادرين على ان يعبروا عن انفسهم والا تهام هنا لابد ألا يوجه للنظام التعليمى فقط بل المجتمع ككل. فالطفل منذ حداثة لا يسمح له بالتعبير عما يجول بخاطره او يصول بفكره. او ان يسمح له بترجمة ما يحس به. ومع احترامى لأولياء الامور نجد انهم يتلفظون بالفاظ دائماً ما تقف حائلاً يحول بين الطفل وبين تعبيره عما تكنه نفسه من مشاعر وأحاسيس. مثل (كفى وياولد - لا تتحدث ياولد. وخر ياجاهل! «ذا يطلق عليهم لقب الجهال»... الخ) هذا بالإضافة الى ان المدرس وهو ثمره من ثمار هذا المجتمع. متشبع بنفس العادات شب بها وشاب عليها.

ولو عدنا للطفل نجد انه يحمل طاقات لا حدود لها وغير قادر على اخراجها. وانا ارى انه لو سمح للطفل ان يعبر عن ذاته واعطيناه الفرصة كي يخرج طاقاته وافسحنا امامه الطريق كي ينطلق فيسأل ويستفسر و يأخذ ويعطى. فلسوف نجنى ثمرة كل هذا عندما يكبر. سنجنينا ايجابية واحترام ورغبة فى الاخذ والعطاء. وفى الدول المتخلفة نجد ان كل شيء متخلف. واجمالاً نحاول ان نغير النظام. ونظام الجامعة متخلف. وانا بصفتى مفكر. على ان اساهم فى تغيير هذا النظام. وهنا نجد ان العبء ثقيل على الجامعة. فالجامعة ليست فقط بنايات. انما هى (مدرسون. مفكرون. مثقفون) مهمة كل هؤلاء هى انتاج جيل مفكر مبدع فاذا كان النظام الموجود متخلف عفن... فهل نقف مكتوفى الايدي ونقول هذا هول النظام الموجود وعلينا اتباعه لا بل ان مهمتنا هى تغيير هذا النظام ولو ان الشرفين على هذا النظام التعليمى متخلفين بطبيعتهم وليس باستطاعتهم تغييره حيث انهم يحملون خلفية بالية كالنظام الذى وضعوه. فمن واجبى انا اذا ان اوجه الانظار الى ان المركبة لا تسير فى مسارها الصحيح.

ولو اننا ركزنا على الجامعة نجد ان مهمتها جسيمة جداً نظراً لانها تعد اعلى الجهات المسؤولة ليس فقط عن نظام تعليمى بل ايضا عن توجيه انظار الناس الى الاشياء التى تعرقل مسيرة التقدم والرقى.

د. وليد:

انا متفق تماماً مع د. اسكندر حيث ان الطامة الكبرى هى التسلطية

الاعقلانية بمعنى ان الطالب من خلال نشأته الاجتماعية لم يكن بمقدوره ان يعبر عن ذاته او عن رأيه او ان يمارس طريقة اسلوب الحوار مع والده ووالدته واصدقائه والتي يستطيع من خلالها ان يصل الى اسلوب الاقناع. وفي نفس الوقت نجد ان اساتذة الجامعة يتبعون الطريقة ذاتها مع الطلاب، لذا فان المعضلة لا تنتهى مع الطالب بل تستمر حيث اننا نجد الاستاذ يقرأ للحاضرة ثم يكتب الطالب على كتابه يلتهم المنهج التهاماً دون فكر وتحليل واضعاً نصب عينه الامتحان، والامتحان فقط، واذا ما اردنا حقيقة تقييم مجهود الطالب على هذا النحو، فنحن نقيم قدرته على الحفظ والنسخ.

واخيراً فان التسلبية اللاعقلانية التي عاشها الطلاب بالاضافة الى تسلطية الاستاذ تنمر عن المنهج اللاعقلانى.

د. سمير:

لا ننسى ان الاساتذة العائدين من الخارج من الجامعات الشرقية والغربية والذين امضوا فترة التدريس هناك نجد انهم يصدمون بالواقع الذى تعيش فيه الجامعات بالدول النامية.

د. فريد:

بالنسبة للنقطة التى تحدث عنها د. سمير والخاصة بالاساتذة الذين يعودون من الخارج وهؤلاء الذين يكتبون الكتب العملية والتي يستعملونها في الجامعات، هذه الكتب اكثرها بل كلها تقريباً نجدها مجرد نقل فنحن موجودون في مجتمعات لا تزال ثقالة ولا يوجد عندها اى نوع من الخلق او الابتكار على الاطلاق فكل ما يحدث هو نقل عما تعلمه هذا الشخص بالخارج حيث يأتى الى هنا و يترجم.

فكثير من الكتب العربية في العلوم الاجتماعية التى قرأتها او حاولت استعمالها في بعض المقررات وجدتها منقولة وكل ما فعله الكاتب هو الترجمة «وهذه هي المشكلة العظمى» بمعنى ان بعض هؤلاء الذين من المفروض ان يقوموا بتعليم الطلاب وخلق الانسان المفكر، نجدهم لا يزججوا انفسهم بالتفكير، واذا كان هذا هو حال بعض الاساتذة فكيف يمكننا ان نلوم الطلاب؟.

د. احمد ظاهر:

يبدو من خلال نقاشنا في هذه الجلسة ان المسألة عامة وليست خاصة فهناك مأساة يعانيها الاستاذ ويعانيها الطالب ويعانيها رجل السلطة وايضاً يعانيها المجتمع ككل. وهذا الموقف يذكرنى.

بـ (جوزفسون Josephson) وكتابه (الانصاف بمفرده Mea Alone) وهو مقالات تبحث في قضية الاغتراب ، وبالكتاب مقدمة جيدة قد استعرض فيها الكاتب آراء عديدة للكاتب الذين كتبوا في هذه القضية و يتساءل... هل يمكن

ان تحل مشكلة الاغتراب و يقتطف رأياً من اراء اولئك الكتاب وهو انه يمكن ان تحل هذه المشكلة مرة واحدة والى الابد وبسهولة و يتم ذلك اذا ما نسفنا الارض ومن عليها وعندئذ لا تحل مشكلة الاغتراب، فحسب بل وتحل معها كل مشكلات بنى آدم.

ياترى... وفي مجتمعنا النامى، هل ننسف الجامعات بما فيها لتتخلص من المشكلات؟! ام ان هناك شيء لا بد ان تقدمه لحل هذه المشكلات.

د. اسكندر:

الحقيقة ان القضية ليست قضية نفس جامعات او مجتمع، ولكن نكون واقعيين لا بد ان ندرك ان هناك قوى في المجتمع لا يمكن لنا ان نغيرها في يوم وليلة، ولكن تكون ناجحاً عليك ان تتفاعل مع هذه القوى وتوجهها بطريقة تشعرها ان ما يحدث و يدور انما هو لمصلحتها وتحسسها ان اهدافك من اهدافها فلو اتبعنا هذا الاسلوب يمكننا ان ننجح وان لم نتبعه سنصبح كمن ينطح برأسه الصخر، وستشتعل الازمات.

فلو كان هناك شيء من الوعي والحكمة وتمكننا من ان نجعل تلك الاهداف من اهداف المجتمع وان يعمل المجتمع معنا، لوصلنا الى ما نتطلع اليه دون عناء، ولكن في بعض الاحيان لا بد من المواجهة.

د. فريد:

تلك المشاكل التى ذكرناها لا يمكن معالجتها عن طريق الهدم، بل يجب علينا ان ننظر على المدى البعيد.

فلا يمكن لتلك الاوضاع ان تتغير بين ليلة وضحاها فالمجتمعات المتخلفة دائماً تمر بمرحلة التقليد، مرحلة النقل، وطالما نحن سائرون في طريق معين مرسوم فيلسوف نصل للاهداف المرجوة، وعلينا ان نتذكر نظرية «الفجوة الحضارية» فعندما تتغير المجتمعات وعندما تتغير القاعدة المادية للمجتمع يمكن ان يحدث تغيير هائل وسريع من الناحية التكنولوجية والمادية، ولكن من الناحية الحضارية (الفكرية) فهذه لا بد ان تتغير بالتدريج بصورة بطيئة ولا بد ان تتغير بالتدريج اذ لا يمكن ان تتغير ما أصبح راسخاً منذ اجيال عديدة في يوم وليلة.

اذا الجواب هو... يجب علينا ان نعمل ونشجع الجميع في سبيل خلق الانسان المفكر، وعلى المدى الطويل يمكن ان نجنى الثمرة، وقد لا نرى تلك الثمرة في حياتنا نحن، ولكن في المستقبل اعتقد انه يمكننا ان نجنيها اذا سلكتنا المسلك الصحيح.

د. وليد:

لا شك ان الجامعات بالدول النامية ستقع في أخطاء وتمر بصعوبات كثيرة، وتلك الجامعات التى تضع يدها على اخطائها وتحاول ان تصححها هي الجامعات التى تنتج، لكن الجامعات التى هي في غفلة عن الاخطاء حتماً ستظل غارقة في

نفس الدائمة ولن تستطيع ان تخدم المجتمع بفاعلية. والاطباء تختلف من جامعة لآخرى، وهى مرتبطة بالنظام، وهنا تمر بذهنى حادثة وهى.. كنت في زيارة لبلد شقيق وكان هناك احد الزملاء وهو يعمل استاذاً بالجامعة وفي نفس الوقت عضواً بالحزب الحاكم وهو يتبع ايدولوجية معينة، ولقد قال لى... «لقد اكتشفت اشياء يحاول النظام الجامعى ان يفرضها، وتلك الاشياء لا أستطيع ان اوافق عليها بعدما تعلمت في الجامعات بالخارج واصبح عندى نزع من التجربة الواقعية». وبهذا فقد اصبح امام خيارين، اما ان يعارض وينتقد السياسة ويكون عرضة للطرد من الجامعة او من الحزب او انه يوافق و يظل بالجامعة لانه مؤيد للحكومة والحزب الحاكم، بينما بجامعات اخرى هناك سبيل للانتقاد والعمل والتحسين، ولكن بالنسبة للدول النامية وخاصة الدول التى يوجد بها جامعة واحدة (وطنية) الى اى مدى يمكنك ان تحسن؟ اعتقد انه يمكن التحسين بها لحد معين طالما وان التحسين لا يتعارض مع النظام السياسى.

وهنا سأعود الى موضوع النسبية، فهناك بعض الجامعات التى تستطيع ان تكتشف الاخطاء وتقوم بتصحيحها، كما ان هناك جامعات اخرى ليس بمقدورها اكتشاف الاخطاء وسأضرب مثلاً عن جامعة الكويت... نظام المقررات والذى اختلف عن النظام السابق (نظام التعليم المصرى) فمع الممارسة بات جلياً للجامعة انها لو استمرت في اتباع النظام المصرى فلسوف يكون الفشل هو المصير، وبعد مضى اربع سنوات على تطبيق نظام المقررات نرى ان الجامعة بدأت تجنى ثمرة طيبة ما كانت لتجنيها لو استمرت على النظام السابق.

د. سمير:

الجامعة كالمجتمع دائماً في حالة تطور، فلا يمكن بالطبع ان ترتكز على قواعد معينة وتتصلب عليها.

فحتى في الدول المتقدمة الصناعية والتى يوجد بها جامعات عريقة، لو اطلعنا على تاريخها لوجدنا ان دورها في المجتمع قد تغير بصورة واضحة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فلقد كانت الجامعات بتلك الدول معزولة عن المجتمع ولم يكن لها اى علاقة تربطها به، لكن دور الجامعة قد تغير وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بل حتى في خلالها فقد قامت الجامعات بمشاريع مختلفة وسأضرب مثلاً لهذا... جامعة شيكاغو وما قامت به من مشاريع خاصة بالقبلة الذرية.

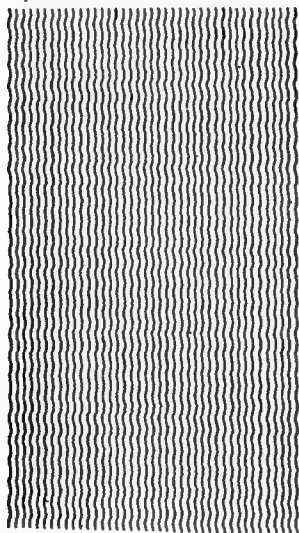
ونقطة اخرى اود ان اتحدث عنها وهى تلك التقاليد البالية التى تقف حائلاً حول بين الاستاذ وبين استكمال ابحاثه، كمثال... في المجتمع الاسلامى نجد انه من العسير جداً ان يقوم الانسان بأبحاث تتعلق بالجنس، وأن يسأل أسئلة تدور حول هذا الموضوع لانها ستعد عيباً، بينما بالجامعات في الغرب يمكنهم ان يقوموا بهذا بسهولة ويسر، ومن الصعب جداً ان تقوم في مجتمع تقليدى بالدق على الابواب

لنتمسك عن إحصائيات معينة ولهذا نجد أن الجامعة غير قادرة على أن تقوم بدور هام في الانماء، ونكون مضطرين تحت هذه الظروف إلى اللجوء إلى أساليب أخرى.
د. احمد :

وبهذا نأتى إلى خاتمة الندوة التي نأمل أن تكون قد وفقنا خلالها في شرح أهداف الجامعة ودورها في الدول النامية وبيان ما يجب أن تكون عليه الجامعات في تلك الدول وما يجب أن يكون عليه نظام التعليم ونوعية الإنسان الذي نود الحصول عليه نتيجة للنظام التعليمي وكيف يمكن أن نوفر كل ما ينقص هذه الجامعات حتى نحصل على جامعات على الأقل في مستوى عادي وشكراً للسادة الحضور على حسن استماعهم والسادة الزملاء على مشاركتهم .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



مراجعات بالعربية



الدكتور محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة (بغداد: جامعة بغداد ١٩٧٨) ٣٠٢ صفحة.

* د. احمد بدر

مؤلف الكتاب احد اساتذة السياسية بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت وهو معروف بدراساته عن ابن خلدون والفكر السياسي المعاصر ومشاكل الحكم في افريقيا وغيرها من البحوث في الفكر السياسي باللغتين العربية والانجليزية..

و يدور الكتاب حول مناهج البحث ومداخله في السياسية مع ربط هذه المناهج بالفلسفة حيث يرى المؤلف انها مرتبطة بمناهج البحث من حيث النشأة والتطور وتحديد المفاهيم. كما أن المؤلف منذ البداية يوضح موقفه من ناحية استحالة وقوف العلوم الاجتماعية موقف الحياد من الاحداث والصراعات والقيم. كما انه ينادي بالآ يجب ان يدفعنا الايمان بالله (سبحانه) الى تعاطف غير مستنير مع الفلسفات المثالية التي تستر وراء الايمان سواء بشكل صريح او ضمني. واخيرا فهو يدعو الى ضرورة الاهتمام بدراسة وتطوير طرق ومناهج البحث كوسائل في علاج عدم التوازن الضارب بين الانجازات التكنولوجية الضخمة التي حققتها البشرية و بين الفوضى الفكرية السائدة في عالمنا المعاصر (ص ٩).

وهو في مقدمة الكتاب يشير الى الصهيونية التي تتجسد فيها احدى صور الفلسفات المثالية التي لا تكتفي بالتستر خلف الدين والايمان وانما سبقت البرجماتية المعاصرة في النظر الى الدين من زاوية قيمته المنصرفه او تسخيرها في خدمة الاهداف التوسعية والعنصرية للصهيونية. ويستطرد المؤلف في مناقشة تلك الفلسفة المثالية وعلاقتها بالدين لعلاقة ذلك بمستقبل الصراع الدائر ضدها في الوطن العربي (ص ١٦).

ويتضمن الكتاب الى جانب المقدمة اربعة ابواب تشمل اثني عشر فصلا. كما يتضمن الكتاب في نهايته فهرسا للأعلام المذكورين في متن الكتاب فضلا عن مراجع عربية واجنبية في الفلسفة والفلسفة السياسية وفي مناهج البحث. وقد عالج المؤلف في الباب الاول اهم المدارس والتيارات الفلسفية وعلاقتها بمناهج البحث وذلك لانطلاق دراسته من حقيقة ارتباط مناهج البحث في السياسة بالفلسفات والاساليب المنطقية وان الفلسفة والمنطق لم يتطورا في فراغ وانما عكسا مراحل التطور الثقافي والحضاري للجتمعات البشرية. وقد عالج المؤلف في هذا الباب الاول مناهج ثلاثة هي منهج البحث الاسلامي ومنهج ابن خلدون والمنهج في كتابات

✽ استاذ طرق البحث العلمي بقسم الاحصاء في كلية التجارة بجامعة الكويت

بيكون وديكارت.

اما الباب الثاني فقد عالج فيه المؤلف المفهوم الليبرالي لداخل ومناهج البحث وقد تناول ضمن هذا المفهوم اربعة مناهج هي: منهج التحليل والمناهج الكمية والكيفية والمناهج الاستقرائية والاستنباطية والمنهج المقارن.

اما الباب الثالث فقد عالج فيه المؤلف المفهوم الماركسي لمناهج البحث وتناول ضمن هذا المفهوم ثلاثة مناهج هي المنهج الميتافيزيقي والمنهج الجدلي المثالي والمنهج الجدلي المادي.

واخيرا فقد عالج المؤلف في الباب الرابع في حوالي تسع صفحات البحث العلمي في السياسة حيث تناول العالم وارتباطاته بالمنهج ثم بين خطوات المنهج العلمي واساليب زيادة فعاليته.

والمراجع يعتبر هذا الكتاب اسهام اصيل في مجال الفلسفة الاجتماعية بصفة عامة وفي الفلسفة السياسية بصفة خاصة، خصوصا بالنسبة لمفهوم الفلسفة في العصور القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة. كما يعتبر المراجع هذا الكتاب اسهام جاد في بيان مداخل البحث المختلفة (Approaches) الى جانب تناول المؤلف لمناهج البحث في السياسة والسابق الاشارة اليها (Research Methods) ولكن معالجته لهذه المناهج جميعا قد جاءت في حوالي ثمانين صفحة فقط من كتابه الذي يزيد على ثلاثمائة صفحة.

وعلى الرغم من ان المراجع كان يود لو بدأ المؤلف كتابه بالتعاريف والتمييز بين مداخل البحث ومناهجه المذكورة في مواطن عديدة من كتابه (خصوصا ص ٢٢٩ وما بعدها)، وعلى الرغم من ان المراجع كان يود ان يطلع في الكتاب على جوانب ضرورية في المناهج السياسية (كالمسح) وعلى ادوات البحث وكيفية تجميع البيانات (الملاحظة / المقابلة / الاستبيان / الخ)، الا ان ذلك لا يمنع من القول بأن المؤلف قد نجح في تقديم الموضوعات التي قدمها في المناهج والمداخل بوضوح وقوة. كما ان اسلوب الكتابة مفهوم ومعبر و يرضي القارئ الموجه اليه هذا الكتاب وهو الباحث في مجالات الفلسفة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، والفلسفة والنظرية السياسية بصفة خاصة.

ويمكن ان نتناول المراجعة التحليلية للكتاب في النقاط التالية :

اولا : مصطلحات ومداخل البحث السياسي

لقد كان المؤلف واعياً بمختلف المصطلحات المستخدمة في مجال مناهج البحث اذ هو يشير (ص ١٥٥) الى انه ينبغي ازالة الخلط الشائع في كثير من الكتابات بين ما يسمى بطريقة او مدخل البحث وبين ما يسمى بمنهج البحث ذلك لأن المصطلحين كثيرا مايستخدمان خطأ على انهما مترادفان. كما اشار المؤلف الى

الخطيبين «الموضوعات والمشاكل» التي تكون مادة العلوم و بين المناهج أو الوسائل التي تستخدم في دراستها (ص ١٥٧). وبالتالي، يستعمل المؤلف اصطلاح «المدخل» في كتابه عن «مناهج البحث في السياسة» للإشارة الى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث. اما المنهج فسيستخدم بمعنى «وسيلة الحصول على المعلومات وكيفية استخدامها» كما أوضح المؤلف ان اصطلاح منهج مشتق من الكلمة اليونانية (Methods) وله عدة معان منها :

١ - الوسائل الفنية التي تستخدم في عملية الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع البحث ومعالجتها.

ب - بساطة الاسلوب المستعمل للتوصل الى هدف ما.

ج - الفروض التي يقوم عليها البحث عن المعرفة (ص ٢٢٩).

« ولقد أورد المؤلف في مجال المقارنة ما ذهب اليه عالم السياسة مكابلان من ان المنهج في معناه الصحيح هو للمساعدة على الفهم بشكل اعمق ليس لنتائج البحث العلمي وانما لتنسيق واسلوب البحث نفسه».

و يضيف المراجع هنا تعريف الدكتور عبدالرحمن بدوي في كتابه مناهج البحث العلمي لمصطلح «المنهج» بأنه الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة.

واخيرا، ربط المؤلف استعماله لمصطلح «مدخل» بأحد المجالات الأكاديمية كالتاريخ أو الاقتصاد... الخ، أو بأحدى الظواهر والقوى السياسية كظواهر العنف السياسي أو الاغتراب والصراع الاجتماعي أو بالقوى السياسية كالمؤسسات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار أو بالفروض التفسيرية والنظرية السببية. كذلك، ربط المؤلف المدخل بالسلوكية. ومن المداخل التي تناولها المؤلف لصلتها بالدراسات السياسية المداخل الأكاديمية التالية (ص ١٦٠ - ١٧٢): التاريخ والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والفلسفي.

وفي الظواهر والقوى السياسية

ربط المؤلف المدخل في الدراسات السياسية بالمؤسسات ثم بالقانون ثم بالسلطة ثم بالتأثير والقيم ثم بعملية صنع القرار (فريا كان أو جماعيا ثم بالأهداف والوسائل).

وفي الفروض والنظريات ربط الدكتور ربيع المدخل بالتأثيرات البيئية (المداخل الجغرافية والمداخل الاقتصادية) ثم بالاعتبارات الايدولوجية ثم بالمدخل السلوكي (ص ٢٣٤ - ٢٣٧). وعلى الرغم من الاهتمام المعاصر بالمدخل السلوكي في الدراسات السياسية فإن هذا الكتاب الذي نغمه للقارئ لم يتناول هذا الموضوع

بمثل ماتناول به الكتاب المداخل والمناهج البحثية الاخرى. ولم يشر المؤلف في مراجعته عن هذا الجزء الى العلماء السياسيين الذين اهتموا بالمدخل السلوكي مثل روبرت داهل وهانز ايلو وغيرهما.

ويرى المؤلف (ص ٢٢٤) ان اصطلاح العلوم السلوكية ينسحب على كل العلوم الاجتماعية كما ان دراسة السلوك السياسي هي بعينها دراسة السياسة (ص ٢٢٥) وليس فقط فرعاً او مجالاً واحداً منها.

والمراجع لا يتفق مع المؤلف فيما ذهب اليه وما اشير اليه اعلاه، فالعلوم السلوكية تعتبر جزءاً من العلوم الاجتماعية واصغر عمراً منها، كما ان المدخل السلوكي يدلنا على مجموعة من الاجراءات وطرق التحليل وهو بذلك غير محدد فقط بموضوعات السلوك السياسي، ثم ان بؤرة الدراسة السياسية السلوكية هي الانسان الفرد - كباحث او قائد او كثوري او كعضو في حزب او قائد رأي.. الخ وليست بؤرة الدراسة هنا تتركز في الجماعة او النظام السياسي على الرغم من اهمية اخذهما في الاعتبار وتأثيرهما على السلوك الفردي.

وعلى كل حال فقد أكد المؤلف في نهاية عرضه للمداخل المختلفة وارتباطها بالدراسات السياسية على انه لا يمكن تفضيل احدها على الآخر فالأمر يعود للباحث ومهارته وخبرته الذاتية وكذلك طبيعة المشكلة التي يواجهها ونوعية القارئ او المستمع الذي يتوجه اليه.. وفي الوقت نفسه يجب ان يكون الهدف هو تطوير النظريات السببية التي يمكن تطبيقها في الموضوعات المتعلقة بتفسير الاحداث والتنبؤ بها وامكانية السيطرة عليها.

ثانياً: لجنة عن أهم المدارس والتيارات الفلسفية وعلاقتها بمناهج البحث:

وقد تناول المؤلف في الفصل الأول مفهوم الفلسفة في العصور القديمة ونشأتها بين الشرق القديم واليونان، ثم اشار الى اعتماد الفلاسفة اليونانيين على المنطق الصوري الذي كان يتلائم مع مستوى التطور العلمي في تلك العصور. ووضع فلاسفة اليونان - وخصوصاً ارسطو - اسس المنهج الصوري الذي تمثل في عدد من القواعد التي اطلق عليها اسم المنطق (ص ٣٥).

اما في الفصل الثاني فقد تناول المؤلف مفهوم الفلسفة في العصر الوسيط وركز على منهج البحث الاسلامي ومنهج ابن خلدون. وهذا يستدعي منا مزيداً من القاء الضوء على هذين المنهجين باعتبارهما ركائز في اتجاهات الكتاب موضع العرض، على ان نشير الى المنهج في كتابات بيكون وديكارت بعد ذلك وكما جاءت في الفصل الثالث من الكتاب.

منهج البحث الاسلامي (ص ٤٣ - ٥٠)

يشير المؤلف في بداية معالجته لهذا الموضوع الى ان علماء الغرب ينكرون دور المسلمين في مجال المناهج، وانهم كانوا مجرد ناقلين للتراث اليوناني وتقديمه الى اوروبا بعد خروجهما من ظلام العصر الوسيط وساعد على هذا اللبس لدى مؤرخي الغرب ان مناطق الاسلام وعلمائه لم يفرّدوا بحوثاً خاصة لدراسة المناهج، وانما اكتفوا باتّباع المنهج العلمي فجاءت كتاباتهم متضمنة لخطوات تلك المنهج دون الاشارة اليه صراحة.

وقد بين المؤلف (ص ٤٤) ان اغلبيّة مفكري الاسلام قد رفضوا منهج ارسطو القائم على الاستنباط والقياس المنطقي، وتحولوا الى منهج جديد يقوم على الاستقراء أي الاعتماد على الممارسة العملية والتجربة، وخلافاً للفكر اليوناني، يسعى العرب المسلمون للتوصل الى الحقيقة بالانتقال من الجزئي للوصول الى الكلي مع كشف الروابط بين الاشياء وان هذا المنهج التجريبي هو المعبر عن روح الاسلام ليس كمذهب وجودي او فلسفي وانما كوضع من اوضاع الحياة العملية التي تنكر النظر والفكر المجريين (ص ٤٥).

منهج ابن خلدون (ص ٥١ - ٨٢)

لعل اسهام المؤلف هنا هو أكثر اسهاماته اصالة. ولاغرو فالمؤلف قد سبق ونشر كتاباً كاملاً عن النظرية السياسية لابن خلدون (باللغة الانجليزية) (دار نشر بريل، لايدن، هولندا، ١٩٦٧). كما ان للمؤلف بحثاً باللغة العربية عن منهج ابن خلدون في علم العمران. وقد نشر هذا البحث في مجلة مصر المعاصرة، نيسان/ابريل سنة ١٩٧٠.

وعن منهج ابن خلدون، يذهب المؤلف الى انه يعتبر ظاهرة جديدة بالاهتمام بين المناهج العلمية لكبار المفكرين الذين عرفتهم البشرية ابتداء من ارسطو حتى ديكارت.

وقد رأى المؤلف، قبل تحليله لمنهج ابن خلدون، ان يتعرض لبعض المحاولات والدراسات التي تناولت مقدمة ابن خلدون من زوايا سياسية وتاريخية واجتماعية وفلسفية ومنطقية وأبرز اربعة اتجاهات رئيسية في هذا الشأن، (ص ٥٢ - ٥٥): اولها الاتجاهات التي غالت في تقدير الجانب العلماني في منهجه (كامل عياد وأروين روزنتال). والاتجاه الثاني الذي حاول التقليل من جدة واصالة المنهج الخلدوني حيث اقتبس المستشرق الأمر يكي «هاملتون جب» بعض فقرات من كتابات ابن تيمية حول ضرورة الاجتماع الانساني وعلق عليها بأن ابن خلدون لم

يفعل أكثر من إعادة ترديد تلك الآراء بإسهاب وبقدرة أكبر من الدقة بواسطة استعمال نظريته في العصبية. أما الاتجاه الثالث والذي يمثلته دكتور محسن مهدي فقد اعتقد خطأً في رأي المؤلف - ان ابن خلدون سار على نهج الاغريق وتابعهم من فلاسفة الاسلام وخاصة ابن رشد. اما الاتجاه الرابع للدكتورين «أروين روزنتال وعلي الوردي» فهو يصف منهج ابن خلدون بأنه لا يمكن وضعه بسهولة في الاطار المعروف للعصور الوسطى كما انه من الصعوبة بمكان اعتباره بشكل حاسم كمفكر مثالي أو مفكر مادي. وبسبب اسلوبه العلمي المبتكر وثروة الافكار السياسية التي خلفها، اعتبر روزنتال ابن خلدون ابو علم السياسة الحديث. ويحبذ المؤلف الاتجاه الرابع ويراه أقربها الى التحليل السليم.

المنهج في كتابات بيكون وديكارت (ص ٨٥-٩٢):

اشار المؤلف الى ان بيكون (١٥٦١-١٦٢٦) هو أول فيلسوف أوروبي حديث يضع اساس المنهج التجريبي الجديد حيث اعتمد الاستقراء منهجاً لبحثه أي انه تخلى عن التفكير القياسي الصوري لأرسطو وأحل محله الملاحظة والتجربة. ثم اشار المؤلف الى الفيلسوف الفرنسي ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠) باعتباره صاحب المنهج العقلي في الفلسفة الأوروبية الحديثة، وعلى اعتبار ان الفلسفة هي علم العلوم ثم اشار الى قواعد ديكارت وهي اليقين والتأليف والتركيب والاستقراء التام.

ثالثاً: المفهوم الليبرالي ومناهج البحث

في تقديمه لهذه المناهج أشار المؤلف كمنهج التحليل سواء منهج مستقل أو بارتباطه بالمناهج الأخرى كأن يقال التحليل الكمي والتحليل الكيفي والتحليل المقارن بدلاً من المنهج الكمي أو الكيفي أو المقارن، ثم اشار للمناهج الاستقرائية والاستنباطية والمنهج المقارن.

رابعاً: المفهوم الماركسي لمناهج البحث

يذهب المؤلف في البداية الى القول بان الماركسية لا تعترض على استخدام مدخل أو آخر أو حتى عدة مداخل في البحث كما انها لا تعترض على تبني احد المناهج العلمية السابق الإشارة إليها في المفهوم الليبرالي كالتحليل أو المنهج الكمي أو الكيفي أو الاستقرائي أو الاستنباطي أو المقارن (ص ٢٥٥). ولكن المؤلف يتبع ذلك بالقول بان «الخلاف المنهجي» بين الماركسية والليبرالية ليس خلافاً سطحياً

حول انتقاء مدخل أو أكثر أو اختيار منهج دون آخر بقدر ما هو خلاف جوهرى حول موقف كل منهما من العالم والوجود وشكل الطبيعة ومغزى قوى وعلاقات الانتاج في المجتمع. ثم يتناول المؤلف بعد ذلك بشيء من التفصيل كلا من المنهج الجدلي المثالي والمنهج الجدلي المادى.

خامسا: البحث العلمى فى السياسة (ص ٢٧٧- ٢٨٥)

يؤكد المؤلف فى بداية عرضه للموضوع عن العلم والمنهج أن أكثر المناهج تقدما وعلمية ما هى الا ادوات مساعدة فى يد الباحث وليست بديلا للذكاء وصنق الحس اللازم فى طرح الاسئلة الملائمة وإدراك كنه علاقة ما لم يفتن اليها عالم من قبل (ص ٢٧٧). ثم يعدد المؤلف شروط ارتفاع المعرفة الى مرتبة العلم (حيث يشتمل العلم على معرفة منهجية ذات صفة عامة و يمكن التأكد من صحتها)، و ينهى المؤلف كتابه بشرح مختصر لكل من المفاهيم الثلاثة التالية: التحقيق من صحة المعرفة/ ومنهجية المعرفة والشمول والعمومية/ ثم اشارة لخطوات المنهج العلمى دون تفصيل لهذه الخطوات.



التاريخ

من إلى مجلة العلوم الاجتماعية

الموضوع : طلب اشتراك

ارجو اعتماد اشتراكى / تجديد اشتراكى فى () نسخة لعام ()

الاسم

العنوان الكامل

☐ ارجو ارسال القائمة للسعيد

☐ مرقق شيك

جامعة الكويت ، ص.ب ٥٤٨٦ ، ت ١٨٨/٢٧٣ - ٥١
الكويت

ارمين شوبن، القات : تاريخ واستعمال المكيف في الجمهورية العربية اليمنية (فيز بادن: ١٩٧٨)

Armin Schopen, *Das Qat: Geschichte und Gebrauch des Genussmittels Catha Edulis Forsk. in der arabischen Republik Jemen* (Franz Steiner Verlag, Wiesbaden 1978)

د. حيدر ابراهيم علي *

يقع الكتاب في ٢٧٩ صفحة بما في ذلك الملاحق وهو اسلسا رسالة دكتوراة في الاثنوغرافيا لجامعة فرانكفورت بالمانيا الاتحادية. وقد اعتمدت مادة الكتاب على بحث ميداني. امتد لثمانية شهور (اغسطس ١٩٧٤ - مارس ١٩٧٥) اقام خلالها المؤلف في صنعاء كما زار مدنا اخرى في اليمن. ويحتوي الكتاب على ستة فصول، وملاحق لقصائد ورسائل عن القات باللغتين الألمانية والعربية، ومجموعة من الصور:

يصف المؤلف في الفصل الاول جغرافية اليمن ثم يدخل من خلالها في الفصل الثاني للاقتصاد اليمني رابطا بين التقسيمات والتكوينات الجغرافية وبين مقومات الاقتصاد. فللمرتفعات والسهول مناطق صالحة للزراعة خاصة باستعمال المدرجات وتطوير الري الصناعي. ولليمن في مجال السدود تاريخ وتقاليد كسب مارب الذي شيد في القرن الثامن قبل الميلاد وانهار بين عامي ٥٤٢ - ٥٧٠ ميلادية ويعتبر اقدم سد في التاريخ. (١)

يهتم المؤلف بإمكانية اليمن الاقتصادية ذاكرا ان مساحة اليمن هي ٢٠ مليون هكتار المستثمر منها فعليا حوالي ٧,٥٨٪ اي ١,٥١٥ مليون هكتار والممكن استغلاله فعليا ١٠٪ اي حوالي ٢ مليون هكتار. ويعطي المؤلف جداول واحصاءات للأراضي المزروعة حسب توزيع المحافظات وطرق الري المستعملة، ولإنتاج الزراعي عام ١٩٧٤/٧٣. ثم يشير الكاتب لموضوع بحثه اذ يأتي القات كمحصول في المرتبة الثانية بعد الحبوب مباشرة. واذا أسقطنا مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب سوف يحتل القات ٤٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة (ص ٢٨). ويختم المؤلف الفصل الثاني باعطاء لمحة عن نظام الملكية وبالذات الخاصة، في اليمن.

خصص المؤلف الفصل الثالث للسكان حيث يقسم ملايين نسمة حسب الانتماء الطائفي والتراتب الاجتماعي ويخلص المؤلف الى ان المجتمع في اليمن، نتيجة للانغلاق والعزلة الطويلة التي عاشها ولم يعرف هجرات الى داخله بل العكس الى الخارج، اخذ شكلا سكونيا ثابتا لحد ما. ويمكن تقسيمه حسب معطيات ومجموعات دينية واجتماعية واضحة محددة. والحركة الاجتماعية

* استاذ مساعد الاجتماع بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

ضعيفة نتيجة لشدة قبضة الحكم الزيدي السابق ورفضه لكل التأثيرات الخارجية، وقوة النظام السياسي. الشيوعي (الديني) الذي اخذ شكلا جامدا نسبيا مكن من استمرارية التقاليد وللؤسسات العتيقة وكرس انعزال فئات كبيرة وسيطرة فئة قليلة عليها.

وحسب العقيدة او الطائفة الدينية يعتبر المجتمع اليمني مجتمعا اسلاميا خالصا عدا اقلية يهودية كانت في صعدة وغادرت اليمن عام ١٩٥٠. وبالتالي ينقسم المجتمع الى زيود ومنهم الاسرة الحاكمة حتى ١٩٦٢ و يبلغون ٤٤% من السكان، ثم الشافعية ويمثلون ٤٥%، والبقية اسماعيلية. (٢)

اما الفئات الاجتماعية فهي ست مجموعات حيث تأخذ اعلى فئة (السادة) وادنى فئة (الاخدام) طابع الفئة للفقلة. والسادة هم الارستقراطية الدينية التي ترجع نسبها لابناء علي بن ابي طالب، وكانت الامعة مقصورة عليها ومازال افرادها يحتلون المناصب العليا فمنهم كبار ملاك الاراضي وغالبية العلماء والقضاة كذلك الاكاديميون والخريجون. ويعتبرون هؤلاء انفسهم حماة التقاليد والشرعية ومكانتهم الاجتماعية - السياسية تتناسب طرديا مع علاقة الناس بالدين. وهم يمثلون العنصر المحافظ تجاه العلة ولكن ثرواتهم تمكنهم من حياة حرة يتمناها العامة، لذلك ليس من المستغرب ان يتقمص العامة سلوك السادة في جلسات القات.

يأتي بعد ذلك القبائل ثم الفلاحون ويمثلون ٨٠% ثم سكان المدن او «اهل السوق». وفي اسفل الهرم الاجتماعي يأتي الاخدام وهم سمر البشرية من اصل اثيوبي جاءوا الى اليمن منذ القرن السادس ولا يحق لهم امتلاك الاراضي او العمل عليها ولا ممارسة الصناعة والعمل اليدوي لذلك يعملون كحمالين وعمال موانئ وطرق، ومنهم احيانا راقصون ومغنون. ويسكن هؤلاء جميعا في منازل التناك او عيش منفصلة خارج المناطق السكنية.

في الفصل الرابع، يبدأ المؤلف معالجة الموضوع الرئيسي بوصف القات ويذكر انه معروف في كل الشاطيء الشرقي لافريقيا من اثيوبيا حتى مدينة الكاب (جنوب افريقيا). وقد ذكر البيروني والسمرقندي وجود القات في تركستان وأفغانستان ويظهر انه استبدل بالحشيش (ص ٤٤). ولأول مرة يأتي اسم القات في كتاب لنجيب الدين السمرقندي (المتوفى عام ١٢٢٢) واعتبره عقارا طبيا في اواسط اسيا. ولكن من الصعب اثبات انتقاله من هناك الى شرق افريقيا والراجع انهم توصلوا اليه عن تجربة خاصة وذاتية.

أول مرجع مكتوب عن وجود القات في اثيوبيا عثر عليه في يومية باللغة الحبشية ترجمها ديلمان. ويذكر للمقر يزي (١٣٦٤ - ١٤٤٢) في كتابه «الانام باخبار من بأرض الحبشة من ملوك الاسلام» ان سكان احدى المناطق (محافظة شوا الحالية)

يزرعون الى جانب قصب السكر نباتا يسمى القات ليس له ثمار ولكن يعضفون اوراقه التي تشبه اوراق صغار اللارنج وهو ينشط الذ اكرة حيث يسترجع الانسان ما نسي ويشعر بالنشوة ولكن يقلل الشهوة للكل والجنس والنوم. (٢) يتضح من هذا ان القات كان معروفا منذ فترة قبل هذه الكتابات. ومن اثيوبيا اخذ طريقه الى اليمن، ولكن متى؟ في رواية وجدت طريقها الى الادبيات الاوربية تقول ان ذلك تم خلال الغزو الحبشي (٥٤٠ م). ولكن هذا التاريخ يبدو مبكراً وذلك لعدم ورود ذكره في المصادر العربية لا عند الاصطخري في «المسالك والممالك» (سنة ٩٥٠) ولا ابن حوقل في «صراط الارض» (١٩٧٧) رغم وصفهم لمنطقة تهامة. ولم يذكره المقدسي في «احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم» (١٨٨) رغم تجواله في اليمن، ولا الحمداني في وصفه الجزء العربية ووطنه اليمن عند ذكره لانواع النباتات في اليمن. (٤)

في رواية اخرى ان أحد الاولياء في زيلع (جنوبي جيبوتي) ويدعى ابراهيم او زار بيتا اتى من حضرموت لنشر الاسلام في اثيوبيا واصبح مدمنا للقات وادخله اليمن عام ١٤٣٠/٢٩ (٥) وعن ورود ذكر القات في هذه الفترة يرجع المؤلف لكتاب الجزيري «عده الصفوة في حل القهوة» حيث يقول ان علي بن عمر الشاذلي ادخل استعمال القهوة ومشروبات القات (اي القهوة القاطية أو الكفتا) وانتشرت حتى عدن. (ص ٤٨) ويورد المؤلف ايضا رواية ثالثة عن العمري من سفره «مسالك الابصار في محالك الامصار» تقول بدخول القات في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر. وفي مخطوطه ابن حجر الهيتمي نقل عن ابن كبان (١٣٧٤ - ١٤٣٨) تزكية للقات - رغم عدم وجود الاصل - فهو لا يسرد تجربة ذاتية مع القات ولكن يذكر روايات شفوية ومكتوبة عن القات وهذا يعني انه يعالج شيئا موجوداً اصلاً قبل هذه الكتابات والروايات.

في الأدبيات المعاصرة يذكر بعض الكتاب شواهد على وجود القات في القرن الثالث عشر. فالشاعر عبد الله البردوني يقول ان ابن علوان من شعراء القرن الثالث عشر استعمل القات كبديل للنبيذ وتركه. (٦) وعند قاسم غالب احمد ان اول المعلومات القات بخية عن انتشار القات انتنا من شعر الشيخ المصراوي الذي عاش في القرن الثالث عشر وعن استعماله خاصة عند العلماء والصوفية. (٧) ومع ان بعض الرحالة كابن بطوطة وابن الجاور. في رحلاتهم لليمن، لم يذكروا النبات واستعماله ولكن هذا لا يتناقض مع المعلومات السابقة لان القات كان مقصوراً على الصوفية والعلماء ولم ينتشر بين العامة حتى يعرفه او يصادفه الرحالة والكتاب كظاهرة عامة.

خلاصة القول أن معرفة القات في اليمن تمت بعد اسلام المرتفعات الحبشية في النصف الاول من القرن ١٢. ويرى المؤلف ان المبشرين المسلمين عمموا تجربة

القات بين اخوانهم في اليمن كنوع من الوصفة السرية لكي يتمكنوا بواسطتها من تخفيف الالتزامات الدينية. ويمكن تفسير ذلك بتحرير الخمر عند السلميين.

وحسب ما أورده البردوني، كان اتباع الصوفية والعلماء هم أول من عرف تأثير القات. وهو عند هم هبة من الله للمتعة ومن خلاله تتكثف التجربة الروحية. وكما يقول احمد العقيل

تشاهد امورا من غريب معروف من الحضرة العليا تأتيك ترفل (ص ٢٤١)

وترتفع مكانة القات عندهم حيث تقرب قوته الكامنة من الله. وتقول اسطورة ان الخضر اتي بالقات من جبل قاف واعطاه لذي القرنين (الاسكندر) قوتاً لا تقيء اليمن ولذا لك قصر على الاتقياء (ص ٥٢). ويتسفيد المؤلف من الشعر كثيراً في هذا الموقع لاثبات حقائق اجتماعية مثل حصر القات بين السادة لقر بهم من الله وابعد العامة. وهذا يدعمه سبب اقتصادي جعل الاغنياء هم اكثر المستمتعين بالقات لقلّة كمياته وارتفاع تكلفته. ويعقد المؤلف مقارنة بين اسعار القات والاجور نقلا عن قانون صنعاء للصباغي الصادر في القرن الماضي.

ومع تدهور الاقبال على شراء البن اليمني بسبب قيام مناطق جديدة بزراعة البن لكي يكفي حاجة السوق الاوربية، يضاف لذك اسباب محلية كاحتكار البن على يد الشريف ابن عريش ثم مجيء الاحتلال العثماني، كل هذا تسبب في تقلص زراعة البن وازدادت زراعة القات الذي ينمو في نفس مناخ البن مع عدم حاجته لعناية اكثر واهتملم مثل البن. ونتيجة لانتشار القات اصبح في مقدور المواطن العادي الحصول عليه، ولكن هذا لم يقلل امتيازات الاغنياء بحصولهم دوماً على الانواع الجيدة. ومع اختلاف الاهداف، كما يقول المؤلف - فالطبقات العليا تتعاطاه للاستمتاع والبهجة ولكن العامة تستعمله بقصد ان ينشطهم للقيام بالاعمال الصعبة بطريقة احسن. وحسب تقدير المؤلف يتعاطى القات ما لا يقل عن ٩٠ - ٩٥٪ من الناس هناك (ص ٦٠).

وفي الصفحات التالية، يعطي الكاتب وصفاً لزراعة القات وانواعه وتسمياته وطرق زراعته واحسن الاوقات لذك وقطفه وحزمه واسعاره المختلفة التي تعتمد على دخول المشترين وبالتالي لكل فئة اجتماعية مستوى معين من القات. اما في الجزء الخاص باستعمال القات فيقرر الكاتب ان طرق استعماله مختلفة وتعتمد على الظروف المحيطة، لكن اكثرها انتشاراً هو مضغ القات. وهناك من يستعمله مغلياً كالشاي أو مهندات للمعدة وللعالج عامة. و يورد المؤلف كذلك خصائص القات الكيميائية والطبية. اما آثاره فتعتمد على الكمية والنوع والاستمرارية. فالكميات القليلة، وفي فترات متقطعة، قد تسبب نوعاً من النشوة والابتهاج والانطلاق في الحديث دون خجل ورغبة في الجنس والعمل وتقل معه

الحاجة للنوم والطعام غير ان الكميات الكبيرة و بطريقة منتظمة تسبب آثارا واعراضا معاكسة تملأ مثل النرفزة وعدم النوم والتهويم الخيالي وعدم القدرة على العمل وتسبب نوعاً من التبدل والخمول الذهني. اما عضويا فالقات هنا يرفع ضغط الدم والقلب ويضر بالرئة. ومن وجهة النظر اليمينية، يمر الشخص بعد تناول بمراحل عدة مثل التنبيه ثم التراخي ثم مرحلة القلق النفسي ويتميز بالصمت والوجوم والشرد الذهني واخيراً يأتي رد الفعل ويصاب الشخص بصداع وارهاق الاعصاب والخمول.

في الباب الخامس، ينقلنا المؤلف بطريقة شاعرية الى اجواء القات حين يصف جلسات القات بتفاصيل دقيقة وملاحظة حادة لا يفلت منها طرف متعلق بالجلسة او تكوين المشاركين وشكل الجلسة وطريقة ومكان الجلوس والتناول ويصف مواقيت و اخلاقيات واتييكيت وتوقعات جلسة القات.و يذكر المؤلف ان شتى الموضوعات تناقش في الجلسة. والذي يجلس في المقدمة يدير الجلسة. وقد اعلمه احد مخبريه ان انقلابي ١٩٤٨ و ١٩٦١ خطط لهما بهذه الطريقة. (١٢٨) كذلك تناقش الخلافات ايضا وتشكل لها لجنة للحل و يصدر متصدر الجلسة الحكم. وليس هناك قوانين مسبقة لكل ذلك ولكن الاحداث والمحيط يمكن ان يحددا كل شيء في مجرى الجلسة.

يقدم المؤلف لجلسات القات وفقا لمقولات التحليل النفسي و يعتبر ان الجلسة تعني لكل واحد نوعاً من النكوص. وهو موقف تجديري يمكن الشخص من اطلاق الانا من قيودها حيث يتحلل الشعور بالآخرين ومما قد يفرضونه من ضبط على الفرد، وتتداخل الرؤى و ينهدم الاحساس بالواقع الذي يتبدل بالاحلام والرغبات، وتسقط الحواجز بين الفرد والآخرين، و يظهر شعور بالتوحد يعقبه في نهاية الجلسة شعور بانعدام الامن. ثم ان اساس الجلسات هو التناول الجماعي - القبيلة، والاتصال بالآخرين والارتباط بعلاقات انسانية متبادلة مما يقوى تأثير الجماعة لان العلاقة تتجدد عن كل لقاء وتصبح حميمة وملزمة.

وعلى صعيد آخر يعرض الكاتب المناقشات حول القات و يذكر انها كانت في البداية دينية بحته حول كون القات حلالا ام حراماً. ثم يورد بعض آراء الفقهاء و يقسمهم الى فئتين احدهما زأت ان القات ليس مضراً وبالتالي يعتبر حلالا والاخرى رأت العكس. و يصل المؤلف في تتبعه لهذه المسألة الى ان الفئة الاولى انتصرت في القرن السابع عشر واعتبر القات ليس حراماً. وفي فترات لاحقة نوقش القات حسب الاضرار الاقتصادية والصحية والاجتماعية وبالذات تجد حلا حاسماً للمشكلة ولكنها فشلت في ذلك.

ويختتم المؤلف كتابه بالقول ان ثورة ١٩٦١ جعلت اليمن يتصل بالحضارة العالمية ومنجزاتها وبالتالي حدث تغير مس كثيراً من جوانب الحياة في اليمن

باستثناء القات لأسباب عدة منها ما هو اقتصادي فالقات يعتبر محصولاً نقدياً مربحاً وبخاصة بعد أن احتكر كبار الملاك زراعته وتسويقه. وهذه الطبقة تؤثر على بقاء القات لقيمته الاقتصادية لها. كما أن تناول القات انغرس عميقاً في المجتمع اليمني منذ القرن الرابع عشر وأصبح جزءاً من الحياة الثقافية والاجتماعية كما يظهر من جلسات القات ومضمونها الاجتماعي وما يتبعه من إنتاج أدبي أو مناقشات... الخ. أما مسألة ضرر القات أو نفعه فهذا يعتمد على نوعية القات المرتبطة بدورها بالطبقة الاجتماعية.

وأخيراً فإن الكتاب دراسة اجتماعية رائدة بالنسبة للمكتبة الألمانية إن لم يكن الأوربية عامة. وحتى بالنسبة للدراسات الاجتماعية العربية فهورائد من ناحية موضوعه وأدوات بحثه. فقد درس المؤلف القات من زاوية أنثروبولوجية وجعل القات بؤرة عمله الأكاديمي وعالج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية من خلال صلتها بالقات. وهي ليست دراسة اثنوغرافية - وصفية تقليدية إذ اعتمد الكاتب على الإحصاءات والمقابلات والمشاركة واستفاد من الإنتاج الأدبي كثيراً. ومع ذلك يؤخذ على الكتاب عدم الحاق قائمة بالأبجدية العربية ومقابلها اللاتينية رغم أنه نوه فقط بمراجعته دون أن يورد قائمة بذلك وكان يمكن أن تكون دراسة مقارنة لو أتى بذكر تجربة اليمن الديمقراطي في منع القات وطريقة محاربهه ولكن يبدو أنه قصر دراسته على اليمن الشمالي واعتبر تاريخ الظاهرة مشتركاً.

الحواشي الإيضاحية

(١) Glaser, Reise nach Märib, p.68, (Wien 1413).

تفسير: كتاب رحلة إلى مأرب، (فيينا: ١٩١٣)، ص ٦٨.

(٢) Harold Ingrams, The Yemen: Imams, Rulers and Revolution, London, (٢) 1963, p.33.

(٣) للقريري، كتاب الإسلام. تحقيق ريتك (لين: ١٧٩٠)، ص ١١.

(٤) مرجع المؤلف كتّاب «جنوب الجزيرة العربية حسب وصف الحمداني لشبه الجزيرة العربية»

Sudarabien nach al-Hamdani's "Beschreibung der arabischen Halbinsel."
Leizig, 1442

وطبعة عام ١٩٦٦.

(٥) هو أحد أربعة وأربعين ولياً أوردتهم فاجنر:

Wagner, Ewald: Eine Listeder Heiligen von Harar. in: Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft Bd 123 1973, PP. 269 - 292

(٦) عبدالله البردوني: «القات من ظهوره إلى استعماله» في اليمن الحديث عدد ٢ سنة

١٩٧٢ ص ٤

(٧) غالب أحمد: «القات في أرض القات» في تطوير الخدمات الصحية باليمن ٦٢ - ١٩٦٧ (القاهرة:

١٩٧١) ص ٢٤٦ ومايليها.

الدكتور حسن سيد سليمان، «جنور القضية الارترية»
ابوظبي: مؤسسة الجزيرة للطباعة والنشر ١٩٧٨. ٨٦ صفحة.

د . محرم صالح الحداد

مما لاشك فيه أن إحدى القضايا المصيرية في هذه الأيام هي قضية تحرير
ارتريا والتي لا يمكن فصلها عن قضايا التحرر الوطني في القارة الافريقية والعالم
الثالث بشكل عام. إن بحث ودراسة هذه القضية - جذورها وتطورها - يهدف الى
توضيح معالم تلك القضية منذ ظهورها من النواحي التاريخية والسياسية وتطورها
عبر الزمن.

و يعتبر الكتاب دراسة علمية موضوعية لخلفيات القضية الارترية وتطورها
حتى عام ١٩٦٧. ويشمل الكتاب في تفصيلاته - بالإضافة الى التقديم والخاتمة -
ثلاث نقاط رئيسية هي :-

١ - دراسة الخلفية التاريخية حتى فترة الاحتلال البريطاني لارتريا.

٢ - ظهور القضية الارترية سياسيا.

٣ - جبهة التحرير الارترية والدور الذي لعبته حتى عام ١٩٦٧.

وقد بحثت النقطة الأولى في الفصل الأول في ١٣ صفحة في حين ركز الفصل
الثاني على النقطة الثانية وكتب في ٤٠ صفحة. أما الفصل الثالث فيتضمن النقطة
الثالثة ويقع في ١١ صفحة. وهذا ما يبرز أن الباحث قد ركز على النقطة الثانية وهي
دراسة ظهور القضية الارترية سياسيا وذلك من خلال طرح موضوع مستقبل ارتريا
وصدور قرار الأمم المتحدة الخاص بإنشاء النظام الفدرالي بين ارتريا واثيوبيا.

وقد أظهر الفصل الأول أن شعب ارتريا مزيج من (الحاميين) و
(الساميين) العرب وهم مؤلفون من مسيحيين ومسلمين ويتكلمون اللغتين
العربية والتجينية. وقد تناول المؤلف تاريخ ارتريا القديم وقيام مملكة اكسوم
الشهيرة قبل القرن الرابع قبل الميلاد ودخول الاسلام اليها. كما تعرض الدكتور
سليمان للتاريخ الحديث لارتريا والذي يبدأ بوقوعها تحت الاحتلال التركي في عام
١٥٥٧م والادارة المصرية التركية لارتريا في عام ١٨٦٩ والتي استمرت حتى
الاحتلال الايطالي لارتريا في عام ١٨٩٠ وصدر مرسوم من ملك ايطاليا يعلن فيه
تسمية ارتريا بهذا الاسم. وفي عام ١٩٤١ بدأ الاحتلال البريطاني لارتريا بدخول
القوات البريطانية بمساعدة حلفائهم اليها واستمرت الادارة البريطانية لارتريا
حتى عام ١٩٥٢.

• استاذ مساعد يقسم ادارة الأعمال في جامعة الكويت (سابقا)

وقد استطاع الباحث بتناوله لهذا الجزء الخاص بالخلفية التاريخية اظهار الارتباط الوثيق بين التاريخ القديم والحديث لارتريا والسودان. وقد أظهره فيما يلي:-

أ - باستثناء الاحتلال الايطالي لارتريا، مر البلدان بالمراحل التاريخية نفسها فيما يتعلق بهجرات السكان وقيام الممالك ودخول العرب والاسلام ثم فترتي الاحتلال التركي المصرى والاحتلال البريطانى برغم اختلاف التواريخ بتلك المراحل.

ب - ان شمال كل من ارتريا والسودان مرتبط بالحضارة العربية والاسلامية بينما يرتبط جنوب كل منهما بالديانة المسيحية وبعنصر مختلف عن الشمال (العنصر الزنجى في السودان والحبيشي في ارتريا).

كما أظهر الباحث الدور الكبير الذى لعبه الاحتلال الايطالى في ابراز ارتريا للوجود من خلال تسميتها وتحديد حدودها ونظامها الادارى مع ربطها بالعالم الخارجى، فهى وحدة جغرافية مستقلة داخليا ومنفصلة عن اثيوبيا، وأنه ليس لاثيوبيا حق تاريخي على ارتريا حيث:-

أ - لم تؤثر اثيوبيا بأى مؤثرات حضارية في تاريخ ارتريا القديم والذى ارتبط بالفتح الاسلامى.

ب - لم تحكم اثيوبيا أى جزء من ارتريا ماعدا منطقة الهضبة في عهد مملكة تجراى قبل دخول الايطاليين الى ارتريا، كما أنها لم تطالب بارتريا الا بعد عهد الاحتلال البريطانى عندما طرقت موضوع مستقبل ارتريا.

فيما يتعلق بالفصل الثانى وهو ظهور القضية الارترية، أوضح الباحث أن تلك ارتباط بنمو الوعي السياسى في ارتريا في عهد الادارة البريطانية حيث ظهر حزب الوحدة والذى نادى بالوحدة مع اثيوبيا وقوى نفوذه في عام ١٩٤٦ بمساعدة اثيوبيا. ثم تكون حزب الرابطة الاسلامية عام ١٩٤٦ ليبحث مستقبل ارتريا والذى عارض الوحدة مع اثيوبيا ودعا الى استقلال ارتريا بعد فترة محددة تكون فيها ارتريا تحت وصاية دولية يوافق عليها مجلس الوصاية في منظمة الأمم المتحدة، ولم يؤيد هذا الحزب الراى البريطانى بتقسيم ارتريا بين السودان واثيوبيا. كما ظهر الحزب التقدمي الحر على ايدي مجموعة من المسيحيين أيدت حزب الرابطة الاسلامية في المطالبة بانفصال ارتريا عن اثيوبيا.

وبالتالى فقد كان هناك حلان مقترحان لموضوع مستقبل ارتريا:

الأول : الاستقلال اما فورا أو بعد فترة وصاية.

الثانى : الوحدة جزئيا أو كليا مع اثيوبيا.

ولقد اعترض على الحل الأول كل من اثيوبيا وكتلة الاحباش المسيحيين داخل ارتريا، كما اعترض على الحل الثانى كل من حزب الرابطة الاسلامية

والحزب التقدمي الحر.

ولم تحسم قضية مستقبل ارتريا الا بعد تدخل الدول الكبرى الاربعة (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، وفرنسا) ورفع الامر الى الامم المتحدة التي قررت -بعد ارسال بعثتها الاستطلاعية لارتريا -اتخاذ حل وسطي بين الحلين السابقين وهو الاتحاد الفدرالي بين ارتريا واثيوبيا. وقد تم فرض هذا الحل على ارتريا في كانون الاول ديسمبر عام ١٩٥٠ ونفذ هذا القرار في ايلول سبتمبر عام ١٩٥٢ حيث اصبحت ارتريا دولة مستقلة اتحادية تحت التاج الاثيوبي المشرف على الشؤون الخارجية والدفاع والمالية.

وقد اوضح الباحث في دراسته أن هذا الحل الذي بدأ تطبيقه في عام ١٩٥٢ قد احتوى على مخاطر كثيرة لأنه:

- أ - اعترف ضمنيا بما سمي بحقوق ومطالب اثيوبيا التي تستند على أسباب جغرافية وتاريخية واقتصادية وخصوصا حاجتها الى منفذ مناسب على البحر.
- ب - جعل سيادة الاتحاد الفدرالي تحت التاج الاثيوبي.
- ج - جعل الحاكم العام الاثيوبي يمثل الامبراطور في ارتريا.

وفي اوضح الباحث أن اثيوبيا ارادت أن يكون الاتحاد الفدرالي تحت سيطرة الامبراطور الكاملة من الناحية التطبيقية وسعت لضم ارتريا وجعلها ولايه أو محافظة تابعة لها. وقد استخدمت اثيوبيا في ذلك شتى الوسائل مثل انزال العلم الارتري عام ١٩٥٨ والغاء الاتحاد الفدرالي في تشرين ثاني نوفمبر عام ١٩٦٢ والغاء البرلمان والحكومة الارتريين واللغتين الرسميتين للشعب (العربية والتجريدية) خلافا لرغبة الشعب الارتري وقرار الامم المتحدة. ولذلك فإن الباحث يعتبر المشكلة الارترية وليدة قرار الامم المتحدة، والانتهاك التدريجي للاتحاد الفدرالي من قبل الحكومة الاثيوبية والذي تولد عنه في النهاية الغاؤه التام. وهذا ما حول الاتجاه الارتري نحو الانفصال عن اثيوبيا بدلا من البقاء معها تحت قيود الاتحاد المزيف. ونتيجة للسياسات الاثيوبية الخاصة بانهاء النظام الفدرالي وضم ارتريا لاثيوبيا كولاية تابعة لها، قام نشاط سياسي ودبلوماسي ملحوظ من قبل بعض الوفود الممثلة للشعب الارتري ومن قبل الطلاب وكذلك من قبل جبهة التحرير الارترية التي ظهرت في ١٩٦١/٩/١ عن طريق المذكرات التي بعثت بها الى وفود هيئة الامم المتحدة والى المنظمات الاقليمية موضحة لها ابعاد القضية الارترية ومطالبة الشعب الارتري بحزبه واستقلاله.

وقد اهتم الباحث في هذا الفصل أيضا باظهار المناظرة في الاتجاهات السياسية بين ارتريا والسودان في عهد الاستعمار البريطاني. فكما حدث بالسودان بالنسبة لظهور اتجاهات الوحدة مع مصر (الحزب الوطني

الاتحادى) والاستقلال التام (حزب الامة) فقد ظهرت في ارتريا الاتجاهات نفسها وهى الوحدة مع اثيوبيا (حزب الوحدة) والاستقلال (الرابعة الاسلامية والحزب التقدمى الحر).

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة وهى ظهور جبهة التحرير الارترية والدور الذى لعبته حتى عام ١٩٦٧، أوضح الباحث مبادئ وأهداف الجبهة ونشاطاتها المختلفة وموقف اثيوبيا منها وتطور الاحداث حتى عام ١٩٦٧.

فنتيجة للسياسات الاثيوبية الخاصة بضم ارتريا لاثيوبيا وعقب تزايد سياسة القمع والارهاب، تحولت القضية الارترية من قضية سياسية ساهمت الامم المتحدة في ايجاد حل لها عام ١٩٥٠ الى قضية تحرر وطنى بقيادة جبهة التحرير الارترية، حيث شعر الارتريون أن الحل الوحيد لجابهة هذه السياسات هو الحل العسكرى. ولكن جبهة التحرير الارترية لم تهمل - بجانب اتباعها لهذا الاسلوب - اللجوء الى الاساليب السياسية والدبلوماسية كما أوضحنا سابقا، فقد نشطت الجبهة على صعيد شرح ابعاد القضية وكسب التأييد الداخلى لها من خلال التعبئة العامة للشعب الارتري وكذلك التأييد الخارجى لها من خلال مذكرتها واتصالاتها بالمنظمات الاقليمية والدولية.

ومنذ عام ١٩٦٦، تمادت اثيوبيا في سياستها العدوانية ضد الارتريين، مما أدى بدوره الى ظهور قضية اللاجئين الارتريين في السودان عام ١٩٦٧ ودخول القضية مرحلة أخرى جديدة، وقد ابرز الباحث هنا وجه الشبه الكبير بين قضية ارتريا وقضية فلسطين وظهور جبهتى تحرير ارتريا وتحرير فلسطين. كما ابرز أيضا وجه الشبه بين اثيوبيا واسرائيل من حيث خرقهما قرارات الامم المتحدة واتباعهما سياسة التوسع الاقليمى وتشريد السكان من ديارهم ومن حيث الصلات القوية والتعاون التام بين حكومتيهما.

واختتم الباحث الدراسة بالقول بأن قضية ارتريا أصبحت بذلك تهم السودان في المقام الأول. وبالتالي يقع على عاتقه - وبالتضامن مع بقية الدول العربية - مسئولية السعى الجاد لاجاد الحل المناسب والعادل للقضية الارترية بأكملها بما فيها مشكلة اللاجئين الارتريين.

وبوجه عام يمكننا ذكر التحفظات التالية على هذه الدراسة:-

الإنعاط الباحث أهمية للمتغيرات الدولية وكيفية تأثيرها على ارتريا واتباعها السياسية والاقتصادية والثقافية. فالمعروف أن موازين القوى بالعالم

تختلف من وقت لآخر، وأنه باختلاف تلك الموازين، فإن الدول الكبرى تتجه نحو إعادة تقسيم المستعمرات فيما بينها. وهذا ما يؤثر على تبعية دول العالم الثالث (ومنها ارتريا) من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثانياً : ان لارتريا موقع استراتيجي بالغ الأهمية (شرق أفريقيا وجنوب السويس) تعتبره الدول الاستعمارية وحلفاؤها أساساً في سياستهم الاستعمارية لتهديد شعوب المنطقة المحيطة كلها. فلقد أقامت أمريكا على سبيل المثال قواعد لها في ارتريا كما أقامت إسرائيل بعض قواعد الرادار بالإضافة إلى قواعد للتدريب العسكري هناك.

لذلك فإننا نعتبر أن قضية تحرير ارتريا من الاحتلال الاثيوبي والقواعد الامريكية والاسرائيلية وسائر مظاهر النفوذ الاجنبي (الاقتصادي والسياسي والثقافي) جزءاً لا يتجزأ من قضايا التحرر الوطني بالعالم ولا يمكن فصلها عنها. وعليه فإننا نعتقد أن الباحث لم يكن موفقاً حين وضع مسئولية إيجاد الحل المناسب والعادل للقضية الارترية على عاتق السودان بالتضامن مع الدول العربية فقط

- فمثل هذه القضية يجب أن تركز في إيجاد الحل العادل لها على :
- أ - الجهود الذاتية للقوى التقدمية الارترية بالدرجة الأولى.
 - ب - مساعدات كل دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية والتي تحررت من التبعية السياسية للدول الاستعمارية.
 - ج - تعضيد الحركات الثورية والتقدمية في العالم.
 - د - مساعدات الدول الاشتراكية لقضايا التحرر الوطني (مساعدات عسكرية واقتصادية).

ثالثاً : لم يذكر الباحث وقوع جبهة التحرير الارترية بعد عام ١٩٦٦ في عدد من المشاكل التي أدت لانقسامها. هذه المشاكل يمكن ارجاعها الى دسائس اثيوبية والى خلافات ذات طبيعة قبلية واقليمية. وقد أدى ذلك لانشغال جبهة التحرير الارترية في محاولة حل هذه المشاكل على حساب المهام الأساسية في قضيتها العادلة لتحرير ارتريا من الاحتلال الاجنبي والاستقلال.

رابعاً : لم تشمل الدراسة على أي من الخرائط الجغرافية والتي تعتبر ضرورية لظهور التطور التاريخي والاقليمي والتبعيات وخصوصاً في هذه الفترة التاريخية الكبيرة من القرن الرابع قبل الميلاد وحتى القرن العشرين (١٩٦٧).

وبالرغم من هذه التحفظات فيمكننا ذكر الحقائق التالية:
أولاً : استطاع الباحث ان يقدم أول دراسة علمية توضح خلفيات القضية الارترية من النواحي التاريخية والسياسية والكفاحية، حيث لم يكن هناك حتى ظهور هذا الكتاب أى دراسة علمية موضوعية عن تلك القضية والتي تعتبر من القضايا المصيرية الهامة. وبالرغم من ندرة المراجع المتاحة، اعتمد الباحث في دراسته على الصحف والمجلات ومطبوعات جبهة التحرير الارترية كما اعتمد ايضا على زيارته لمعسكرات اللاجئين الارتر بين بكسلا والتي تعتبر بمثابة دراسة ميدانية. ولم يذكر الباحث بشكل مباشر او غير مباشر أى مراجع ايطالية والتي نعتقد بإمكانية وجودها.

ثانياً : كان اختيار فترة دراسة المشكلة والتي تنتهى في عام ١٩٦٧ اختياراً موفقاً من الباحث حيث يفي هذا الاختيار بايضاح الغرض الاساسى من الدراسة وهو توضيح الخلفية التاريخية وربطها بظهور القضية الارترية وتطورها بعد قيام جبهة التحرير الارترية وحتى ظهور قضية اللاجئين الارتر بين في السودان للعالم في عام ١٩٦٧.

ثالثاً : لقد نجح الباحث في ابراز اوجه الشبه بين:
أ - التاريخ القديم والحديث لارتر يا والسودان.
ب - قضية ارتر يا وقضية فلسطين وظهور جبهتى تحرير ارتر يا وتحرير فلسطين.

ج - اثيوبيا واسرائيل مع حيث خرقها لقرارات الامم المتحدة واتباعهما لسياسة التوسع الاقليمى وتشريد السكان الاصليين وكذلك الصلات القوية بينهما والتعاون التام بين حكومتيهما، وهذا امر منطقي فكلهما يمثل ركيزة للاستعمار في المنطقة لتهديد شعوب المنطقة المحيطة كلها.

وبوجه عام فان هذه الدراسة تعتبر دراسة علمية جيدة.



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

مدير التحرير
عبد العزيز السليمان

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الفنيني

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل اعدادها الى ايدي نحو ١٠٠.٠٠٠ قاري

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

— مجموعة من الابحاث تملأ الشؤن المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار
الكتاب المتخصصين في هذه الشؤن .

— عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناهي المختلفة
للمنطقة .

— ابواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — بيلوجرافيا

— بلخصات للابحاث باللغة الإنجليزية

من العدد : ٤٠٠ نلسا كويها أو ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : لثلاث سنويا دنانير كويتيان في الكويت ١٥ « دولارا امريكيان في الخارج » بلبريد
الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دنانرا كويها في الكويت ٥٠ « دولارا امريكيان في
الخارج (بلبريد الجوي) .

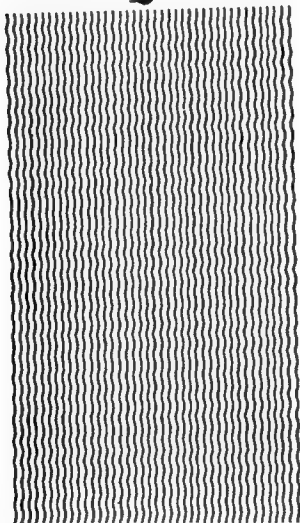
الضوان : جامعة الكويت — كلية الاداب والتربية — الشؤنخ — دولة الكويت

ص.ب : ١٧٠٧٢ (الخالدية)

هاتف : ٨١٦٨٠٧—٨١٦٧٩٦—٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه بلسم رئيس التحرير

مؤتمرات



توصيات مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي

المنعقد ببيعداد بين ٢٤ - ٢٧ ربيع اول ١٣٩٨

الموافق ٤ - ٧ آذار ١٩٧٨

د. محمود محمد الحبيب *

انطلاقاً من ان التفكير والتعبير باللغة القومية من اهم دعائم الاستقلال
الفكري والحضاري والقومي لاية امة من الامم، وايماناً بأن اللغة العربية هي
جامعة كلمة العرب وعماد ثقافتهم بانفسهم ووسيلة وحدتهم القومية،
وإدراكاً لضرورة تضافر الجهود العربية في وضع أسس قوية وموحدة للتعريب
في الجامعات والمؤسسات التعليمية في الاقطار العربية،

وايماناً بشراء اللغة العربية التي وسعت القرآن الكريم والحديث الشريف
والتراث العربي الغني في العلوم والآداب والفنون، وقراراً بطواعيتها وقدرتها على
العطاء العلمي وميزاتها الفذة في الاشتقاق والقياس والمجاز وما الى ذلك،

ونقراً للحقيقة الواقعة في انه لم يكن بيد الاستعمار اداة امضى في بث التفارقة
بين أبناء هذه الامة من حملات التشكيك بصلاحية العربية للحياة والعلم
والدعوات للمنحرفة لاحلال اللغات الاوربية محل اللغة العربية واستخدام الحرف
اللاتيني بدلاً عن الحرف العربي

وإدراكاً للحاجة الملحة الى تشجيع طلبة التعليم العام على الاقبال على
الدراسات العلمية بدلاً من العزوف عنها الى الدراسات الادبية الضيقة، بتعريبه
وتوفير مادته لجماهير شعبنا العربي،

ومع الاقرار بما تستدعيه او تؤدي اليه عملية تعريب التعليم العالي من:

أ- جهود يجب ان تبذل في اعداد الكتاب الدراسي والكتاب للرجع.

ب- صعوبات مرحلية يجدها المدرسيون في الانتقال بلغتهم العلمية من الاجنبية
التي درسوا بها وتعودوا على الالتقاء بها الى العربية،

ج- بعض المشاكل المتعلقة باختيار المصطلح العلمي

وايماناً بأن مثل هذه الصعوبات لا بد لاية امة تعزز بتراتها الحضاري وتتطلع الى
تجاوز التبعية الفكرية ان تجابهها حين تتحول الى التدريس بلغتها،

ومتابعة لخطي التعريب في التعليم العام وفي جانب من التعليم الجامعي في
البلاد العربية،

وتأكيداً لضرورة الانتفاع على الثقافة العالمية بغية استلهاها وتمثلها والمشاركة
في تنميتها،

* استاذ الاقتصاد في جامعة البصرة

وتكاملا مع الجهود التي بذلتها بعض الاقطار العربية والمؤسسات العلمية والتعليمية في نطاق اشاعة التعليم باللغة العربية،

يوصي المؤتمر بما يأتي:

اولا: في حركة التعريب

١- غرس الايمان باللغة العربية وتنمية الاعتزاز بها لدى الطالب في مختلف مراحل دراسته عن طريق تعريفه بقيمتها الحضارية وتاريخها الثقافي واستيعابها للعلوم وطواعيتها للتعليم.

٢- الارتفاع بمستوى تدريس اللغة العربية في المراحل الابتدائية والثانوية بتهديب مناهجها والاعتماد على التطبيقات العملية في تدريسها وتجاوز القواعد الصماء والاستزادة من حفظ الذكر الحكيم والحديث الشريف والنصوص الرفيعة في الشعر والنثر سعيا وراء انزال اللغة من النفس العربية منزلة السليقة.

٣- الاكثار من النصوص العلمية في كتب المطالعة لتقوية الطالب الناشئ في اللغة العلمية ولاغنائها بالمصطلحات تمهيدا للافادة منها في مستقبله العلمي.

٤- العمل على انتشار الفصحى واشاعة استعمالها في التعليم لغة التخاطب تمهيدا لتضييق الشقة بين لغة الحديث ولغة الكتابة.

٥- الاستفادة من وسائل الاعلام في نشر اللغة السليمة على الجمهور، واختيار المذيعين من بين المتكئين من الالفاء الصحيح ولخالهم دورات تقوية في اللغة العربية ليكونوا قدوة للمستمعين، وتطبيق ذلك في مختلف الانشطة والفعاليات الازاعية الاعلامية والفنية.

٦- اتاحة الفرصة للتدريسين الجامعيين الذين اضطرتهم دراستهم للابتعاد عن استخدام اللغة العربية، للعودة اليها والتمرس بها بمختلف الوسائل وتنظيم دورات لغوية يستفيد منها العلميون من اعضاء الهيئات التدريسية والقائمون على الترجمة والتأليف، يراعى في برامجها سبل الافادة من الطرق الحديثة في تدريس اللغات، وتشمل دراسة طرق الاشتقاق والوضع والقياس في اللغة العربية لاستخدامها في وضع المصطلحات.

٧- العناية بالترجمة وذلك بفتح دراسة عليا للترجمة يقبل فيها حملة الشهادة الاولى من الكليات العلمية المتكئون من لغة اجنبية، وكذا لك المتفوقين من خريجي اقسام اللغات الاوربية، لمد حركة الترجمة العلمية بعناصر ذات كفاية عالية، و يمنح المتخرجون منها شهادة جامعية عليا.

٨- تشجيع النشر العلمي في المجالات العلمية العربية مع تقديم ملخصات وافية بلغة اجنبية حية، وتشجيع كتابة الرسائل العلمية في الدراسات العليا باللغة العربية.

٩- تشجيع المؤلفين والمترجمين وواضعي المصطلحات بتخصيص المكافآت المجزية

والجوائز والأوسمة للأعمال المتميزة واحتسابها لأغراض ترقيةاتهم العلمية، والتخفيف من سلطات التدريس عنهم.

١٠- إنشاء مراكز قطرية للتدريب في الوزارات والمؤسسات المعنية بالتعليم العالي تضم اختصاصيين وموظفين لتنسيق عملية تدريب التعليم العالي وتقديم المشورة فيما يتعلق بتنفيذها.

١١- الاستمرار في عقد الندوات القطرية وللؤتمرات القومية الدور به يحضرها المعينون. شؤون التدريب لدراسة قضاياها وتقويم حركته ومناقشة الجديد من اموره.

١٢- تأكيد التعاون العربي في عملية التدريب بتوفير الكتاب العرب لجميع الاقطار العربية وزيادة تبادل الخبرات على النطاق القومي في مجالات التدريس والترجمة والتأليف.

١٣- المسير في تدريب التعليم الجامعي وفق برنامج زمني متصل يشرع بتطبيقه مباشرة على صفوف السنة الجامعية الاولى، ثم على السنة الثانية في العلم التالي، ويستمر كذلك متتابعاً حتى يشمل جميع سني الدراسة الجامعية، وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

١٤- التحذير من سلوك سبيل التردد أو الارتداد أو التأجيل في عملية التدريب بحجة عدم التهيؤ لها لأن التأجيل لن يذلل الصعوبات التي ستبقى قائمة ما بقي التأجيل ولن يزيلها الا اقدام على العملية وبذل أقصى الجهود فيها.

١٥- التحذير من إيفاد الطلبة الى الخارج للتخصص وهم بعد في سن باكورة لم تكتمل معها شخصيتهم وعقيدتهم وثقافتهم وعدم ارسال البعثات العلمية الا بعد الشهادة الجامعية الاولى على الأقل، وذلك لتجنب التفرط ببعض النخبة الصالحة عن طريق الهجرة العلمية.

ثانياً: في الانفتاح على المعرفة الانسانية

١- الارتقاء بمستوى تدريس اللغة الاجنبية في مراحل التعليم العلم لتزويد الطالب بالمهارات الاساسية في تلك اللغة.

٢- تطبيق برنامج قويم لتدريس الطالب الجامعي لغة علمية خلال السنتين الاوليين من الدراسة الجامعية باتباع الوسائل السمعية والبصرية الحديثة تمكنه من المتابعة العلمية ومواصلة الاطلاع على التطور العلمي، وتيسر له اكمال الدراسة والتخصص عند الحاجة، وكذلك تمكنه من نشر الابحاث في المجالات العلمية.

٣- مراعاة لواقع التدريب في المرحلة الراهنة يستحسن تدريس مادة دراسية رئيسية واحدة بلغة اجنبية حية في كل سنة دراسية جامعية وتقديم الامتحان بتلك اللغة، والزام الطالب بحفظ المصطلح الاجنبي في حقل اختصاصه اضافة الى المصطلح

العربي ضمانا لحالة التقدم العلمي والمتابعة العلمية، والزام المؤلفين بوضع قائمة بأخر الكتاب تضم المصطلحات المستخدمة فيه.

٤- انشاء شعب قطرية لترجمة امهات المراجع على ان يتم التنسيق بين الجهود العربية لتجنب الازدواج، والعمل على توفير هذه الكتب للمستفيدين في الوطن العربي، ثم العمل بعد ذلك على انشاء مركز على المستوى القومي للترجمة لتوحيد هذه الجهود

٥- توسيع التبادل الثقافي والعلمي بين الاقطار العربية والبلدان الاخرى.

٦- التوسع في فتح مراكز تعليم اللغة العربية للاجانب في مختلف دول العالم.

ثالثا: المصطلح العلمي في التراث

تكليف الاختصاصيين في حقول المعرفة الرئيسية بمراجعة التراث العلمي العربي وجرده للمصطلحات التي استعملها العلماء الاوائل في مختلف فروع المعرفة لتوفيرها للعاملين في اختيار المصطلح العلمي الحديث ووضعه.

رابعا: في اسلوب اختيار المصطلح العلمي ووضعه

١- تكثيف الجهود في قيام اللجان الجمعية بمعونة خبراء في حقول الاختصاص بوضع مجاميع المصطلحات في حقول المعرفة الرئيسية، ومنح المكافآت الجزئية لهذه الجهود.

٢- العمل على تحقيق مشروعات المعاجم العلمية المتخصصة في فروع المعرفة المختلفة على غرار المعجمات العلمية العالمية، وتفرغ جماعات من العلماء من البلاد العربية لتحقيق ذلك.

٣- الاستهداء بالقواعد العامة التي انتهت اليها المجمع اللغوية في وضع المصطلحات واختيارها، ومنها:

أ- انه لا يشترط في المصطلح استيعاب كل مدلوله العلمي وانما يتخذ لادنى علاقة بذلك المدلول.

ب- مراعاة الاهتمام بالادلول العلمي للمصطلح الاجنبي قبل معناه اللغوي عند وضع مقابله العربي.

ج- تجنب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.

د- تجنب استعمال عدة مصطلحات لمعنى علمي واحد.

هـ- عدم اتخاذ المصطلحات من الفاظ ذات معان ودلالات شائعة ومعروفة.

و- تفضيل المصطلح العربي على المصطلح العرب أو الاجنبي.

ز- تجنب استعمال الغريب من الالفاظ.

ح- عدم اللجوء الى النحت الا اذا دعت اليه ضرورة ملزمة.

- ٤- العمل على اصدار معجم حديث بالعربية على غرار (*Roget's Thesaurus*) مثلاً ليسر للمؤلف والمترجم والكتاب مهمتهم، وتكليف جماعة من ذوي الاختصاص وتفرغهم لاعداده.
- ٥- العمل على دعم اتحاد للجامع العلمية واللغوية توجها نحو مجمع قومي موحد تكون للجامع فروعا له، وذلك ضمانا لتحقيق اللغة العلمية الواحدة، والتزام البلاد العربية بما يصدر عنه من مقررات.

خامسا: في وحدة الكتاب الجامعي:

- ١- بذل جهود متعاونة في الوطن العربي لتنفيذ برنامج محكم هدفه تأليف الكتب المنهجية وترجمتها لتكون جاهزة في اي وقت لسنة دراسية مقبلة في الاقل وفق البرنامج الزمني للتعريب.
- ٢- العمل على توحيد الكتاب الجامعي المنهجي بدءاً بجامعات القطر الواحد ثم على النطاق القومي، لما يحققه ذلك من:
- أ- اختيار افضل الكفايات العلمية في مجالي التأليف والترجمة.
- ب- تركيز الجهود على الاخراج الجيد للكتاب المنهجي شكلا ومضمونا.
- ج- تيسير عملية تعريب التعليم العالي.
- د- توحيد المصطلح العلمي وتجنب تعدده للمدلول الواحد في حقل الاختصاص.
- ان الاخذ بتوحيد الكتاب الجامعي عملية مرحلية هدفها تسهيل البدء بالتعريب ويمكن اتاحة الفرصة للمنافسة العلمية بعد ذلك.



المستقبل العربي

رئيس التحرير د . خير الدين حمسيب

- وحدوية
 - موضوعية
 - مستقبليّة
 - جدولة
- اهتماماتها من المحيط الى الخليج
قراءتها من المحيط الى الخليج

هدفها :

ومي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

ص.ب ٦٠٠١ / ١١٣

بيروت - لبنان

مؤتمّر مراحل نتائج التغيير الحضري في الشرق الأوسط

الدكتوران فيصل السالم • وتوفيق فرح • •

عقد مؤتمّر «مراحل ونتائج التغيير الحضري في الشرق الاوسط» بدعوة من مركز التحليل الاجتماعي في جامعة ولاية نيويورك في بنجهامتون من ١٩٧٧.٩ الى ١٩٧٧.٢٠.

حضر المؤتمّر عدد من المهتمين بمشاكل التغيير الحضري في الشرق الاوسط. وبعد ان قدمت الابحاث في الاسبوع الاول انقسم المؤتمرين في الاسبوع الثاني الى فرق ثلاثة مختصة بمشاكل معينة في التغيير الحضري. ومن أهم الابحاث التي نوقشت هي :

- ١ - هجرة وتكامل سكان الريف في المدينة - للدكتورة نادية حليم سليمان.
 - ٢ - اسباب ونتائج التحضر في الجزائر - للدكتور محفوظ بنون.
 - ٣ - التغيير الحضري ودراسة المرأة في تركيا - للدكتورة دنيز كانديوتي.
 - ٤ - الضبط الاجتماعي في حالات حضرية : نحو حضرة موحدة في المجتمع العربي للدكتور فؤاد خوري.
 - ٥ - التحضر في ايران للدكتور محمد تقي رازخيان.
 - ٦ - الضبط الاجتماعي من خلال التغيير الحضري في منطقة الخليج - للدكتور فيصل السالم والدكتور توفيق فرح.
 - ٧ - التطور والمرأة في المغرب - للدكتورة عالية بغون.
 - ٨ - الهجرة الداخلية - السياسة والتكامل في تركيا - للدكتور اوستن ارغوندير.
 - ٩ - بعض خصائص المجتمع المهاجر الحضري في المغرب - للدكتور فرج ستلمبولي. وبعد نقاش طويل استمر عدة ايام اتفق المؤتمرين على ان يجتمعوا في المستقبل اخذين بعين الاعتبار اطاراً فكرياً موحداً يحتوي على الاتي:-
- ١ - نظره مقارنة شاملة للتغيير الحضري في الشرق الاوسط
 - ٢ - تقدير مدى مرحلة التحضر في الشرق الاوسط من خلال احصائيات عامة للنمو الحضري واسباب الهجرة ومقارنة ذلك بالوضع العالمي.
 - ٣ - مناهج التحضر اخذين بعين الاعتبار دراسات اقليمية كدراسة للمغرب ودراسة لتركيا وايران ومصر ودراسة للخليج العربي.
 - ٤ - انواع ادارة المدن.
 - ٥ - الازمات الحضرية ومشاكل الشرعية.
 - ٦ - استنتاجات علمه حول الموضوعات من خلال نظره مقارنة.

• رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت

• رئيس تحرير مجلة (Journal of Arab Affairs)

الحلقة الدراسية حول واقع الطفل العربي وخاصة الطفل الفلسطيني

• هيام حاتم •

بمناسبة عام الطفل الدولي الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في ٢١/كانون الأول ١٩٧٦ واقتناعاً بأن الطفولة هي صانعة المستقبل، أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً بعقد حلقات دراسية عربية للتعرف على واقع الطفل العربي تخصص واحدة منها لدراسة واقع الطفل الفلسطيني.

عقدت هذه الحلقة في مبنى جامعة الدول العربية ما بين ٢٦/٢٣ أكتوبر - تشرين الثاني ١٩٧٨ وبحضور ممثلين عن ثماني دول عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية، البحرين، الجمهورية التونسية، دولة قطر، الكويت، فلسطين، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية بالإضافة الى عدد من ممثلي المنظمات والهيئات العربية والدولية، ولغيف من الخبراء العرب في مجال الطفولة والشباب . هذا وقد قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية «الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية - ادارة التنمية الاجتماعية، باتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد هذه الحلقة. وقد حددت بنود جدول اعمالها على النحو التالي :

١ - دراسة الظروف البيئية والاقتصادية للطفل العربي مع تحديد الاحتياجات الصحية والتربوية والاجتماعية .

٢ - اعداد دراسة حول مدى تطبيق مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الطفل.

٣ - دراسة حول واقع الطفل الفلسطيني .

بالنسبة للبند الأول، كلفت الأمانة العامة مجموعة من الباحثين باعداد دراسة بدأت بالقاء الضوء على أهمية التخطيط لاحتياجات الطفولة، خاصة وان تربية الطفل وتنشئته وتوجيه مستقبله من الأمور التي يجب ان توليها الدول العربية اهتماماً خاصاً وذلك من خلال وضع خطط للمستقبل بشكل يتلاءم مع متطلبات تربية الطفل ومع احتياجات المجتمع وقد قسمت هذه الدراسة احتياجات الطفل الى قسمين :

أ - احتياجات بيئية واقتصادية .

ب - احتياجات نفسية واجتماعية .

على اساس ان الطفل، كعضو في الأسرة وفي المجتمع، يتأثر بما يسود المجتمع من ظروف بيئية واقتصادية واجتماعية بل وسياسية. وهذا ما يؤكد لنا أهمية عدم اغفال طبيعة هذه الظروف في كل بلد عربي ومراحل التنمية التي تمر بها. وقد بينت إحدى الدراسات في هذا المجال، حجم هذه المشكلة ومعاناة البلاد

• مندوبه مجلة المستقبل العربي في القاهرة

العربية منها، فارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتي أصبحت تغطي على إمكانات وموارد الدول. وما تؤدي إليه من انخفاض في مستوى المعيشة وانعكاسات ذلك الخطيرة على الأجيال الناشئة. كما بينت الدراسة حجم القوى العاملة في البلاد العربية وخصائصها وارتفاع معدلات الخصوبة، ونسبة صفار السن الذين لا يحسبون ضمن هذه القوى. هذه العوامل مجتمعة تؤثر على متوسط دخل الفرد بحيث تنخفض عن مستوى الدول الأوروبية انخفاضاً ملحوظاً — عدا الدول النفطية — مما يؤثر سلباً على مستوى الأسرة وبالتالي في مواجهة احتياجات الطفولة.

وترى هذه الدراسة أن ما تعانيه الدول العربية من مشكل اقتصادي يعود إلى سوء التخطيط من ناحية وارتفاع نسبة الأمية من ناحية ثانية. بالإضافة إلى طبيعة التركيب العمري للسكان من ناحية الفئات التي تسهم بنشاط اقتصادي مما يؤثر على انتاجيتها — تقل نسبة السكان الذين يسمح لهم بالاشتراك في القوى العاملة ١٥ سنة — ٦٠ سنة عن ٥٠٪ من المجموع الكلي.

اما عن الاحتياجات الصحية :

فقد بينت الدراسة المقدمة سوء الخدمات الصحية في الوطن العربي «خاصة في الريف والمناطق النائية» وانخفاض نسبة متوسط ما يتناولها الفرد العربي من المواد الغذائية والبروتينات مما أدى إلى ارتفاع نسبة الرضع — خاصة في الريف — مع وجود نقص في تكوّن بينهم أو ظهور أمراض ناتجة عن سوء التغذية .

واحتياجات الطفل العربي النفسية، لا تقل أهمية عن غيرها من الاحتياجات. وقد بينت إحدى الدراسات في هذا المؤتمر غياب دور علماء النفس العرب في هذا المجال وذلك إما لانعدام قنوات الاتصال والالتقاء بين علماء النفس. أو لعدم وجود مراكز التوثيق الكافية أو للمجلات العلمية المتخصصة. فالاحتياجات النفسية للطفل لا تقل أهمية عن غيرها من الاحتياجات ويجب أن تتجه جهود العلماء نحو التعرف عليها وتحديدها في وطننا العربي لا أن نكتفي بالاعتماد على الدراسات والبحوث الغربية. صحيح أن هناك احتياجات نفسية علمية ولكن طرق التعبير عنها ووسائل إشباعها واختلاف ترتيبها يتباين من ثقافة لأخرى. ومن الاحتياجات الأساسية التي تعمل بجانب الاحتياجات الأخرى على تحقيق تنشئة متكاملة للطفل العربي هي الاحتياجات التعليمية ونقصد بها «إعطاء الفرص لكل طفل كي يكتسب القدر المناسب، وفي الظروف الملائمة، وبالطريقة السليمة من التعليم الذي يمكنه من التعرف على بيئته المحيطه وأن يتابع أحداث التطورات العلمية والانسانية في العالم». وهذا ما عالجته الدراسة المقدمة في هذا المجال، فقد قامت بمسح شامل للأوضاع التعليمية في الوطن العربي ونسبة الأمية بها، ظاهرة التسرب صنف مردودية التعليم والانخفاض الكبير في دور الحضنة الخ. - وترى هذه الدراسة أن الاحتياجات التعليمية احتياجات أساسية وجوهريّة في حياة كل

طفل كي يصبح عضواً عاملاً ناضجاً في المجتمع. وتحقيق هذا الاحتياج يستلزم دراسة تحليلية مسبقة للنظام التعليمي في علاقته ببقية النظم .

ولا شك أن محتوى ومضمون التعليم في حاجة الى الكثير من الدراسة والبحث حتى يتماشى مع احتياجات وظروف البلاد العربية، ومع احتياجات الطفل وتكوينه النفسي والعضوي وخصائص نموه في المراحل المختلفة. ولا بد من وجود فلسفة تربوية واضحة ومحددة ترتبط بالसार العام الشامل لكل مجتمع .

أما بالنسبة للجند الثاني فقد أعدت الأمانة العامة استبياناً علمياً استهدف قياس مدى تمتع الطفل العربي بحقوقه الواردة في المبادئ العشرة للإعلان العالمي لحقوق الطفل. وقدمت ورقة استعرضت فيها ردود بعض الدول العربية على هذا الاستبيان.

أما عن واقع الطفل الفلسطيني فقد أعدت الأمانة العامة ورقة عمل مبدئية أبرزت بها بايجار واقع الطفل الفلسطيني مبينة بها أوضاعهم التعليمية، والصحية والاجتماعية. وأشكال القهر المختلفة التي يتعرضون لها. وطالبت بضرورة التعاون والتنسيق النظم بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المحيطة بفلسطين من أجل استيعاب كافة الطلاب الفلسطينيين ورفع مستواهم التعليمي لمواجهة مخططات العدو الصهيوني، بالإضافة الى أهمية التعاون الصادق بين الدول العربية للضيافة للفلسطينيين والوكالات الدولية المتخصصة بالطفولة وبين منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار جامعة الدول العربية لتمكين النظم من القيام بدورها النضالي لحماية الشخصية والهوية الفلسطينية والتي يحاول العدو طمسها بكل الوسائل.

وبانتهاء مناقشة الحلقة عقدت لجنة الصياغة جلسة خاصة حيث أعدت تقريرا متضمنا التوصيات التالية:

١ - في مجال الاحتياجات البيئية والاقتصادية:

- أ - أوصت الحلقة بأن تراعى الدول في خططها للتنمية التركيب السكاني في كل منها ومعدل الأفراد المشاركين في النشاط الاقتصادي وذلك تحقيقاً لأعداد كوادرة قادرة على الاسهام في خطط التنمية وخلق أنشطة اقتصادية تستوعب الاجيال الناشئة .
- ب - ان تعمل الدولة على رفع مستوى معيشة الاسرة وان تضمن للأسر غير القادرة على كسب حاداً أدنى من الدخل .
- ج - ان تهتم الدولة بطفل للراة العاملة. وان تعمل على تقديم الخدمات المطلوبة لرفع المعاناة عنها. والتركيز على انشاء الحضانات سواء على مستوى الحي أو مستوى المؤسسة التي تعمل بها الأم
- د - ان تهتم الدول بحماية الطفل العامل وان تتابع تنفيذ القوانين التي تكفل

الحماية والرعاية التي تحقق له افضل الظروف في موقع العمل.

٢. في مجال استقرار الأسرة:

- أ - لما كانت الأسرة تقوم بالدور الاكبر والاكثر تأثيرا في تنشئة الطفل وترتيبه، ولما كان الاستقرار والطمأنينة يعتبران من المتطلبات الاساسية لنمو الطفل نموا سليما، فإن اضطراب حياة الأسرة أو تصدعها يترك أثرا سلبيا في تكوين الطفل وقد تنجم عنه اضطرابات وامراض نفسية، ولضمان استقرار الأسرة، فإن الحلقة توصى في ضوء ما سبق ان قرره علماء الشريعة الاسلامية من جواز تغيير المباح بان تضع الدول تنظيما لتعدد الزوجات .
- ب - ونظراً لما قد يترتب على الطلاق من اثار ضارة في حياة الطفل أوصت الحلقة بتنظيم الطلاق بحيث لا يقع الا بحكم قضائي .

٣. في مجال الاحتياجات الصحية والغذائية:

- أ - أوصت الحلقة بالاهتمام بصحة الام وغذائها وبما يقدم لها من خدمات صحية أثناء فترة الحمل وبعد الولادة .
- ب - طلبت من الدول عند وضعها لخطط التنمية ان تضع خططا لعلاج مشكلات الغذاء وان تقوم بمسح يكشف عن انماط التغذية السائدة في كل دولة بما يتناسب مع الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية .
- ج - ضرورة الاهتمام بنشر الوعي الصحي والتثقيف الغذائي تجنباً للأضرار المترتبة على نقص المعلومات الاساسية في هذا المجال .
- د - ضرورة الكشف عن امراض الطفولة المبكرة، وتوفير خدمات التوعية والارشاد الصحي للوالدين، وان يكون تحصين الاطفال اجباريا ويصل لكل طفل حديث الولادة .
- هـ - دعوة الحكومات الى دعم ومساعدة التنظيمات والهيئات الشعبية التي تعمل في مجال رعاية الطفولة تمكينا لها من القيام بدور فعال في مجال نشاطها .

٤. في مجال الاحتياجات النفسية والاجتماعية:

- أ - أوصت الحلقة بان تولي الدول اهتماما خاصا بالمرسح والدراسات النفسية للاستفادة منها في مجال التخطيط لاحتياجات الطفولة تحقيقا لتوفير المناخ النفسي الملائم الذي يسمح للطفل بالنمو السليم. مع ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية لأطفال الفئات الخاصة، ودعوة الدول العربية للقيام باعداد الدراسات والمسوح الخاصة باحتياجات هذه الطائفة استعدادا للعام الدولي للمعوقين عام ١٩٨١.
- ب - دعوة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاعداد فهرس علمية

للدراستات النفسية والاجتماعية وغيرها المتعلقة بالطفل وذلك بمناسبة العلم الدول للطفل. وتشجيع الباحثين بلنح لاعداد البحوث في المجالات المختلفة الخاصة باحتياجات الطفولة.

٥. في مجال الاحتياجات التعليمية والتثقيفية:

١- أوصت الحلقة بضرورة وضع سياسة تعليمية وتخطيط لنظام التعليم يتكامل مع للنظام الاقتصادي والاجتماعي بما يوفر وينوع من مهارات القوى العاملة، و يتيح للجسسين دون تمييز طاقاتهم الكاملة، مع اعطاء الأهمية من قبل المسؤولين لنوعية التعليم ووسائلها في دور الحضنة. مع توفير فرص التدريب للعلماء في هذه المرحلة، وتدريب الكوادر العاملة بمؤسسات رعاية الطفولة والحضانات، والاهتمام بتصنيع لعب الأطفال الهادفة واعفائها من الرسوم الجمركية.

ب- ضرورة الاهتمام بالبرامج التي تقدمها اجهزة الاعلام للطفل لغرس القيم الروحية والمفاهيم الاخلاقية.

ج- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى عقد حلقة لدراسة وتقويم المواد الثقافية التي تقدم للطفل من قصص وانشيد وافلام والتي تؤثر في قيمه وتكونيها.

٦. واقع الطفل الفلسطيني داخل الأرض المحتلة:

١- أوصت باهمية دعم المؤسسات والمدارس الأهلية لتتمكن من استيعاب اكبر عدد من الطلاب لابعادهم عن البرامج التربوية المهودة، ومساعدته المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية على انشاء مراكز امومة وطفولة تحتوي على مراكز للتغذية.

ب- دعم وتطوير رياض الأطفال ودور الحضنة القائمة في المخيمات ماديا ومعنويا.

ج- اوصت الدول العربية بان تتضافر جهودها من اجل تحرير الأرض الفلسطينية حتى يعيش الطفل الفلسطيني في امن واستقرار. ولحين تحقيق هذا الهدف فان الحلقة ناشدت الدول العربية على تقديم الدعم للمدى والفنى للطفل الفلسطيني، وان يعامل معاملة المواطن العربي في كل قطر مع الاهتمام على وجه الخصوص بابتناء الشهداء.

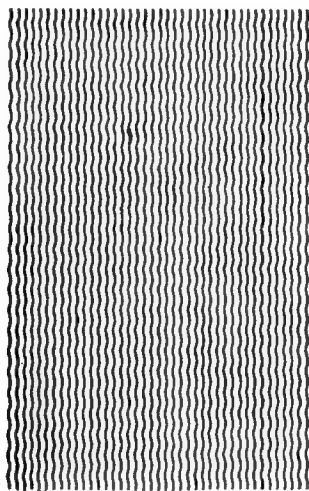
٧. توصيات عامة:

١- اجراء الدراسات للحصول على البيانات الاساسية والاحصاءات الحيوية عن الأطفال في العالم العربي مع ضرورة موافاة الدول للامانة العامة بما لديها من دراسات وتشر يعات.

- ب - دعوة الامانة العامة للجامعة للعمل على نقل وتبادل الخبرات بين الدول في مجالات رعاية الطفولة.
- ج - دعوة الامانة العامة الى وضع تنمية الطفولة أحد الأهداف الاساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة وللقرار اعلانها عام ١٩٨٠.
- هذا، وقد تمت الموافقة على هذه التوصيات بالاجماع في الجلسة الختامية في ٢٦ اكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٨



دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا



دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان/ ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكايمية عن الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية العليا، متضمنة اوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها، ودورها في خدمة المجتمع.

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن مجمع اللغة العربية بدمشق، أملين أن يتحقق التعريف الذي اردناه بالجامعات العربية، والمؤسسات العلمية.

مجمع اللغة العربية بدمشق

١ - أسس المجمع في سنة ١٩١٩ باسم (المجمع العلمي العربي) واتخذ المدرسة العالمانية في باب البريد قرب الجامع الأموي، مقراً له منذ تأسيسه، ولا يزال فيها حتى يومنا هذا.

وفي عام ١٩٦٠، وبعد أن تمت الوحدة بين القطرين العربيين سورية ومصر، صدر القرار الجمهوري ١١٤٤ وسمى بموجبه (مجمع اللغة العربية). والمجمع هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري.

٢ - مجلس المجمع : يتألف من عشرين عضواً عاملوا وله أعضاء مراسلون غير محدودي العدد. ينتخب أعضاؤه من بين المرشحين للعضوية، ويتم الترشيح بتزكية اثنين من أعضائه العاملين. وللمجمع رئيس ونائب للرئيس وأمين يختارون بالانتخاب السري وبالأكثرية المطلقة من بين أعضائه العاملين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

٣ - شروط العضوية: يشترط في عضو المجمع أن تتوفر فيه إحدى الصفات التالية:

أ - إطلاع واسع وعميق على علوم اللغة العربية وآدابها وأصالة في البحوث اللغوية والأدبية.

ب - إنتاج لغوي أو أدبي أو علمي متداول.

ج - تخصص في أحد العلوم العصرية مع إتقان للغة أو أكثر من اللغات الأجنبية القديمة أو الحديثة، وإطلاع حسن على قواعد اللغة العربية في الاشتقاق والتصرف والوضع والمصطلحات.

د - تخصص وتأليف في تاريخ الأمة العربية أو في أثارها أو في تراثها الأدبي أو العلمي مع التمكن من علوم اللغة العربية.

ج - اهتمام بارز بالمخطوطات العربية والتراث القديم، والمحافظة عليها مع معرفة وإطلاع على علوم اللغة العربية.

أهداف المجمع :

أ - المحافظة على سلامة اللغة والحرص على مسايرتها لحاجات العصر وفئاتها بمطالب العلوم والفنون الحديثة.

ب - توحيد المصطلحات وإحياء التراث العربي في العلوم والفنون والآداب وصلة هذا التراث بحضارة العرب وأثره في الحضارات الأخرى.

ج - بحث كل ماله شأن في تقدم اللغة العربية.

الوسائل :

- أ - وضع معجمات للغة العربية، ونشر بحوث حول الالفاظ وتاريخها وما طرأ على مدلولاتها من تغيير، واستعمال ما يلائم العصر الحاضر منها.
- ب - الدراسات العلمية للهجات العربية الحديثة في الوطن العربي خدمة للفصحى.
- ج - اصدار المجلات والدوريات لنشر بحثه ودراساته وانتاجه في حقل المصطلحات وحياء التراث ونشر الوثائق والنصوص التراثية لعلماء العرب وادبائهم.
- د - توثيق الصلات بالجامع اللغوية العربية وغير العربية، وبالهيئات اللغوية والعلمية والثقافية في الوطن العربي وخارجه، والتعاون مع دور الكتب الوطنية للانتفاع بما فيها من ذخائر التراث العربي.
- هـ - مساعدة المؤلفين والادباء والعلماء الذين يخدمون أغراضه واهدافه ومنحهم جوائز تشجيعية.
- و - الدعوة الى المؤتمرات والمهرجانات والمشاركة فيها.

نشاطاته:

تحيط نشاطاته بمجالات أغراضه واهدافه، وهي تنمو وتتطور في اضطراد

واهم نشاطاته:

اصدار مجلته الدورية والتي تحفل بالمقالات والدراسات اللغوية، ونشر كتب التراث، والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية والادبية، والمعارض الثقافية داخل القطر وخارجه، والعمل على توحيد المصطلحات، وتزويد مكتبته بامهات الكتب والموسوعات والمعاجم العربية والاجنبية. ونورد فيما يلي بياناً احصائياً لاعماله خلال السنوات الخمس الاخيرة:

العام	الكتب والنشرات التي اصدرها المجمع	المؤتمرات والندوات التي شارك فيها داخل القطر وخارجه	عدد المعارض التي اشترك فيها	عدد كتب المكتبة
١٩٧٣	١١	٣	٢	١٠٦٢١
١٩٧٤	١٧	٣	٢	١١٢٠١
١٩٧٥	١٠	٢	٢	١١٧٣١
١٩٧٦	٩	٥	٥	١٢٠٣١
١٩٧٧	١٠	٤	٣	١٢٦٦٣

هذا وللمجمع نشاطات أخرى أهمها:-

- ١ - قام بفهرسة مخطوطات دار الكتب الظاهرية وفقا لموضوعاتها وأصدر من فهرسها ١٢ جزءا وسيصدر عن قريب ثلاثة أجزاء ويكتمل بها تقريرا فهرسة جمع مخطوطات دار الكتب الظاهرية.
- ب - أصدر سبعة من فهراس مجلته تضم فهرسة اعداد التراث الاربعين الاولى منها.
- ج - شارك في اعمال اتحاد مجامع اللغة العربية الذى يضم مجامع دمشق والقاهرة وبغداد والاردن وكان له فضل كبير في انشاء هذا الاتحاد. وثمة مشاركات كثيرة قام بها اعضاء المجمع خارج القطر وداخله.

دار الكتب الظاهرية

وهي تابعة لمجمع اللغة العربية بدمشق، وهي اكبر مكتبة عامة في القطر العربي السوري انشئت سنة ١٨٨١ في المدرسة الظاهرية قرب الجامع الاموى ولا تزال قائمة فيها. وقد ضمت في اول عهدها الكتب والمخطوطات العربية التي كانت في الجوامع والمساجد والمدارس القديمة ثم أخذت تنمو وتتطور مع الزمن وتزداد ثروتها من الكتب والدرويات والمخطوطات ويزداد اقبال المطالعين والباحثين عليها. ونورد فيما يلي بيانا احصائيا يوضح تطورها من هذه النواحي:-

عام	الوارد خلال عام	الكتب للمعارة خلال عام	الطبوعات لغاية العام	الدوريات العربية المتوفرة لغاية العام	الدوريات الاجنبية المتوفرة لغاية العام	المخطوطات المتوفرة لغاية العام
١٩٧٣	٢١٧٨٢	١٨٢٣٦	٥٧٣٠٨	٢١٦٠٩	١٨٤٥٤	١١٨٦٠
١٩٧٤	١٩٢٠٥	١٣٥٧٨	٥٩٤٨٧	٢١٩٦٩	١٨٩٠٩	١١٨٩٠
١٩٧٥	٢٢١١٥	١٨٥٨٤	١٦٠٧٥	٢٢٢٢٥	١٨٩٦٦	١١٨٩٣
١٩٧٦	٥٠٣١٠	١٩٥٩٥	٦٢٧٠٢	٢٢٥٦٢	١٩١٥٩	١١٨٩٣
١٩٧٧	٥٩٨٠٠	٢٣٧٠٦	٦٢٧٨٩	٢٢٨٣٢	١٩٣٩٧	١١٨٩٩

اغراضها :

اقتناء الكتب المطبوعة والدرويات والنشرات والمصحف في جميع اللغات والمخطوطات وفهرستها وصيانتها وتسجيل مهمة المطالعين والباحثين. وتصوير المخطوطات والوثائق والكتب المطبوعة النادرة للباحثين والمحققين داخل القطر وخارجه. وقد احدثت الدار علاوة على القاعات العلمية للمطالعة قاعة خاصة بالباحثين ضمت امهات الكتب والمصادر والوسوعات والمعاجم. وتفتح الدار ابوابها للرواد والباحثين منذ الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة والنصف مساء من كل يوم ماعدا ايام الجمع.

وفي الدار قسم خاص للتصوير مجهز بوسائل لا بأس بها، وقد صورت جميع مخطوطاتها على افلام دقيقة. كما انها تصدر نشرة مكتبية تضم اسماء الكتب والمجلات التي ترد لها شهريا وتعممها على المكتبات والهيئات الثقافية داخل القطر وخارجه.



نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

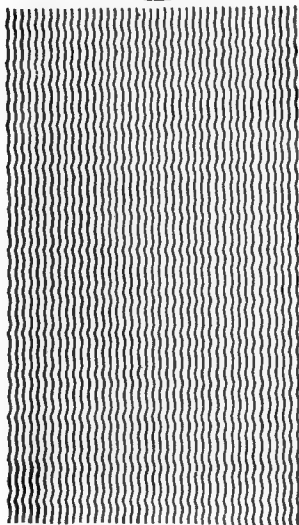
- صدر العدد الاول منها باللغة العربية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥.
- صدر العدد الاول منها باللغة الانجليزية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.
- تصدر شهريا وتهدف الى دعم التعاون النفطي والصناعي العربي وذلك من خلال نشر ثقافة نفطية.
- تغطي اخبار المنظمة وفعاليتها والمشاريع المشتركة المتفرعة عنها.
- تنابع نشر اخبار الصناعات النفطية وتطوراتها.
- تعرض على تغطية اخبار المؤتمرات العلمية والمهنية المتعددة.
- تلقى الضوء على اشهر وتطور التعاون العربي - العربي والتعاون العربي - الخارجي مع تركيز على الامور المتعلقة بالنفط والطاقة.
- توزع مقابل اشتراك سنوي قدره - ر.ع دينار كويتي او - ر.دولار امريكي.

مجلة " النفط والتعاون العربي "

- صدر العدد الاول منها في ابريل/نيسان ١٩٧٥ م.
- فصلية ، باللغة العربية ، مع ملخصات باللغة الانجليزية.
- تعنى بدراسة دور النفط في مجال التنمية والتعاون العربي.
- تهدف الى المساهمة في نشر الوعي وتنمية الفكر العربي حول العلاقة بين النفط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقدم مادة علمية عن شؤون النفط المختلفة.
- تشجع الباحثين على الكتابة الفنية في مجالات النفط المتعددة باللغة العربية.
- توزع مقابل اشتراك سنوي قدره :
- للانفراد : - ر. ٣ دينار كويتي او - ر. ٣٢ دولار امريكي.
- للمؤسسات : - ر. ١٠ دينار كويتي او - ر. ٤٠ دولار امريكي.

تطلب من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (ادارة الاعلام) ص.ب : ٢٠٥٠١ - الكويت.

ملخصات



«رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغيير البنائي - الوظيفي

د . يحيى فايز الحداد

تتضمن هذه المقالة مناقشة لنظريات التغيير الاجتماعي لدى كل من تالكوت بارسونز ورالف داهر ندورف. وقد اختير هذان العالمان باعتبارهما راشرين لدرستين بارزتين من مدارس الفكر الاجتماعي: النظرية التكميلية (Integrative) ونظرية الصراع (Conflictionist).

من بين القضايا التي تفصل بين هاتين المجموعتين من المنظرين الاجتماعيين والتي تشكل محور الاختلاف بينهما، تلك التي تتعلق بنظرتهم نحو التغيير الاجتماعي. وتهدف هذه المقالة الى:

اولاً: عرض لنظريات التغيير الاجتماعي لدى كل من تالكوت بارسونز ورالف داهر ندورف، والعمل على نقدها.

ثانياً: البحث عن امكانية الخروج بتركيب (Synthesis) من هاتين المدرستين من مدارس الفكر الاجتماعي.

ومن فحوصنا وتحليلنا لأفكار كل من بارسونز وداهر ندورف يتبين لنا أن نظرية التغيير الاجتماعي لم تسنفذ كافة مصادرها الممكنة، وانما هي في حالة عدم اكتمال. ويبدو ذلك واضحاً خصوصاً في حالة بارسونز الذي أخذ الآن فقط في تحويل اهتمامه الى عمليات التغيير الاجتماعي (Social Change Processes). فكتاباته

المبكرة تناولت عدداً من مظاهر التغيير الاجتماعي التي لم يرق بدمجها في جسم هذه النظرية. وتشتمل هذه الكتابات على مفاهيم عرضها بايجاز في مؤلفة النسق

الاجتماعي (Social system) مثل: التفكير المقتن (Institutionalised Rationalization) التغيير الاجتماعي باتجاه التخلف (Retrogressive Social Change)

والحركات الثورية الكارزمية (Charismatic revolutionary movements)

وقد وضع داهر تدورف قيداً على نظريته في الصراع، وذلك برفضه فكرة القدرة على القيام بمتغيرات اجتماعية من واقع نماذج الصراع الاجتماعي القائمة.

هذا وقد قام ولجبرت مور، مارفين كاد ولر، وهورنل هارت بوضع اطار لعدد من نماذج التغيير الاجتماعي التي يمكن أن تقدم أساساً لنظرية في التغيير الاجتماعي أكثر تعقيداً مما وجد حتى الآن.

المساعدات الاميركية لاسرائيل

د . سمير محمود

يدحض الكاتب في هذا البحث الادعاء المساند في الغرب بالربط بين قيام اسرائيل ومعاناة اليهود في ظل النظم النازي، وكانت هذه مقدمة للتدليل على سخف !التبرير «الانساني» لاحتضان الولايات المتحدة لاهداف الصهيونية. ثم يستعرض الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك الوضع العام للحركة الصهيونية في فلسطين والولايات المتحدة قبل قيام دولة اسرائيل.

واهم ماتوصل اليه الكاتب ضمن اطار «الفحوى السياسي» للمساعدات هي منح الصفة القانونية شبه الحكومية للوكالة اليهودية العاملة في اميركا عن طريق توقيع اتفاقيات بينها وبين الحكومة الاسرائيلية واطلاق يدها في تنظيم شئون الهجرة والزراعة وتوظيف رؤوس الأموال في اسرائيل مقابل الاعانات والهبات التي تقدمها. وقد توصل في النهاية الى ان ما تريده الولايات المتحدة من دعمها الكامل لاسرائيل لايعنى بالضرورة تحقيقا لما تريد، فالرابع الوحيد هو اسرائيل على حساب المصالح الاميركية.

البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي

د . عمار بوحوش

تتعرض هذه الدراسة الى ظاهرة التضارب الذي يحصل بالمجتمعات النامية حيث يتم اعداد الخطط النظرية الهائلة لحل المشاكل الادارية وفق طرق قانونية، لكن قيم الافراد الشخصية ونوعية العلاقات التي تقام بينهم هي التي تصير القواعد الأساسية لتطبيق أي قانون على المواطنين. وإذا طبقنا هذه النظرية على الواقع العربي، نجد أن ضعف المؤسسات قد زاد في أهمية العمل الفردي الى درجة أن البيروقراطيين الذين لم ينتخبهم الشعب لكي يتحكموا في مصيره، قد أصبحوا في الواقع هم الفئة التي تصنع القرار السياسي وذلك نظرا لتخصصهم ووزارة معلوماتهم الفنية في أي ميدان.

و يهدف هذا البحث الى تجسيم فكرة أساسية وهي أن الموظفين العرب الذين يساهمون بصفة مباشرة في تغيير مجرى الأمور، هم الذين في امكانهم التأثير في القادة العرب، عن طريق الاحتكاك بهم وتقديم النصائح لهم، وتحديد معالم الطريق العربي. وأكد الكاتب في بحثه بإطارات الأمة العربية ينتمى الى جميع القطاعات الاجتماعية وتعرف اسرار حكوماتها وما تجرى في داخل اجهزتها السياسية والادارية. وبناءا عليه، فإن مخالطتهم لرجال السياسة، وتمتعهم بمؤهلات علمية هائلة، وتحكمهم في المعلومات الأساسية التي تعتبر ضرورة لكل قرار تتخذه أية قيادة سياسية، قد جعل من الاطارات العربية القوى الأساسية لاحداث نهضة اجتماعية شاملة وذلك اذا عرفوا كيف يستغلوا هذه الفرص المتوفرة لهم.

The Image of the Arab Gulf in the Egyptian Press Before Sadat's Initiative

A. Abdul Rahman

This study has three major aims:

- 1 - To provide a detailed analytical description of the prevailing pattern of interest in the Arab Gulf as portrayed in the Egyptian press.
- 2 - To determine the nature and sources of news regarding the Arab Gulf as presented in the Egyptian press.
- 3 - To measure the quantity and the quality of news concerning the Arab Gulf in the Egyptian press.

The main conclusions of this study are the following:

- 1 - Most news about the Arab Gulf was presented in the Egyptian press in the form of propaganda.
- 2 - The main source of news regarding the Arab Gulf was the western news agencies.
- 3 - The Egyptian press concentrated on the role of the Arab Gulf States in the Egyptian economy. Other areas of information was neglected.

Development of Child Language and its Relation to Cognitive Development

D. Abdo

Child language development depends to a great extent on the child's cognitive development. The child learns at each stage the vocabulary and language structures that his cognitive development allows him to learn. Concrete nouns, for instance, are acquired before abstract ones. Color and shape terms are not learned properly until the child is 2½-3 years old. Vocabulary items related to the concept of place (e.g. here, there, under, behind) are acquired before those related to the concept of time (e.g. yesterday, tomorrow, before, after). An intransitive verb (e.g. sleep, know) is acquired before its corresponding transitive verb (e.g. put to sleep, inform). An adjective (e.g. small, beautiful) is acquired before its corresponding comparative (smaller, more beautiful).

Cognitive complexity is often reflected in structural complexity. The dual, for example, is structurally more complex than the plural, and both are structurally more complex than the singular. Transitive verbs are structurally more complex than their corresponding intransitive ones etc.



قواعد وأسس النشر بالمجلة

مع بداية العام الأكاديمي ١٩٧٥-١٩٧٦، قررت هيئة التحرير المشرقة عندئذ عن مجلة العلوم الاجتماعية، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت، أن الوقت قد حان لقيام المجلة بالانطلاقة الجديدة بعد أن نجت الهيئات السابقة طوال الأعوام الثلاثة الماضية. في إرساء القواعد اللازمة لكل هذه الانطلاقة. والآن -وبعد مضي أكثر من عامين على الانطلاقة الجديدة- أرتأت الجهات المسؤولة عن المجلة تلويير قواعد وأسس النشر بحيث تأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية :

الشخصية الداخلية للمجلة :

١. تطمح المجلة لأن تكون منبرا بارزا من منابر الأكاديميين العرب . وفي هذا المجال، لابد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة لكثير فاعتر باتجاه فتحها أمام المساهمات الوافدة من جميع أرجاء الوطن العربي وخارجه تتلخص هو بنها كمجلة عربية .
٢. ترغب «المجلة» في أن تتخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والانجليزية) لهمة بالصروح النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا وتقنا) . وفي هذا المجال، لابد من التشدد في قصر نشر الأبحاث على تلك التي لا ليس ولا غموض حول كونها تعالج جانبا أو أكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة أكثر تحديدا، تقتصر الأبحاث على تلك التي تتعامل شؤوننا ضمن واحد أو أكثر من حقول الاقتصاد والمياسة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والاثنروبولوجيا، كذلك، فإن «المجلة» مهتمة، في الوقت ذاته، في نشر الأبحاث التي ترى أنها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار إليها اعلاه .

١ - الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١. ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة اعلاه) والتي تهدف إلى أحداث إضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .
وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (١٠٠٠) كلمة. وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .
٢. أما الأبحاث التي تعد لائقاها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب ألا ترسل للنشر إلا بعد أن تدم ملاحظتها. وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الإطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .
٣. وكما يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم إليها مرشحا للنشر، يفرض أن يراعى واضع البحث الملاحظات التالية:
 ١. اعتماد الاصول العلمية في إعداد وكتابة البحث .
 ٢. ألا يكون قد سبق نشره .
 ٣. أن تزيد المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها، علاوة على خلاصة يحدود صفحة واحدة لوضع الدراسة باللغة الانجليزية إن كان البحث بالعربية. وبالرعية إن كان البحث باللغة الانجليزية .
 ٤. تضمين غطاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكلمات إضافة إلى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه، و يرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات المؤلف، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه، وعنوانه الكامل .
٢. ترسل الأبحاث مصنونة إلى رئيس التحرير. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ص.ب. ١٤٨٦.
٤. وبعد أن تصل الأبحاث إلى سكرتارية التحرير يتم عرضها -على نحو سرى- على محكمين (أو أكثر) من المختصين الذين يختارهم هيئة التحرير سنويا .
٥. وفي خطوة لاحقة، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ اصحاب الأبحاث القديمة برأي المحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك ضمن الترتيبات التالية:
 ١. يبالغ اصحاب الأبحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها. وإذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث، تحول الدراسة إلى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرايين .

ب. أما الأبحاث التي يرى مستشارو النشر ويرجوب إجراء بعض التعديلات عليها أو الإضافات إليها قبل نشرها، فستعاد إل أصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على إعدادها نهائياً للنشر.

ج. وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الأسباب، فإن سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها.

٦. الأبحاث التي تصل إل المجلة لا تدر إل أصحابها.
٧. تبليغ سكرتارية التحرير لأصحاب الأبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام، وتبليغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.
٨. يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعنية على مجالات علمية أخرى للنشر، أن يقوم بتبليغ سكرتارية التحرير في المجلة بذلك. وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فإن المجلة سوف تحتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث.
٩. يبلغ أصحاب الأبحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب، ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية:
 - أ. تاريخ استلام سكرتارية التحرير للنقطة المعنية.
 - ب. طبيعة الموضوع الذي تعالجه، ذلك أن من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.
 - ج. مصدر البحث، ذلك أن من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكثر عدد ممكن من الأقطار في العدد الواحد.

١٠. قبول كافة الحقوق المترتبة على النشر إل ملكية المجلة.
١١. تدفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٦٠) سدين ديناراً كويتي.

ب. مراجعة الكتب:

- وبالإضافة إل نشر الأبحاث العلمية المختلفة، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع تقع ضمن اهتماماتها. ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:
١. أن تكون الكتب المذخى مراجعتها حديثة النشر أى صادرة بعد العام ١٩٧٠، أو تقترحها المجلة وهيئة التحرير للمراجعة.
 ٢. أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.
 ٣. أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب ولا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة إلا في حالات خاصة يحددها معها الإيجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمني، إل ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومقرن واستنتاج.
 ٤. أن يرسل منها ثلاث نسخ.
 ٥. أن تحتوي المصفحة الأولى عنوان الكتاب المؤلف، واسم المؤلف، ودار النشر، وتاريخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وخمسة إن أمكن. وفي حال نشر الكتب في الأصل بلغة غير العربية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية. ثالثاً.
 ٦. تدفع مجلة العلوم الاجتماعية لكل باحث يقوم بعرض أحد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٠) ديناراً كويتي، علاوة على نسختين مجانييتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة.

ج. ندوة العدد:

وايماناً من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها في نحو فعال إلا عبر الحوار وتعارض الآراء والاجتهادات وإدراكاً منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضرات وندوات علمية شيقية (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على أن تكون هذه الندوات مقبولة بناء على موافقة المجلة. وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحرير بإيادى الاقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار. ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٠) ديناراً كويتي باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٦٠) سدين ديناراً كويتي.

د - التقارير العلمية:

ومتابعة منها للمختبرات والحلقات العلمية في الوطن العربي وخارجه. تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي خاص يلقي بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وابحاث وتعالج المؤتمر العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية ممن ان يتجاوز تلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ - دليل الجامعات:

تقوم المجلة بنشر مايفرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث وتغييرات في نظم التدريس او شؤون البحث العلمي او فروع التخصص المختلفة. هذا وقد نشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعات العربية المختلفة بتقديم شبه مطولة عن نشأة وتطور والاق النشاطات هذه الجامعات.

قاموس الترجمة والتعريب:

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الأكاديمية، شيئاً فشيئاً، نحو توحيد المصطلحات.

ع - مناقشات:

واخيراً، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لاداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة. وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

- مجلة أكاديمية لمصية مختصة بالشئون النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية ، وتشر ملحتها بالعربية والانجليزية .
- تربطها صلات أكاديمية بلسانذة ومختصين في كل ارجاء الوطن العربي ، ويساهم في مادتها ويقتنيها اسلذة وقراء في كل من : اندونيسيا — باكستان — الهند — اليونان — تركيا — انجلترا — امريكا — كندا — الاتحاد السوفياتي — اليبان — ايطاليا — المانيا — فرنسا — الدانمارك — السويد — استراليا .

Revue
AT - THAKAFA

Paraît tous les 2 mois

**Ministère de l'Information
et de la Culture**

119, Rue Didouche Mourad
— ALGER —

Rédacteur en Chef :
Benaïssa Hanafi

Abonnement annuel :

Algérie : 10 DA.

**Etranger : 10 \$
ou l'équivalent**

par virement au CCP
n° 190-442 - Alger
Algérie

الثقافة

تصدرها مرة كل شهرين

**وزارة الإعلام والثقافة
الجزائرية**

119 ، شارع مراد ديدوش
— الجزائر —

ونيس، التحرير :

د . حنفي بن عيسى

الاشتراك السنوي :

في الجزائر 10 د.ج

**في الخارج : 10 دولارات
أو ما يعادلها**

**عن طريق التحويل الى
الحساب الجاري البريدي**
442 - 190 - الجزائر

صدر المجلد السنوي الرابع عشر من



كبرى المجلات
المتخصصة
في الوطن
العربي

- مرجع علمي للعالمين في الفكر السياسي والدبلوماسي والإعلامي .
- تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- المجلد مزود بغير من تحليل وفهرس للمعالم، والاتفاقات الدولية .
- ١٠٠٠ صفحة ... الثمن ٢٠٠ قرش
- يطلب من قسم الاشتراكات بمؤسسة الأهرام تساع المبداء
- القاهرة - جمهورية مصر العربية .
- بضم: انعام ٥١-٥٢-٥٣-٥٤ الصادرة هذا عام ١٩٧٨

صدر حديثاً من منشورات جامعة الكويت ١٩٧٩ :

مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة

المتقدمة بالكويت ٢٩ أبريل - ٢ مايو ١٩٧٨

٥٤٢ صفحة من القطع الكبير / الثمن ثلاثة دنانير

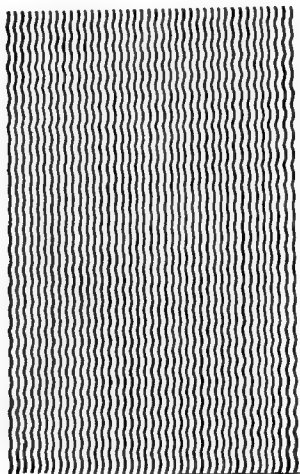
يطلب من : قسم التزويد العربي بإدارة المكتبات بجامعة الكويت
ص.ب ٩٦٦٩ الكويت

المحتويات :

- (١) د. محمد الرميحي: الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل في الخليج العربي
- (٢) السيد/ غفار عيسى كاتلم: حول التكامل الاقتصادي الانمائي في تطور الخليج
- (٣) د. محمد هشام خواجكية: التكامل الاقتصادي في الخليج العربي :
أهميته وسبل تحقيقه .
- (٤) السيد / نزيه البرقاوي : التعاون الاقتصادي الخليجي . نظرة عامة .
- (٥) د. حميد القيسي : نحو سياسة بتروولية عربية مشتركة .
- (٦) د. علي لطفي : نحو سياسة بتروولية خليجية مشتركة .
- (٧) د. عبد الهادي العوضي ود. عبد الفتاح ناصف : تنمية الموارد البشرية
في الخليج العربي .
- (٨) السيدان جاسم السعدون ومحمد حيدر : آراء حول مبررات وامكانيات
قيام اتحاد نقدي في دول الخليج .
- (٩) د. خميس عبد المجيد : تنسيق السياسات النقدية بين دول الخليج .
- (١٠) د. علي الكواري : النفط وعقدااته : خيار بين الاستهلاك والاستثمار .
- (١١) د. عرفان شلعي : التنسيق الصناعي بين الدول العربية بالخليج .
- (١٢) د. محمد سلطان ابو علي : مراكز النمو كاستراتيجية لتصنيع بعض
دول الخليج .
- (١٣) د. ستر احمد ستر: سياسات التكنولوجيا ومجالات التعاون في الخليج .
- (١٤) السيد / شحاده حسين : التعاون الخليجي في مجال الصناعات
البتروكيماوية .
- (١٥) د. محمود سلامة : الصناعة البتروكيماوية الكويتية وارتباطاتها في
الصناعة البتروكيماوية في دول الخليج .
- (١٦) د. احمد الصنتي : نسق نماذج التنمية الإقليمية .
- (١٧) د. أنطونيوس كرم : التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي .
- (١٨) د. فهد الراشد : الشركات المتعددة الجنسية كدالة للتكامل الاقتصادي
بين دول الخليج .

بیلیوغرافیَا

بیلیوغرافیَا



التنمية الإدارية

* نسيم حسن الداهود

مبادئ التنمية الإدارية

أبو بكر مصطفى بعيره. «نطاق الإدارة بين النظرية والتطبيق». للمجلة العربية للإدارة، مج ٢، ع ٢، نيسان ١٩٧٨: ٥٢ - ٥٩.

إبراهيم عباس عمر. «حول مفهوم الثورة الإدارية» الإدارة، مج ١١، ع ١، يوليو ١٩٧٨: ١٩ - ٢٧.

أحمد رشيد. إدارة التنمية. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠: ١٩٣ ص.

جعفر العبد. «الإدارة والثورة الإدارية». الإدارة، مج ١٠، ع ٢، أكتوبر ١٩٧٧: ١٤٠٨.

جورج، إدوارد. «آخر صيحة في عالم الإدارة». الاقتصاد - الدمام، س ١٠، ع ٧٧، ١٢٩٧: ١٨ - ١٩.

عاصم الأعرجي. «مسألة البعد الكمي والبعد النوعي في تحليل التخلف الإداري والتطوير الإداري». مجلة العلوم الإدارية، س ١٨، ع ١، أبريل ١٩٧٦: ١٢٢ - ١٤٨.

«مقاومة التغيير والتخطيط والتطور الإداري: نظره في السلوك الإداري». مجلة العلوم الإدارية، س ١٧، ع ٢، ١٩٧٥: ١٩٥ - ٢١١.

عامر الكبيسي. «حول النظرية الأيكولوجية لعملية التطوير والتنمية الإدارية» مجلة العلوم الإدارية، س ١٥، ع ١، أبريل ١٩٧٤: ١٨٥ - ٢٠٨.

عثمان خيرى. «التنمية الإدارية: تطورها وضرورتها وأبعادها العالمية» (عن مجلة الحكم الشعبي المحلي - الخرطوم، يوليو ١٩٧٤: ٥ - ١٥). عرض محمد عصفور. مكتبة الإدارة، س ٤، ع ٢، صفر ١٣٩٦: ٧٩ - ٨٥.

عصمت المعاييرجي. «متطلبات الثورة الإدارية» المدير العربي، ع ٦٠، يوليو ١٩٧٧: ٣٠ - ٣٢.

علي السلمي. «المدخل المتكامل لتنمية الإدارة». مجلة السودان للإدارة والتنمية، مج ٦، ١٩٧٠: ١٥ - ٢٢.

علي عبد المجيد. «الثورة الإدارية». المدير العربي، ع ٦٢، يناير ١٩٧٨: ٢٦ - ٢٧.
فتحي علي محرم. «حتمية الثورة الإدارية». الإدارة، مج ١١، ع ١، يوليو ١٩٧٨: ١٨.

فؤاد محمد القاضي. «الإدارة في عالم الغد». الإدارة، مج ١٠، ع ٣، يناير ١٩٧٨: ٧٦ - ٨٧.

لجنة الدراسات بجامعة القادة الإداريين. «السلوك الفردي كمدخل من مداخل

* معهد الإدارة العامة - بالرياض

- التنمية». القادة الإداريون، ع ١٩، ابريل ١٩٧٦: ٢٤-٣٦.
- محمد سعيد أحمد. «نظرة علمية الى الثورة الادارية». المدير العربي، ع ٥٠ يناير ١٩٧٥: ١٠-١٤.
- محمد عباس راعب. «الثورة الادارية خطوه على الطريق». المجلة العربية للادارة، ع ٤، اكتوبر ١٩٧٧: ٢٨-٤١.
- مورشي، كريشنا. «بعض الآراء حول التنمية الادارية المهنية». (عن مجلة الادارة الصينية، يناير ١٩٧١). ترجمة قاسم ضرار. مكتبة الاداره س ٢، ع ٢، جمادى الثانية ١٣٩٢: ٢٧-٣٢.
- ناجي البصام. «الاصلاح الادارى ضرورة لادارة التنمية». الادارة، ع ٢، يناير ١٩٧٦: ٥٣-٥٨.
- والدو، دوايت. «هل للادارة مستقبل». الادارى، مج ٤، ع ٣، آذار ١٩٧٨: ١٨-٢٠.
- القيادة والاشراف**
- ابراهيم بن عبدالله القصير. السلطه الرئاسيه وتدرجها. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الادارة العلميه، ١٣٩٢. ١٥١ ص.
- ابراهيم درو يش. «الاتجاهات الحديثه في تحقيق المسئوليه الاداريه». مجلة العلوم الاداريه، س ١٧، ع ١، ابريل ١٩٧٥: ٧-٢٧.
- احمد عبد الغفار. «مخصص الاحلال في القيادات الاداريه: افواج متلاحقة لضمان الاستمرار والمستوى». الادارة، ع ٢، يناير ١٩٧٣: ٤-١١.
- جعفر العبد. «القياده والقائد من تعاليم الاسلام». الادارة، ع ١، يوليو ١٩٧٧: ٤٩-٦١.
- حسين حريم. «القيادة الاداريه: مفهومها وأنماطها». مجلة التجاره والصناعة - دبي، مج ٢، ع ٢٩، نيسان ١٩٧٨: ٤٠-٤٦.
- حسين رمزي كاظم. «القيادات الاداريه في مواجهة المعركة الاقتصادية». الادارة، مج ١٠، ع ٢، اكتوبر ١٩٧٧: ٧٩-٨٠.
- حسين كامل الاسيوطى، ومحمد عبد المنعم خطاب. تنمية القيادات الاداريه: التاصيل العلميه والتجربه المصريه. القاهرة، المنظمه العربيه للعلوم الاداريه، ١٩٧١. ١٥٣ ص.
- حلمي كامل. أساليب الاشراف الفعال. القاهرة، المنظمه العربيه للعلوم الاداريه - ١٩٨٨، د. ت. ٧٨ ص.
- خميس السيد اسماعيل. القيادة الاداريه: دراسة نظريه ومقارنه. القاهرة علم الكتب ١٩٧١. ٢٥٥ ص.
- _____ «القيادة الاداريه: دراسة نظريه ومقارنه». مجلة العلوم الاداريه، س ١٤، ع ١، ابريل ١٩٧٢: ٩٥-١٤٥.
- رشدى أغا. «خمس جوانب اساسيه في القيادة الاداريه». القادة الإداريون، س

- ٢، ع ١٢ - ١٢، يوليو - أكتوبر ١٩٧٤: ٢٧ - ٣٠.
 زكي محمود هاشم: «أساسيات القيادة الادارية». المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (ع ٢) ١٩٧١: ١٠٩ - ١٣٣.
 سعد الشرقاوي. المسؤولية الادارية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١. ١٧٢ ص.
 السيد احمد الجنزوري. «دور الادارة في حفظ الوقت الضائع». عالم الصناعة، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ٣٠ - ٣٨.
 سيد عبد الحميد مرسي. «صفات المدير الناجح». مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٢، رجب ١٣٩٦: ٢٧ - ٤٠.
 سيد محمود الهوارى. المدير الفعال. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٦. ٣١٠ ص.
 عبد السلام بدوى. «تنمية القيادات الادارية في قطاع الاعمال». مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٥، رجب ١٣٩٧: ٤٣ - ٧٢.
 عبد علي الجسماني. «القيادة الادارية: جوانبها النفسية ومراميها الاجتماعية». التنمية الادارية، ع ٨، كانون الاول ١٩٧٧: ٣٢ - ٤٨.
 فتوح محمود ابو العزم. القيادة الادارية في الاسلام: اصولها ومقوماتها. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ٢٠٩، حزيران ١٩٧٧. ٣٨ ص.
 فؤاد هلال. «تنمية افراد المستوى الاشرافي الاول». القادة الاداريون، س ٤، ع ١٤ - ١٥، يناير - ابريل ١٩٧٥: ٤٧ - ٥٢ رسالة جامعية.
 كونتر، هارولد، ترجمة محمد اسماعيل يوسف. تقويم المديرين. القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٤. ٢٣٦ ص.
 كيو، ديفيد، ترجمة حسن ياسين. «تنمية الادارة العليا». الادارة العامة، ع ١٠، جمادى الاولى، ١٣٩٠: ٧٢ - ٧٦.
 محمد اسماعيل يوسف. سلوك المدير في نظريات الادارة الحديثة. القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٢. ٢٩ ص. (سلسلة الدراسات - ٤٩).
 محمد جمال الدين نصوحى. «القيادة الادارية: أهميتها ومسئوليتها». الادارة، ع ٢، اكتوبر ١٩٧٥: ٥٧ - ٦٤.
 منصور فهمي، وأمين الضرعامي. «القيادة الادارية». مجلة الاقتصاد والادارة. ع ٢، محرم ١٣٩٦: ١٢٤ - ١٣٠.
 ناجي البصام. «دور السلطة في الادارة». مجلة العلوم الادارية، س ١٥، ع ١، ابريل ١٩٧٣: ٢٠٩ - ٢١٦.
 نجيب اسكندر ابراهيم. «القيادة الادارية». التنمية الصناعية العربية، ع ٣٥، يوليو ١٩٧٨: ١٥ - ١٩.

الإدارة بالاهداف

- احمد عيد. «الإدارة بالاهداف والادارة بالمشاركة». المدير العربي، ع ٢٩، ١٩٧٢: ٦٩ - ٧٧.
- احمد فؤاد شريف. «الإدارة بالاهداف والحاسبة على النتائج لتحسين الاداء». المدير العربي، ع ٥٦، يوليو ١٩٧٦: ١٧ - ٢٩.
- «تساؤلات حول نظام الادارة بالاهداف». المدير العربي، ع ٥٧، اكتوبر ١٩٧٦: ٧ - ١٢.
- بكرى طه عطيه. «الإدارة بالاستثناء كمدخل لتطوير الادارة في مصر». الادارة، مج ١٤، يوليو ١٩٧٨: ٥٢ - ٦٤.
- سيد محمود الهوارى. الادارة بالاهداف والنتائج: اسلوب فعال ومنهج للتطوير التنظيمي. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٦. ٣٠٣ ص.
- ظريف ميخائيل وآخرون. نظام الادارة بالاهداف والحاسبة على النتائج وتطبيقاته في مجال الادارة المحلية، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ايار ١٩٧٨. ٣٠ ص.
- عبد الحليم عزمي حسن. «مقدمة في الاحصاء ودور الاحصاء في الادارة بالاهداف». مجلة العلوم الادارية. س ١٩، ع ٢، ديسمبر ١٩٧٧: ١٢٥ - ١٦١.
- عبد الرحمن الشقاوى. «الادارة بواسطة الاهداف». الادارة العامة، ع ١٨، شعبان ١٣٩٥: ١٤٣ - ١٥٢.
- على محمد عبد الوهاب. «الادارة بالاهداف». التنمية الصناعية العربية، ع ٢، يونيو ١٩٧٥: ٦٠ - ٦٩.
- الادارة بالاهداف في مصر: دراسة ميدانية لتوقعات التطبيق واحتمالات النجاح. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ايار ١٩٧٧. ٨٢ ص. (سلسلة الدراسات الميدانية - ٢).
- محمد جمال الدين نصوحى. «الادارة بالاهداف: كيف يمكن ان نصل الى تحقيق الهدف». القاده الاداريون، ع ١٩، ابريل ١٩٧٦: ١٤ - ١٩.
- محمد عبد المنعم خميس. «متطلبات اسلوب الادارة بالاهداف بالدول النامية». المجلة العربية للإدارة، س ١، ع ٢، يوليو ١٩٧٧: ١٤ - ١٩.
- مصطفى احمد عبيد. «الادارة بالاهداف والنتائج». عالم الصناعة، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ١١ - ١٢.
- مكاسكي ميخائيل ب. عرض ناصر المهوس. «الاسلوب الموقفي للتخطيط التخطيط نحو الاهداف والتخطيط بدون اهداف». مكتبة الادارة، س ٤، ع ٢، رمضان ١٣٩٥: ٦٥ - ٧٢.

JOURNAL OF ARAB AFFAIRS

Tawfic Farah,
Editor

Baha Abu-Laban
University of Alberta

Fouad Ajami
Princeton University

Juhaina Al Easa
Qatar University

Rasha Al-Sabah
Kuwait University

Faisal Al-Salem
Kuwait University

Samir Anabawi
Vanderbilt University

Mohamad Beshir
Khartoum University

James Bill
University of Texas, Austin

Abdul Wahab Bouhdiden
Tunis University

Mohamad Bourah
Mohamed the I University

Nazli Choucri
Massachusetts Institute
of Technology

Michael Hudson
Georgetown University

Adnan Iskander
American University

of Beirut

Amir Kassim
Al-Sabah and Graham

and James

Malcolm Kerr
University of California,
Los Angeles

Ahmad Khalifa
Center for Criminological
and Social Research, Cairo

Yasumasa Kuroda
University of Hawaii

Thomas Swensen
Advest International

Michael Saleem
Kansas State University

The Journal of Arab Affairs is an interdisciplinary journal published twice a year by the Middle East Research Group, Inc. (MERG). The first issue is scheduled for October 1981.

MERG was founded in 1975 in Lincoln Nebraska. It has since moved its headquarters to Fresno, California. MERG provides educational consulting, publishing and language training to private clients in the United States and the Middle East.

MERG does not solicit nor does it accept funding from any government or political organization; income is derived from three main sources: publications, educational consultancy fees and tuition.

The editor invites contributions on all aspects of Arab Affairs, especially the results of recent scholarly research. Manuscripts should be approximately 7500 words in length and should conform closely to *A Manual of Style*, 12th edition, by the University of Chicago Press. Address articles to the Editor, Journal of Arab Affairs, 2611 No. Fresno Street, Fresno, California 93703 U.S.A.

All other communications including advertising should be addressed to the Journal.

Subscription Form

NAME _____

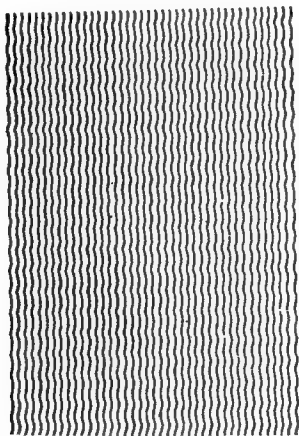
ADDRESS _____

Individual \$15.00 per year • Institutions \$25.00 per year

All orders prepaid to: Journal of Arab Affairs

2611 No. Fresno Street/Fresno, California 93703/U.S.A.

فهرس المجسلة



فهرس المجلة

اولا : المقالات العربية :

- د. اسكندر النجار ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ، العدد الاول / السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ - ص ٥٢ - ٧٠ .
- د. توفيق نوح ، د. نيميل سالم ، الانقسام الاقتصادي الكويتي في الكويت ولبنان ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٢٨ - ٥٢ .
- د. ربحي محمد الحسن ، العلاقات الاقتصادية في العمل ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢-٢٧ .
- د. عدنان النجار ، العصر الاقتصادي واعيته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية العدد الاول / السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ ، ص ١٠-٢١ .
- د. منذر عبد السلام ، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشروع التعاون العربي في النقل البحري ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٧١-٩٠ .
- د. عاصم الاعرجي ، حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية للخدمة الحكومية ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٦٦-٨٠ .
- د. عبد الله ابو عيسى ، نموذج نظري واختيار عملي لبيئة حضرية ، الكويت ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٤٥-٦٥ .
- د. عبد الحميد الخزالي ، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٢٧-٤٤ .
- د. نهاد الشاذلي ، حول هجم وبنية العمالة العربية والكويتية ، العدد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ ، ص ٨١-٩١ .
- د. صديق موني ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المائي في الصناعة البترولية ، العدد الثالث / السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ - ص ٤٠-٥٤ .
- د. عيسى احمد ، المخطط التفاضلي لدراسة المجتمع العربي ، العدد الثالث / السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ - ص ٦-٢٢ .
- د. محمد محروس اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، العدد الثالث / السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٢-٣١ .
- د. اسماعيل صبري بقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العلم ، العدد الرابع / السنة الرابعة - يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤-١٢٦ .
- د. حسين حريم ، القيادة الادارية : مفهومها واتساعها ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢١-٤٠ .

- د. سمير ناناو ، الدول التالية وبعض مشكل التمويل الامني ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩-١٠٢ .
- د. علفظ أحمد ، سوسيولوجيا المعنة : الماهية والتهج ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٧-٢٠ .
- د. عمر بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ - ص ٤١-٦٨ .
- د. محمد عيسى يرموم ، مكفة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، العدد الاول / السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٧-٣٦ .
- د. حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الاول / السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٣٧-٦٢ .
- د. اسعد عبد الرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية اللبس ، العدد الاول / السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٦٢-٧٨ .
- د. محمد الموش جلال الدين ، السكان والتنمية : التطورات المختلفة وواقع المعالم الثالث ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ - ص ٧٩-٧٠٢ .
- د. محمود محمد الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦-٢٧ .
- د. علي السلمي ، نموذج نظري لتسويق تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢٨-٥٢ .
- د. صالح الخصاونة ، صيغ التعامل الاقتصادي العربي : اتفاقية التعامل الاقتصادي السوري - الاردني ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢-٦٨ .
- د. عبد الرسول سليمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الائتماني لانظار المستقبل ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليوز ١٩٧٧ - ص ٦٩-٨٢ .
- د. عبد الله النفيسي ، معالم الفكر السياسي الاسلامي ، العدد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦-٢٦ .
- د. علفظ أحمد نواد ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتفريق ، العدد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٧-٣٤ .
- د. علي عبد الرزيم ، تكليف الضوابط : دراسة تحليلية انتقالية - العدد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٥-٤٥ .
- د. مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ، العدد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٤٦-٦٦ .
- د. سليمان مليحة ، استسي تنظيم المشروعات والبرامج في الدول القليلة ، العدد الثالث / السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٧-٨٨ .

- د. محي الدين توف ، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي — مدخل نظري ، العدد الرابع / السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦-٢٦ .
- د. هنادي الدين : اختبار قبلي قصافية كل من قيد الإنجاز وقيد القيد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية . العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧-٥٧ .
- د. اسحق الطبط : استخدام المثرات في التنمية الاجتماعية ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ — ص ٥٨-٧١ .
- د. محتر أحمد صقر ، الإنجاز واستراتيجية التنمية في مصر ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٧٢-١٠٤ .
- د. عرفان شامي . الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها وأهدافها ، العدد الأول / السنة السادسة ، أبريل ١٩٧٨ — ص ٧-٢٨ .
- د. فرح السنبولي : الإحياء التصديرية في المدن الشمال — أفريقية ، العدد الأول / السنة السادسة — أبريل ١٩٧٨ ، ص ٣٦-٥٨ .
- د. ناهد رمزي ، المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي ، العدد الأول / السنة السادسة ، أبريل ١٩٧٨ ، ص ٩٦-٧٤ .
- د. محمد عدنان التجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ، العدد الأول / السنة السادسة ، أبريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥-٩١ .
- د. السيد محمد الحسيني ، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٦ .
- د. اسكندر التجار ، الدول القبلية وتحديات التكنولوجيا ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧-٤٤ .
- د. زيدان عبد الباقي ، حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥-٦٢ .
- د. يحيى حداد ، دراسة تقنية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول القبلية ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦-٨٢ .
- د. عبد الله النعيمي ، الجباية في دولة الإسلام ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٤ .
- د. صنوت فرج ، الإبداع والفصل ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥-٥٠ .
- د. اسماعيل ياني ، العراق والقضية الفلسطينية ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠١-١٠١ .
- د. محمد يوسف علوان ، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١-٢٨ .

- د. عبد الله أبو عيش ، تطور النظرية الجغرافية ، المجلد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩-١٤٤ .
- د. كمال الخولي ، الانتشلة السياسية في الآداب السياسية المعاصر ، المجلد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧-٢٨ .
- د. أحمد عبد الباسط ، حول العلاقة الوظيفية بين الانتشلة السياسية والنظرية من خلال منظور التنمية الشاملة ، المجلد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩-٤٣ .
- د. جليل المني ، د. تيسر ناصر ، جميل عبده ، تقييم واقعي لوضع نقل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، المجلد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥-٦٧ .
- د. سيج أبو لينة ، مص الأصابع ، المجلد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٦٩-٨٤ .
- د. محمد اللبس ، القضية الاقتصادية في مصر : دراسة تطبيقية ، المجلد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥-٩٩ .
- د. حميد التيس ، نحو سياسة بتروولية عربية مشتركة ، المجلد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٧-٣٦ .
- د. عبد الستار إبراهيم ، التوجيه التربوي للمبدعين ، المجلد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٣٧-٦١ .
- د. مطلق أحمد غزاد ، المورخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسولوجيا المعرفة ، المجلد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٦٣-٨٢ .
- د. سامي خسانة ، التخطيط التربوي والتنمية ، المجلد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٨٢-٩٤ .
- د. أمين محمود ، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي للعرب خلال القرن التاسع عشر ، المجلد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧-٣١ .
- د. سمير نعيم أحمد ، التحفيزات الاجتماعية الفنية والمؤسسات الاجتماعية ، المجلد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٢٣-٤٤ .
- د. بديرة الموضي ، اتفاقية إطار العمل المسافرون عن « كليب دينيد » في ضوء القانون الدولي ، المجلد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥-٦٢ .
- د. عماد الجواهري ، الحریم السلطاني ودوره في الحياة العلمية ، من تاريخ الدولة العثمانية ، المجلد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٢-٨٠ .

ملحق : نصوص

- ثبات أو تغير صورة المجتمعات القبلية في أدبيات العلوم الاجتماعية في المغرب ، د. احمد

- سيد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ١٠٩-١١٠ .
- النظام الاقتصادي المالي الجديد والمعلم العربي ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة الرابعة ، يوليو ١٩٧٦ ، ص ٩٢-١٢٤ .
- مدى ملائمة وسائل وطرق البحث القرآنية في العلوم الاجتماعية لتقريب القبلة العربية ، د. أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث / السنة الرابعة ، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٧١-٨٠ .
- حول النظرية والممارسة في الأتار البيروتية ، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨-١٥٢ .
- المعلم الثالث والنظام الدولي الجديد ، د. نسي السدي (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١-١٢٢ .
- الصراع حول البحر الأحمر ، د. عبد الله التنبسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥-١٠٩ .
- التخصر ومشكلاته في الوطن العربي ، د. عبد الله أبو ميلقي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، أكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١-١٠٦ .
- ضرورات التنمية الادلوية في البلدان العربية ، د. محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧-١٢٤ .
- ابعاد الهجرة الداخلية من الريف اللبنانية الى المدن في الوطن العربي ، واسحق الطبط (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥-١٢٠ .
- مشكلة الخلفاء في الوطن العربي ، د. عامر بوخوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥-٩٨ .
- القرية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، د. يحي الدين توي (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث / السنة السادسة - أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨-١٦١ .
- المعلمون الاقتصادي الخليجي ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة السادسة - يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤-١١٧ .
- التغير الاجتماعي في الوطن العربي ، د. كابل أبو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول / السنة السابعة - ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩-١٢٤ .
- دول المعلم الثالث ، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة السابعة - يوليو ١٩٧٩

- H. Ayesh, *Information is a Form of Energy*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.
- W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.
- J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.
- A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.
- S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview, 1950-1976*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36.
- M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.
- S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.
- H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.
- M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-55.
- F. Sakri *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.



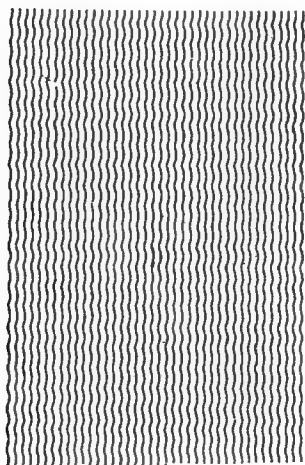
- S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.
- R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.
- T. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psycho-social Perspective on the Middle East*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.
- S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 11-29.
- K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.
- Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.
- W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.
- F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.
- W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality*, No. 5, Vol. VI, April 1978, pp. 228-242.
- J. Prager, *Social Administration and Social Change*, No. 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.
- S. Magee, *Tariff Preferences for Less Developed Countries*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.
- A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.
- B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 273-293.
- G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH :

- A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 163-177.
- F. Sakri, *Hardened Beliefs and Substenance of the Political Order*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 150-163.
- G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 178-186.
- W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 201-207.
- A. D. Issa, *Quantification of the Investment Risk*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 235-249.
- H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 175-206.
- I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 207-234.
- C. Prager, *Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 177-202.
- I. Harik, *Structural-functional Analysis and the Study of Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 203-223.
- B. & S. Abu-Laban, *Female Education in the Arab World*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 257-276.
- T. Farah & F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 241-256.
- E. A. Early, *The Emergence of an Urban Zāhm: A Social Network Analysis*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 1-25.
- G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 26-42.
- H. Faris & J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 44-59.

INDEX OF THE JOURNAL



**Forward all correspondence
and subscriptions to:**

**THE EDITOR
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Kuwait University
Kuwait.**

- c- Remuneration for an article accepted for publication will be 60 KD (approx. \$180 US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
- d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

- 1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
- 2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
- 3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.
- 4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
- 5- The remuneration for a book review is 20 KD. (\$ 60 US)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:
 Editor
 Journal of the Social Sciences
 P.O. Box 5486
 Kuwait University
 Kuwait.



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows:
 - a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
 - b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

12. Parsons tenaciousness in employing the most tenuous of analogies to substantiate his analyses is little short of amazing. For instance, in his essay "*The Impact of Technology on Culture and Emerging New Modes of Behavior*." He develops an analogy between the evolutionary emergence of the digestive, locomotor, and nervous systems and the prominence, respectively, of U.S. Steel in 1900, General Motors in 1930, and IBM in 1960 (PP. 624 - 625). His fixation with the number four is also striking.
13. *Ibid.*, P. 36.
14. Talcott Parsons, *The Social System* Glencoe, Ill; The Free Press, 1951, P. 491.
15. Talcott Parsons: "Evolutionary Universals in Society." *American Sociological Review*, Vol. 29 (June 1964) PP. 340 - 341
16. Parsons, *The System of Modern Societies*, P. 119.
17. *Ibid.*, P. 119
18. Ralf Dahrendorf: *Class and class conflict in Industrial Society* Stanford; Stanford University Press. 1959. P. 159
19. *Ibid.*, P. 159
20. *Ibid.*, PP. 64, 153
21. *Ibid.*, PP. 136 - 144
22. *Ibid.*, P. 210
23. *Ibid.*, PP. 74 - 77
24. *Ibid.*, PP. 212, 234
25. *Ibid.*, PP. 223 - 231
26. *Ibid.*, PP. 277 - 281
27. Neil Smelser, "The Industrial Revolution and the British Working Class Family". *Journal of Social History*, Vol. 1 (1967) PP. 17 - 35.
28. Should one have any doubt on this point, Smelser's book, *Social Change in the Industrial Revolution* should dispell it ... the first thirty or forty pages will suffice.
29. Parsons, *The Social System*, PP. 503 - 523
30. Dahrendorf, *Class and class conflict in Industrial Society* P. 150
31. Wilbert Moore, "A reconsideration of Theories of Social Change", *American Sociological Review*, Vol. 25 (December 1960), PP. 810 - 818.
Wilbert Moore, *Social Change* Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, Inc. 1963.
32. Mervyn Cadwallar, "Three Classes of Social Change", *Pacific Sociological Review*, Vol. 1 (Spring 1958), PP. 17 - 20.
33. Hornell Hart, "Sociological Theory and Social Change", Llewellyn Gross, ed.: *Symposium on Sociological Theory* Evanston, Ill: Row, Peterson and Company, 1959, PP. 196 - 233

Ralf Dahrendorf has set a predictive restriction on his own conflict theory which is not necessarily immutable, as the only proof the reader is given that Dahrendorf's theory cannot be used in predictive manner is Dahrendorf's opinion.(30)

Finally, Wilbert Moore, (31) Mervyn Cadwallar (32) and Hornell Hart (33) outline a number of types of social change which could provide a basis for a more sophisticated theory of social change than has yet appeared.

FOOTNOTES

1. Talcott Parsons, *The System of Modern Societies*. Englewood cliffs, New Jersey. Prentice Hall, Inc., 1971
2. *Ibid.*, P. 26.
3. *Ibid.*, P/27
4. *Ibid.*, P. 27.
5. Specifically, the emergence of the economic subsystem in the "Premodern" era, the emergence of a "universalistic system of norms" in the seventeenth century, a distinct polity in the nineteenth century, and presently, the on going process leading to the emergence of a distinct values subsystem. Parsons suggests, though never explicitly states, that this values subsystem may be the educational institution.
6. Parsons "evolutionary universals" in his essay "Evolutionary Universals in Society" are "recurrent inventions" which can be independently discovered and rediscovered by various social systems (P. 339); the crucial aspects of development in the respective eras of modern western civilization are historical entities, non repeatable, one time phenomena.
7. Parsons, *The System of Modern Societies*, PP. 61-64, 67-70
8. *Ibid.*, PP. 79-83. Parsons analysis of the "democratic revolution" is confusing. His description of the crucial development of the seventeenth century "the differentiation of the societal community from the government" sounds very much like "the differentiation of the polity from the societal community" which is the crucial development of the democratic revolution. Even more, the thesis-antithesis-synthesis sequence of England - France, and then the United States, is puzzling. Somehow, the American political system, generally viewed as evolutionary result of a century and a half of British rule, is seen as the synthesis of inpart, a Revolutionary France which emerges some years after the American War of Independence.
9. *Ibid.*, PP. 122 - 124
10. *Ibid.*, P. 143
11. —*Ibid.*, P. 100

linear dimension so that its parts appear "earlier or later" in relation to the beginning or end of the writing (note such ordinary guides to the reader as: "on the page following," or, "as was mentioned above"). Unfortunately, a combined structural-change analysis requires a second dimension. Without it, the theorist is forced to either stop change, so that concepts presented earlier or later are combined into one time referent (synchronous analysis), or else one particular concept or theoretical part is analyzed over time (diachronous analysis).

In this later case, "earlier" or "later" in a piece of writing has a definite sequential meaning, but for one item only. The two traditional stop gaps used by those who attempt a combined structural-change analysis (either present a series of diachronous analysis or synchronous analysis one after another, requiring the reader to combine them mentally) place an excessive burden upon the reader's retentive abilities. (28)

Such limits may presently substantiate Dahrendorf's contention only so long as these limits are assumed to be permanent. I see no reason to assume that they always will be. As algebra was a discrete invention which eliminated severe restrictions on the mathematician's conceptual abilities, so such a conceptual aid might be invented which performs a similar service for the social theorist.

Barring the invention of such a conceptual aid, the other alternative would be to ease the strain on the retentive abilities of the communicant through the use of computer language and technology, making as much use as possible of mathematical models of change as they emerge, and borrowing from mathematical models used in other fields, particularly econometrics.

CONCLUSION

The field of social change theory appears to be not so much at the limits of its present resources as in a state of incompleteness. This is particularly evident in the case of Takott Parsons,* who only now is beginning to fully turn his attention to the processes of social change. His earlier essays discuss a number of aspects of social change which he has not as yet incorporated in any formal way into the body of this theory. Such concepts as institutionalized rationalization, retrogressive social change, and charismatic revolutionary movements, all briefly outlined in *The Social System* immediately come to mind.(29)

* Parsons died in early 1979.

theory, by positing class conflict as a constant feature of society, places it on a static rather than a dynamic base. Second, his rejection of Marxian utopianism in the process of streamlining Marxian theory removes one of the advantages Marxian theory has: its use as a predictive tool.

In many ways, Dahrendorf has not only streamlined Marxian theory, but has shifted it from the radical side of social theory which strives to alleviate the inequality of modern societies into the conservative side of social theory, which seeks order in society. As Parsons sees social inequality as endemic and necessary to society, so Dahrendorf concedes its immortality. As class conflict is a permanent feature of society, so also is the inequality which engenders it.

If Parsons' theory of social change as differential evolution is simplistic, so is Dahrendorf's theory which sees all social change as conflict. Not all social conflict has only two sides. For example while the Russian Revolution in one sense provides a dialectical struggle between the Czar's government and the revolutionaries, it is inadequate to explain the free-for-all which eventually broke out among the revolutionary groups after the Czar was overthrown.

Finally, Dahrendorf's axiom that structural theory and conflict theory are mutually antithetical, though mutually necessary ways to explain society suggests a "principle of social indeterminacy" which is not self-evident, as Dahrendorf believes. As Heisenberg's principle of indeterminacy states that it is impossible to measure the velocity and position of a molecule simultaneously, so Dahrendorf suggests that a theory which could examine social structure and social change simultaneously is equally impossible. While Heisenberg's principle has stood the test of time, it is easy to carry analogous concepts too far. Societies are not molecules, any more than they are machines or some kind of animal.

While it is true that the attempts made so far to explain social change and structure together (notably by Neil Smelser) (27) suggest that such a possibility will be difficult to achieve, if at all, difficulty in and of itself does not serve as proof that is impossible.

The nature of the difficulty of combining structural and social change analysis into a single theory suggests that conceptual limits are built into the communication system of the social sciences. There are limits to the power of the written word, and to the conceptual and retentive capacities of the human mind.

Written communication imposes a unidimensional limitation on the presentation of social theory. Written communication is linear; concepts translated into written words are forced to arrange themselves along their

RALF DAHRENDORF

Ralf Dahrendorf sees social theory as "Janus-headed", on one side providing a structural conception of society, and on the other a vision of social conflict and change. (18) It is not Dahrendorf's intention to replace structural-functional theory so much as it is to supplement it with a theory to account for social change. (19) For such a theory he turns to Marxism which he radically alters to make it more useful as a heuristic device to analyze social conflict in contemporary post-industrial society. He criticizes both Marx and Parsons as utopians: Parsons for maintaining a "best of all possible worlds" view of the present; Marx for holding a utopian vision of the future. Dahrendorf rejects the Marxian model of social evolution through a series of revolutions to a classless utopia. (20) Nor does Dahrendorf find use for Marx's concept of class related to the means of production. (21) He replaces it with a concept of class which is tied to "power relationships" and to a dialectical model of conflict between those who hold a disproportionate share of power within any given social situation and those who do not. (22) Class and conflict are interdependent terms. There is no class without conflict. This point is crucial for Dahrendorf's theory, and he goes to great lengths to emphasize it.

He also goes to great lengths to clearly distinguish his concept of class from the concept of stratum. Strata implies hierarchically-arranged structural relationships, interdependence and order, qualities which Dahrendorf wants to keep strictly separate from his concept of class. (23)

Dahrendorf greatly broadens Marx's concept of conflict. Marx confined the concept of conflict to social and political revolution; Dahrendorf broadens it to include revolution as one end of a spectrum of behavior which extends to include discussion and arbitration on the other end. (24) In turn, this spectrum of conflict behavior corresponds to a continuum of conflict outcomes, ranging from conflict repression on one end through various forms of conflict regulation to conflict resolution on the other. In actuality, conflict regulation is the only outcome possible; repression and resolution are pure states which are "sociologically meaningless". (25)

Finally, though Dahrendorf rejects the possibility of developing social predictions from patterns of social conflict, he does suggest that there is a trend in the continuing process of social conflict toward less violence (conflict intensity) through the development of increasing numbers of social mechanisms for regulating conflict. (26)

A Critique Of Dahrendorf's Conflict Theory :

Dahrendorf is guilty of many of the shortcomings he finds in Marx and in structural-functional theory. While he criticizes Parsons for failing to provide a dynamic vision of society, he loses sight of the fact that his own

TABLE NO. 2
**THE PARSONIAN VISION OF THE PROCESS OF MODERN HISTORICAL
DEVELOPMENT IN THE WESTERN WORLD**

Stage of Development	Evolutionary	Process of Differentiation	Dialectical	Zenonetic	Synthetic	Action Groups
Primary Stage: ("Premodern Europe")	Universal Emergence of Money & Market	Separation of the economy from the political and societal community	Northern city states & Italian city state	England and France	"Urban Nobility (Upper Middle class)	
Seventeenth Century: "The Religious Revolu- tion"	Universalistic legal systems	Separation of the societal community from the govern- ment	France and Holland	England Protestant bourgeoisie & dissident religious groups		
Nineteenth Century: "The Democratic Revolu- tion" (and Industrial Revolution).	Bureaucratic organization & system of govern- ment	Differentiation of the polity from the societal community	Britain and France	United States	Workers	

Twentieth Century: The Educational Revolution"	Differentiation of the societal community from the values system.	United States & ??? ??	Students
--	---	---------------------------	----------

This chart is constructed from the text of **THE SYSTEM OF MODERN SOCIETIES**. The processes of differentiation are simplified and in actuality the process fully illustrated would involve differentiation from each of the previously defined elements of the society. The third stage is the least clearly articulated stage in Parsons' theory of development and does show the redundancies illustrated when compared to the second stage. While Parsons lists four evolutionary universals, they are not congruent with the stages of development.

If the necessity of a four-fold model of social change and a four-epoch sequence of historical development is eliminated, what remains is a model of social change of limited applicability. For instance, there is nothing within Parsons' theory which precludes the possibility of the degradation of a social system back to a more undifferentiated state.

In fact, Parsons believes that this is exactly what occurred during the Feudal Period. (13) While the Feudal Period lies beyond the boundaries wherein Parsons' historical model applies, this raises the question of just where his boundaries do lie. Parsons does not clearly define any systematic limits to the applicability of his historical model.

Within his theory of differentiation, Parsons introduces a dialectical model of change. This I believe is a development of his concept of "Vested interests" and "Social change proceeding against resistance" which he introduced in *The Social System*. (14) In good Hegelian style, the synthesis of one period becomes one of the antithetical elements of the next. Hence, England, the "synthesis" of the first revolution, becomes one of the antithetical elements of the next, whose "synthesis" is the United States. At this stage, Parsons balks at the implications of his own dialectical logic which would dictate that the United States is presently one the pair of antithetical elements. Parsons refuses to speculate upon this point, failing to openly identify the United States' opposite in the dialectic (though he hints it might be the Soviet Union). Even less, he avoids any speculation upon the eventual synthesis. His dialectic currently places the United States in the position of being the most advanced society, but it will have to be violated if it is remain so.

Finally, Parsons' model of change ultimately implies a lapse back into a static model. In his essay "Evolutionary Universals in Society", Parsons states that the process of differentiation within a system increases its adaptability. (15) If this principle is applied to the current version of differentiation which Parsons has incorporated into his structural-functional theory, it predicts a "finished" stage with a society containing four fully-developed, autonomous, and inter-dependent subsystems, with an adaptive capacity so broad as to preclude the possibility of further critical system strain, and hence, further system transformation. Such a society would in no way resemble Marx's classless utopia. Parsons believes that an "intensive drive" for the total abolition of systems of social stratification would "likely shatter society into an indefinite number of truly 'primitive' small communities". (16) Rather than egalitarianism, the completion of the historical process outlined in *The System of Modern Societies* sees the replacement of an "ascriptive hierarchy" for a "functional" one, the legitimated result of a "Competitive educational process". (17) Parsons' utopian vision recalls Hamilton's "aristocracy of ability", not Marx's classless society.

dialectical struggle, though he suggests that it might be between the United States and the Soviet Union. (9) Both societies have developed systems of mass education (the crucial development of the current age), although Parsons has kept the Soviet Union beyond his definitional boundary of Western Civilization. He makes a cautious sort of prediction that the present "search for societal community" is the focus of the current evolutionary process..... one whose completion is still a century or more away. (10) The symptom of societal strain resulting from this process in contemporary societies is intellectual alienation, a result of the weakening of community ties and increased geographic mobility. (11)

A Critique of Parsons' Change Theory:

The fundamental criticism of Parsons applies not only to his theory of social change, but to his entire intellectual style. The core of Parsons' thought remains what was begun in *The Structure of Social Action* and fully developed in the *Social System*. Throughout, Parsons' logic rests upon allegory and symmetry, and is limited by it. Viewing society as a system analogous to a biological system, and deciding that this homeostatic system operates in a four-function manner, it follows, for Parsons, that there must be four basic structural subsystems, four forms of social evolution, and four corresponding historical stages. Whatever is gained in logical symmetry is lost in empirical applicability.

Granting that Parsons' historical exposition outlined in *The System of Modern Societies* is sketchy and far from complete, his insistence upon a four-phase model of historical development follows the dictates of symmetry rather than any close congruence with historical fact. (12)

TABLE NO. 1
THE PARSONIAN SOCIAL SYSTEM

Subsystems	Structural Components	Aspects of the Developmental Process	Primary Function
Societal Community	Norms	Inclusion	Integration
Pattern Maintenance or Fiduciary	Values	Value Generalization	Pattern Maintenance
Polity	Collectivities	Differentiation	Goal Attainment
Economy	Roles	Adaptive Upgrading	Adaptation

From: THE SYSTEM OF MODERN SOCIETIES, P.11.

more clearly defined. "Adaptive upgrading" is the process of evolutionary development in the economic sub-systems. "It is the process by which a wider range of resources is made available to social units, so that their functioning can be freed from some of the restrictions on its predecessors." (3) Parsons would consider the development of mass-production techniques, mechanization, and automation as examples of adaptive upgrading. "Inclusion" is the process of differentiation applied to systems of social norms. Specifically, this means the limitation and redefinition of social norms associated with a given role or social institution and the reallocation and creation of new social norms for a new role or institution. "Value generalization" is the process of redefining value systems to a higher level of generalization so as to enable them to encompass a broader number of social situations. Simply put, this is the process of redefining values or principles in more abstract, less particularized terminology and concepts." (4)

Having established this four-fold model of differentiation, Parsons devotes the major portion of his book to an historical exposition of this process of change as it applied to Western civilization since the Middle Ages. Maintaining the symmetry of a four-fold process of differentiation, Parsons outlines a four-age sequence of historical development. While Parsons' four-fold model of social change infers that each of these ages involves four phases of development, he only touches upon each of them except for what he considers the crucial differential process in each age. (5) While these crucial aspects recall his "evolutionary universals" from an earlier essay, they are not congruent with them. (6) Parsons centres his attention on three "revolutions" in the history of modern Western Civilization: a "religious" revolution in the seventeenth century, a "democratic" revolution in the nineteenth century, and an "educational" revolution in the twentieth. The first leads to a separation of the societal community from the state, the second, the separation of the polity from the state and societal community, while the last (currently underway) is the process of separation of the values subsystem from the societal community.

Each of these critical phases of subsystem differentiation Parsons places within a dialectical framework. In the "religious revolution", the process of differentiation involved the emergence of a distinct subsystem of norms (legal systems) through a "thesis-antithesis" development of the societies of France and Holland, with the "synthesis" emerging in English society. (7)

In the second period, the dialectical struggle occurs between Great Britain and revolutionary France, with the United States representing the "democratic" synthesis. (8) Parsons does not overtly develop the current

**RALF DAHRENDORF, TALCOTT PARSONS,
AND BEYOND : TOWARD A THEORY OF
STRUCTURAL - FUNCTIONAL CHANGE.**

Y. Haddad*

This article is an examination of the theories of social change of Talcott Parsons and Ralf Dahrendorf. These two theorists were chosen as representatives of two strongly polarized schools of thought: integrationist and conflict theorists. Among the issues which divide these two groups of social theorists, their views on social change are at the core of their differences. This article has two purposes: to examine and criticize the respective theories of social change of Talcott Parsons and Ralf Dahrendorf, and second to examine the possibilities of a synthesis of these two schools of thought.

TALCOTT PARSONS

The discussion in this section will focus upon Talcott Parsons' work, *The System of Modern Societies*. (1) This is the culmination of Parsons' increasing attention to problems of change in the last decade, and represents his first effort to formally integrate a theory of change within the larger body of his structural - functional theory.

Parsons has developed his theory of social change from Emile Durkheim's concept of differentiation. Durkheim's conception of social change as an evolutionary process of increasing social complexity and interdependence is congenial to Parsons' own conception of societies as interdependent systems. Parsons has taken Durkheim's concept and made it more detailed and congruent with the design of his structural - functional theory. As his social system is organized around a four-old structural and functional design, so his concept of differentiation has four concepts. This conception is best seen by using a comparative table rather than verbal description (see table 1).

Parsons defines differentiation in several ways: as a collective term, synonymous with another term he uses interchangeably with it - "progressive evolution"; in a more particular sense as "the division of a unit or structure in a social system that differs in their characteristics and functional significance for the system" (2); and last, as the particular evolutionary process of the polity sub-system. His other three terms are

* Professor of Sociology at Kuwait University.

⁷J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record: 1914-1956* (New York: D. Van Nostrand Co., Inc., 1958), Vol.II, p. 235.

⁸Richard Stevens, *American Zionism and U.S. Foreign Policy* (New York: Pagcart Press, 1962), p. viii.

⁹Lilienthal, p. 38.

¹⁰Stevens, p. 127.

¹¹*Ibid.*, p. 125.

¹²Nadar Sufran, *The United States and Israel* (Cambridge: Harvard University Press, 1963), p. 3.

¹³William Eddy, *FDR Meets Ibn Saud* (New York: American Friends of the Middle East, 1954), p. 36

¹⁴*The Falk Project for Economic Research in Israel: A Ten Year Report* (Jerusalem: F.P.E.R.I., 1963), pp. 50-51.

¹⁵Public Law 87-195, Part II, Sec. 501.

¹⁶Public Law 87-195, Part II, Sec. 502B.

¹⁷Public Law 92-226, Part II, Sec. 511.

¹⁸Lilienthal, p. 763.

¹⁹Elmer Berger, *An Analysis of the Zionist Jewish Agency Structure* (New York: American Council for Judaism, 1963), p. 34

²⁰*Ibid.*, p. 24.

²¹See the budget of NEW and HUD for February 1979.

²²For more information on Economic Development in Israel, see: *American-Israel Economic Horizons*, Vol. XXIX, No. 2-4 (New York: American Israel Chamber of Commerce and Industry, 1978), p. 52.

²³For more information, see: Public Law 87-195, Part II, Sec. 501 and Sec. 502B.



Chart 3

Amount of Aid waived to Israel in Millions of Dollars

Year	Total of Grants	
1974	\$	3047.6
1975	\$	712.0
1976	\$	2243.6
Transitional Quarter	\$	276.3
1977	\$	1779.6
1978	\$	1830.0
Total	\$	10889.1

Overall Total of original Grants during the period between 1949-78 reached \$ 6,117.3 million.

Source: U.S. Overseas Loans and Grants, March 1978.

FOOTNOTES

¹Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (New York: Simon and Schuster, Inc., 1961), p. 548.

"His Majesty's Government views with the favor the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, its being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of the existing non-Jewish communities in Palestine, or the right and political status enjoyed by Jews in any other country."

²W.F. Abboushi, "The Road to Rebellion," *Journal of Palestine Studies*, Vol. VI, No. 3 (Spring 1977), p. 33.

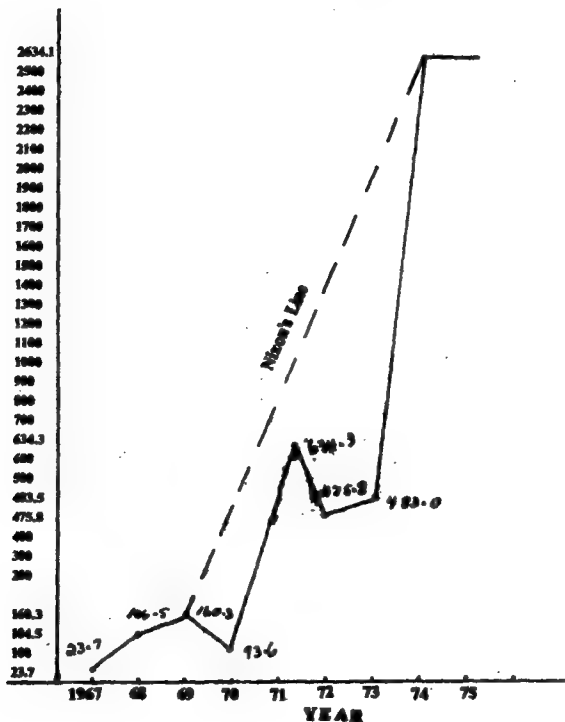
³Asa'd Abdul-Rahman, *U.S. and West German Aid to Israel* (Beirut: Palestine Research Center, 1966), p. 6.

⁴Noble Frankland, ed., *Document on International Affairs, 1957* (London: Oxford University Press, 1960), p. 213.

⁵Alfred Lilienthal, *The Zionist Connection* (New York: Dodd and Mead Co., 1978), p. 33.

⁶*Ibid.*, p. 42.

Chart 1
AMERICAN AID TO ISRAEL DURING THE NIXON
ADMINISTRATION
1968-1975



B. Indirect Aid *

Year	Source		Amount
1948-1975	Private Institutions	\$	3,363.0
1976		\$	470.0
1977		\$	465.0
	Total	\$	4,298.0
1948-1975	Private Individuals	\$	2,301.0
1976		\$	538.0
1977		\$	460.0
	Total	\$	3,299.0
1948-1975	Israel Bonds	\$	2,611.0
1976		\$	264.0
1977		\$	282.0
	Total	\$	3,157.0

Overall Total \$ 10,754.0

Total of American Aid (Direct and Indirect): \$ 23,569.5

*Source: Alfred Lilienthal, *The Zionist Connection* (New York: Dodd and Mead Co., 1978), p. 763.

American Aid to Israel in Millions of Dollars

A. Direct AID*	FY 49-64	FY 65	FY 66	FY 67	FY 68	FY 69	FY 70	FY 71
Security Supporting Assistance	-	-	-	-	-	-	-	-
Foreign Military Sales Credit	27.4	12.9	90.0	7.0	25.0	85.0	30.0	545.0
AID Housing Guarantee	-	-	-	-	-	-	-	-
Immigrant Assistance	-	-	-	-	-	-	-	-
Total Assistance:	1,003.4	65.1	126.8	23.7	106.5	160.3	93.6	634.3
(Grant)	367.8	0.5	0.9	1.6	6.5	0.6	12.9	2.8
(Loan)	635.6	64.6	125.9	22.1	100.0	159.7	80.7	631.5

*Source: U.S. Overseas Loans and Grants, March 1978

Chart I
American Aid to Israel in Millions of Dollars

	FY 72	FY 73	FY 74	FY 75	FY 76	TQ 76	FY 77	FY 78	Total FY 49 - FY 78
Security Supporting Assistance	50.0	50.0	50.0	324.5	700.0	75.0	735.0	785.0	2,769.5
Foreign Military Sales Credit	300.0	300.0	2,482.7	300.0	1,500.0	200.0	1,000.0	1,000.0	7,903.0
AID Housing Guarantee	50.0	-	25.0	25.0	25.0	-	25.0	25.0	175.0
Immigrant Assistance	2.0	49.0	36.5	40.0	15.0	-	15.0	20.0	177.5
Total Assistance:	475.8	483.8	2,694.1	796.7	2,239.6	285.8	1,797.9	1,837.8+	12,815.5
(Grants)	58.0	104.3	1,599.9	487.0	1,243.6	151.3	1,009.8	1,080.0+	6,117.3
(Loans)	417.8	379.7	1,044.2	289.7	1,096.3	134.5	778.3	757.0+	6,698.2

Prior to 1967, America heavily financed Israel and helped her to build her industrial base on the land which was seized by force from the Palestinians in 1948. In 1967 and thereafter, the United States supplied Israel with both economic and military aid which enabled her to absorb the newly occupied Arab territories and to humiliate the Arab masses. The American military equipment furnished to Israel exceeded the required amount to keep the balance of power in the region. Instead, Israel took a very early lead over individual Arab states. In addition, Israel often violated the intended nature of the Foreign Assistance Act,²³ that is, by being "defensive", and she used her American acquired force to bomb civilians and to expand at the expense of other nations, such as Lebanon. Israel's American acquired force also enabled her to stand against the resolutions of all the international forums which call for the return of the uprooted Palestinians to their properties and to exercise their right of self-determination.

The donations/contributions made available to Israel by the Zionist groups of America and through direct American aid during the period between 1949-78 totaled \$23,569.5 million. This enabled Israel to create new settlements on the Arab occupied land which is contrary to the official position of the United States Government, which considers such an act illegal.* Also, these donations/contributions and direct American aid, which totaled \$117.5 million, aided Israel in ingathering the Jews into Palestine through financing 2/3 of the expense of such activities. Any immigrant coming to the Jewish State, in actuality, takes the place of a Palestinian Arab. Furthermore, stripping a Jew of his nationality and finding a way to carry him to settle in Palestine cannot be considered a humanitarian act. Rather, it is a political design which requires territorial expansion and the use of constant force, and in no way can be considered a humanitarian one.

Thus, American aid to Israel is the backbone for Israel's actions in the region. It is not based on moral principles or humanitarian considerations. Instead, Israel's actions and American aid serve as an inseparable instrument to suppress the Arab masses and to suppress any development toward the achievement of a progressive change in the region.

In general, one could argue that the gain of the United States from its imperialistic policy in the region is minimal. But, the cost in terms of relations with the Arab masses and in domestic terms is so great.

*American direct aid to Israel for the purpose of Housing Development during the period between 1972-78 totaled \$175.0 million.

expand at the expense of the Arab people through the use of American support.

The massive American support, direct and indirect, enables Israel to carry out such roles and motives with no exception. Without American aid, Israel would be in no position to maintain its military grasp over Arab territories, to build settlements, to expand militarily, and to attract new immigrants.

Looking back at the American objectives in the Middle East, the United States succeeded in preserving a strong Israel, but she failed in her efforts to deradicalize the Arab World, to protect American interests, and to curb Russian influence in the region.

Therefore, the main winner of this "Patron-Client" relationship is Israel. The United States is footing the bill for Israel to achieve her objectives at the expense of American interests in the area, i.e., the nationalization of American oil companies. America is not only gaining the animosity of the Arab masses in practicing such imperialist policies, it is also costing her in domestic terms, a yearly expenditure of over \$10 for every individual in America. What the United States gives to Israel in one year could come close to solving the desperate financial problems of America's floundering cities*, or it could pay for the following proposed programmes: student and institutional support in higher education, health research and health training projects, and urban renewal.²¹

American aid (direct and indirect) to Israel during the period between 1949-1978 amounted to \$23,569.5 million. Assuming that the average number of Jewish inhabitants in Israel during this period was 2.5 million, the total amount received by each individual would come to \$9,427.8. On the other hand, assuming that the average population of the United States was 210 million during the same period, each individual would be paying a total amount of \$112.2. For the last four years, 1974-1977, direct American aid to Israel consecutively amounted to 29%, 7%, 22%, and 18% of the total Israeli GNP.²²

The above simple calculations indicate the significance and the extent on which the Jewish state depends on the United States for aid. Without American aid, the Jewish state will be forced to cut back around 25% of her programmes.

V Conclusion

American policy toward the Palestine Question is imperialistic in nature. Since the creation of Israel, America has acted as a partner of the Jewish state.

*For more information, see N.Y.C. Municipal Annual Report, November 17, 1978.

organizations are involved in political activities, settling immigrants, building settlements, etc., which violates the nature of their contracts with the American government. That is, the basis on which such organizations were granted tax-deductible status by the American authorities depended on their pledge to engage in humanitarian and charitable activities.

C. The Political Impact of the "Patron-Client" Relationship

The previously mentioned figures reflect, to a great extent, the true patterns of the "Patron-Client" relationship which ties the two countries (The Jewish State and America) together. Both forces maintain separate interests and motives, but they share in common one ultimate goal which is the suppression of the Arab masses and the continued exploitation of their resources.

American motives in the Middle East can be explained by the following objectives:

1. To preserve the Jewish State through the establishment of a balance of power between Israel and the Arab states.
2. To confront Arab progressive forces, through maintaining a strong Israel which will be able to deal with whenever confrontation is necessary.
3. To protect American interest in the region, especially in the Arab oil-producing states. This would also include the protection of its clients in the region through the involvement of Israel, i.e., the assistance given to King Hussein in 1970 in his drive against the Palestinians.
4. To curb Soviet influence in the region through the creation of a form of alliance between a strong Israel and reactionary Arabs, i.e., Saudi Arabia, Egypt, Oman, and Sudan.

On the other hand, Zionist objectives in the area can be summarized as follows:

1. Ingathering of all Jews into the Promised land.
2. Confiscation of Arab land and the establishment of Jewish settlements on it.
3. The establishment of a pure Jewish state in the region (Greater Israel).
4. Eventual control of the Arab's vast resources and cheap labor.

Thus, the role and motives of the United States indicate a strong desire to control the Arab World through the maintenance of a strong Israel. Furthermore, the role and motives of Israel suggest that its real desire is to

Since 1967 Israel has followed a "buying time" diplomacy in settling these territories, aiming at converting its grasp over them into a de facto and, through the use of force, later into a de jure.

So, in order for the government to carry out its plans, it needs all the money it can obtain from abroad. Thus, the contributions of Zionist groups and individuals in the United States are very vital to achieve the aims of the Jewish State.

In return for their contributions/donations, the Zionist agencies were given tremendous power through an agreement signed with the Israeli Government in 1954. This agreement, known as the "Covenant", defines the functions of the Jewish Agency in the following areas: immigration, agriculture investment, cultural activities, and finance. The nature of such activities is a type of governmental function. However, in Israel, the Jewish Agency assumes such responsibilities and operates as a state-within-a-state by acting as the international branch of the Israel government with a broad spectrum of domestic activities.

The agreement between Israel and the Jewish Agency also calls for "taxing the Disapora". This campaign of taxing Jews around the world is considered in the United States to be similar to that of the Red Cross and is conducted under the United Jewish Appeal (UJA). Thus, the money collected in America is considered charitable and tax-deductible.

The law of "taxing the Disapora" came into being because the American Jews chose not to respond to the "call of aliyah", which means the "ingathering" to Israel. They have the "collective duty" to "assist the state of Israel" in its major concerns, such as colonization, economic development, and national security.²⁰ The prosperous American Jewish Community chose not to respond to the call of "ingathering" in the promised land, but they responded generously to the military and economic needs of the Jewish State.

Another important function of the Jewish Agency is to facilitate Jewish immigration into Palestine. Until the 1967 War, the Israeli government covered about fifty percent of the cost of the Agency's programme to attract new settlers, but after 1967, the Agency took over 2/3 of the total cost of their programme. The Jewish Agency operates an independent annual budget which is approximately \$500 million. The U.S., during the period between 1972-78, contributed \$117.5 million for the same purpose.

This governmental marriage between the Israeli Government and the Jewish Agency and other Zionist American organizations raises the question of the legality of such a marriage, especially since these

starting from 1974. Thus, the amount waived by such an act during the period from 1974-1978 amounted to \$10889.1 million, of which \$5364.5 million was in military grants and \$286.9 million was in economic grants.*

The available information indicated that the amount of Israeli repayment on its loans previously mentioned totaled \$1355.1 million.

The other channel through which Israel is receiving a considerable amount of aid from the United States is through an indirect channel, which means through the contributions of American Zionist organizations and individuals.

B. Indirect Aid: The Aid of Zionist Organizations and Individuals.

One of the major instruments in providing American aid and vital solidarity to Israel is the Zionist establishment in the United States. This establishment consists of various Zionist groups, such as the United Jewish Appeal (UJA), the Zionist Organization of America (ZOA), the U.S. Office of the International Zionist Executive, which is known as the Jewish Agency for Israel, and many others.

These agencies are understood to represent a multi-billion dollar business. They draw a membership of 750,000 out of 6 million Jews. In most cases, these agencies are registered with the Justice Department under the requirements of the Foreign Agents Registration Act of 1938.

The total amount of donations channeled to Israel after its creation in 1948 has reached \$10.754 billion. This total is the sum of the donations of private institutions (\$4.298 billion) and the donations of private individuals (\$3.299). This total also includes the sale of Israeli Bonds in America (\$3.157).¹⁸

The donations of private institutions and individuals, and the sale of Israel bonds are essential to sustain the Jewish State and prevent its ailing economy from collapsing. This has never been more true than now, as the Zionist state is running out of foreign exchange, which is necessary to enable Israel to purchase military supplies from abroad and to meet the increasing expense of maintaining a huge personnel in the armed forces, and to combat the increasing challenge of the Palestinian commandos and the Palestinian inhabitants inside Palestine who are challenging the "legitimacy" of the Zionist grasp over Palestine. The donations are also an important factor in enabling the State to carry out its plans for building settlements on the Arab occupied lands.

*See Chart 3.

In regard to the figures on American aid to Israel during FY-1979, I was unable to trace the right amount due to the lack/unability to obtain the proper official accounts on the subject.

3. A decline in the Arab fighting capabilities, especially after Sadat severed relations with the Soviet Union.

However, the fiscal year of 1976 produced a significant change on all levels. Also, the Middle East was going through various changes; the PLO was recognized as the legitimate representative of the Palestinian people by the United Nations General Assembly, the breakout of the civil war in Lebanon occurred, and Israel became directly involved on the side of the Fascist pro-Western factions. These changes required prompt action by the United States to confront the new situations and to prevent a dramatic change, i.e., a victory of the progressive take-over in Lebanon. This fear inspired the American Government, which is crippled by Congress, to take a direct role in the Lebanese crisis, to increase Israel's share of the pie. In return, Israel's role was to intervene and arm the pro-Western factions to prevent a change in the status quo on the Lebanese scene. Thus, the American administration of President Ford, in 1976, provided Israel with \$2339.9 million, of which \$990.2 million was in the form of loans and \$1268.6 million was in grants, and Israel was also provided with a loan of \$81.1 million from the American Export-Import Bank. The total amount designated for military purposes amounted to \$2200.0 million, of which \$975.0 million was in loans and \$1225.0 million was in grants. The economic assistance in the year 1976 totaled \$139.9 million.

In the fiscal year of 1977*, Israel was awarded \$2073.7 million, of which \$878.3 million was in loans and \$1185.9 million was in grants. The amount allocated for economic assistance reached \$63.7 million, of which \$17.8 million was in loans and \$45.9 million was in grants. \$2010.0 million was given for military aid, of which \$870.0 million was in loans and \$1140.0 million was in grants, and a loan of \$9.5 million was given from the American Export-Import Bank. In 1978, Israel received \$1837.0 million in aid, of which \$767.0 million was in loans and \$1070.0 million was in grants. The military share of assistance during this fiscal year amounted to \$1785.0 million, of which \$1025.0 million was in grants and \$760.0 million was in loans. The economic aid to Israel during the FY-78 amounted to \$52.0 million, of which \$45.0 million was in grants and \$7.0 million was in loans.

The overall amount given to Israel during the period between 1965-1978 was \$11,847.7 million, of which \$6098.2 million was in loans and \$5749.5 million was in grants. The overall amount given to Israel between 1949-1978 was \$12,815.5 million, of which \$6698.2 million was in loans and \$6117.3 million was in grants.

In 1974, Congress enacted Public Law 91-441 which waived, in principle, all American military assistance and other grants to Israel

*Includes the amount of aid received during the Transitional Quarter of 1976 (TQ).

- (2) increase the possibility of outbreak escalation of conflict;
- (3) prejudice the development of bilateral multilateral arms control arrangements.¹⁷

During the first period of implementation of the Foreign Assistance Act, 1949-1978, the amount of aid designated to Israel increased to a new record figure of \$12,816.5 million. The economic assistance during this period totaled \$2142.1 million, of which \$1660.3 million was in loans and \$481.8 million was in grants. The amount allocated for military aid during this period totaled \$10,674.4 million, of which \$4832.3 million was in loans and \$5482.1 million was in grants. Israel also received \$524.2 million in loans from the Export-Import Bank. The significant increase achieved in this period was in the area of military assistance which reached \$9582.2 million during the period between 1974-78, of which \$3787.7 million was in loans and \$5364.5 million was in grants. This significant increase in military aid to Israel, from \$137.3 million in total during the period between 1949-67 to \$9992.2 million during the period between 1968-78 has come at a time when Israel is continuing its "illegal" occupation of Arab land occupied in 1967. The greatest increase in the era came in 1974 and immediately after the October War of 1973, as the amount allocated to Israel in 1974 totaled \$2634.1 million. The main motive behind this significant increase was to enable Israel to defuse the Arab attempt in 1973 to regain their occupied territories. It is also worth noting that American aid to Israel started increasing during the Republican administration of President Nixon.* President Nixon's Secretary of State Kissinger formulated a new policy in relation to the Middle East. This policy advocated the "maintaining" of a military balance between Israel on one side and all Arab states on the other, as a prerequisite for eliminating all possibilities of war. Thus, in order to achieve such a formula, the total amount provided to Israel increased significantly.

In the year 1975, Israel continued to receive a very large amount of American aid (\$756.7 million), but it was relatively small in comparison to the previous year. That is, military assistance in that year amounted to \$524.5 million, of which \$100.0 million was in loans and \$424.5 million was in grants. Also, the amount of loans from the American Export-Import Bank declined to \$35.7 million. This sharp decline in American aid to Israel could be attributed to the following:

1. Attempts for normalization and negotiations between Israel from one side and Syria and Egypt from the other, which resulted in the signing of agreements on Sinai and the Golan Heights.
2. No immediate threat to Israel and to the balance of power in the area which was tilted in favor of Israel through the massive support supplied to her during the previous two years.

*See Diagram 2.

\$508.0 million, mainly in economic assistance (\$507.1 million), and the military assistance in this period reached \$0.9 million. In addition, the United States provided Israel with a loan totaling \$57.5 million from the American Export-Import Bank. The total amount of grants during this period was \$258.8 million and the total amount of loans was \$306.7 million.

During the period between 1962-1974, the United States was involved with a third phase in its foreign aid programme. This phase came to be known later as the Foreign Assistance Act which is based on clear principles and provides a comprehensive frame of reference, stating that:

The Congress of the United States reaffirms the policy of the United States to achieve international peace and security through the United Nations so that armed forces shall not be used except for individual or collective self-defense. The Congress hereby finds that the efforts of the United States and other friendly countries to promote peace and security continue to require measures of support based upon the principles of effective self-help and mutual aid. It is the purpose of this part to authorize measures in the common defense against internal and external aggression, including the furnishing of military assistance, it remains the policy of the United States to continue to exert maximum efforts to achieve universal control of weapons of mass destruction and universal regulation and reduction of armaments, including armed forces, under adequate safeguards to protect complying countries against violation and invasion.¹⁵

Furthermore, the act specified that "defense articles and services" shall be provided solely for internal security, legitimate self-defense, and participation in arrangements designed to maintain or restore international peace and security

The act also put restrictions on aid to countries which do not "conform" to the "purposes" and "principles" of the Charter of the United Nations or which are involved "in a consistent pattern of gross violations of internationally organized human rights, including torture or cruel, inhuman or degrading treatment or punishment; prolonged detention without charges; or other flagrant denials of the right to life, liberty, and the security of the person."¹⁶ Israel's treatment of Palestinian Arabs in the occupied territories proved otherwise.

An amended Foreign Assistance Act of 1971 added additional qualifications on the terms of military aid to foreign countries, stating that:

Decisions to furnish military assistance under this part shall take into account whether such assistance will:

(1) contribute to an arms race;

Israel's position vis-a-vis the Arabs, the roles of France and Great Britain will only be dealt with briefly. However, it is important to bear in mind the importance of their roles, especially during the Suez War in 1956.

From its very inception, Israel was solely dependent on Great Britain and France for its supply of military equipment. She was also dependent on the financial support of the United States to maintain a viable economy. "Economically speaking, Israel is a highly artificial state. Despite phenomenal achievements and monetary investment on a relatively considerable scale, Israel is farther from earning her own living than any other contemporary state. She cannot continue indefinitely to plan for the future on the basis of adequate support from public and private sources in the United States and elsewhere abroad."¹⁴

A. Direct Aid: Governmental Assistance to Israel 1947-1977

American aid to Israel is channeled through various means, but two are of importance for the purpose of this study. First of all, direct aid offered by the United States Government and, secondly, indirect aid emanating from two sources: (1) aid from Zionist American institutions and organizations, and (2) aid from American citizens who participate in campaigns for donation and from the selling of Israel bonds.*

Up to 1967, Israel's armed forces were mainly equipped with French and British-made equipment, which was supplied either on credit or on long-term loans at low interest terms.

Therefore, the role of the United States' prior to 1967 came to concentrate on assistance of an economic nature. The American government designed, through negotiations with Israel, a plan for direct economic aid. The negotiations took place within a few days of the establishment of the Jewish State. These negotiations resulted in granting Israel a \$100 million loan for development projects which were industrial in nature, and President Truman announced his approval in a letter dated November 29, 1948, to Weisman, President of the World Zionist Movement. Another loan of this nature was granted to Israel in 1950, and it amounted to \$50 million. At this point, it is interesting to note that the overall direct American aid to Israel in the period between 1948-1952, known as the Marshall Plan period, had been as low as \$86.5 million. The nature of this aid varied and it can be broken down into the following: 63.7 million granted in aid, \$22.7 million granted in the form of food for peace, \$0.1 million granted in other forms, and a separate loan from the American Export-Import Bank totaling \$35.0 million. However, in the period between 1953-1961, the Mutual Security Act period, the figure rose to over

*See Charts I: Amount of Direct and Indirect Aid to Israel.

The sudden death of President Roosevelt in 1945 left the Zionist Movement with an easy challenge, as the new president, Truman, was less sophisticated in international affairs and "was troubled by the plight of the Jewish people in Europe."¹⁰ The Zionist Movement, regardless of the change, was ready to deal with the new President, to lead him to accept the Zionist demands.¹¹

Despite the opposition to the establishment of a Jewish state in Palestine expressed by the State Department, Truman maneuvered to fill the "vacuum" resulting from the British withdrawal and the termination of the Mandate over Palestine. President Truman became convinced by the Zionist argument of the necessity of a Jewish state in Palestine. "American pressure on Britain immediately after the end of the Second World War was crucial in compelling her to bring the whole Palestine Question before the U.N. in 1947. '..... American support was decisive in winning the decision of the organization in favor of partitioning Palestine between a Jewish and an Arab state.'"¹² This conviction was a clear example of President Truman's desire to gain the support of the Zionist groups in America in his attempt to gain re-election for the second term. In response to pressure from the Secretaries of State and Defense on him to reconsider his stand on the establishment of a Jewish state in Palestine, President Truman argued that, "I'm sorry, gentlemen, but I have to answer to hundreds of thousands who are anxious for the success of Zionism. I do not have hundreds of thousands of Arabs among my constituents."¹³

In 1947, the United Nations issued resolution 181, which called for the establishment of a Jewish state on approximately 60% of the total area of Palestine. This decision was made without the consent of, or consultation with, the people of Palestine and, thus, the U.N. resolution is considered to be the only label of legitimacy the Jewish state has. The partition plan which was adopted by the U.N. marked a clear victory for the forces of the "old" and "new" imperialism in their new joint venture in the region. As soon as the "independence" of the Jewish state was proclaimed, the imperialist powers (England, France and the United States) came to the aid of their client, Israel.

IV American Aid to Israel, 1949-1977*

Foreign aid played an important role in the survival of the Jewish state. France, Great Britain, and the United States adequately carried out their responsibilities toward that state. Without the direct support of these nations, Israel would not have been in a position to carry out its expansionist policy to any degree in the Middle East.

Since the purpose of this paper is to study the effect of America aid on

*See enclosed official documents in Charts 1 and 2

aid on the position of Israel vis-a-vis the Palestine Question.

III General Situation Prior to the Creation of Israel in 1948

The era between 1922-1948 witnessed an intensive and increasing Palestinian struggle against the British Mandate Authority.

During that era, England used a pacifying approach to please both Palestinian Arab and Jews. On one hand, they implemented an open door policy to allow new Jewish settlers to settle and acquire property in Palestine (the Jewish population had more than quadrupled from 1917-1948 due to immigration), but on the other hand, they issued three white papers to restrict the influx of Jewish settlers. The Palestinian reaction to the British double-standard policy in Palestine came in the form of intensive demonstrations and open rebellion. During 1936-39, "A virtual state of war continued for three years; even exiling Arab leaders to the Seychelles did not halt it."³

In the early 1940's, the situation in Palestine tilted clearly in favor of the Zionist Movement as England was ready to terminate its mandate over Palestine after creating the necessary conditions for the establishment of a Jewish State. The Zionist Movement also secured a favourable shift in the position of President Roosevelt and later of President Truman, despite the opposition of the State Department.⁴

In 1942, the World Zionist Movement declared the Biltmore Programme, in which the term "the establishment of a state in Palestine" was used, to describe the Zionists "new" intentions instead of a home in Palestine.⁵

Recognizing that the center of power in World politics has shifted from the "old" powers to the "new" power, the United States the Zionist movement has shifted its center and activities from London to Washington. "The full force of Political Zionism had come to be concentrated in the U.S. since Britain had proved intractable. It was evident that only the militant leadership of American Zionism could weight the scales in favor of the Zionist move."⁶

In 1944, a new development occurred when the Republican and Democratic parties adopted the demands of the Zionist Movement in their platforms. "Under the impact of the Zionist Biltmore Declaration, the Democratic plank spoke of 'a free and democratic Jewish commonwealth' in Palestine. The Republicans used the phraseology 'a free and democratic commonwealth,' but Governor Thomas Dewey in the campaign had unmistakably indicated that such a commonwealth was to be a Jewish one."⁷

The old imperialist powers reacted to the demands of the oppressed people in two basic manners: refusal to consent to liberation, self-determination, and independence, and refusal to grant the colonized nations complete political independence. In general, the old imperial powers reacted against the demands of the oppressed people by setting up superficial political independence by means of "puppet governments", i.e., the government of King Abdullah in Trans-Jordan and the creation of a sectarian political system in Lebanon. In addition, they harshly suppressed the uprising of the colonized people as in the case of the people in Palestine during the 1930's.

The establishment of "puppet governments" enabled the great powers to continue their dominance over the new nations in the following manners:

1. Economic and military aid.
2. Training and commanding the armed forces.
3. Training the Civil Service System (The Bureaucracy).
4. Complete control over the trade operations—the trade of the new nation states was completely linked to the economy of the mother country.

The above mentioned factors enabled the old imperial countries (the Motherland) to control the policy-making of the new nation states. Thus, the "puppet governments" were subservient to the imperial powers, and served their interests, largely at the expense of the "national interest" and aspirations of the colonized people—in this case the Arab masses.

In joining ranks to exploit and suppress the masses, the "old" imperial powers gave way to the "new" ones on account of military and economic strength. But, the "new" imperial powers would carry out the same old functions, as in the case of the role of the United States in the Middle East, although "... under a new guise and by means of revised procedures."³

The role that the United States has played, and is still playing in the Middle East (after the decline in influence of the "old" imperial powers), presents the best example of the relationship between the "old" and the "new" imperialist powers.

The American imperialist policy in the Middle East was crowned by the Eisenhower Doctrine which advocated the filling of the "vacuum" in the Middle East and "containing" communism in the World.⁴ Therefore, the motives of the American involvement in the Middle East in general, and the Palestine dilemma, in particular, were imperialist in nature.

This paper is an attempt to study and analyze the effect of American

American Aid to Israel:

A Patron-Client Relationship

S. Mahmoud*

I Introduction—Historical Background

The relationship between Israel and the United States is unique. The effect and amount of American support to Israel, politically and economically, is immeasurable and unmatched; though there is no formal alliance that binds them together, except for a commitment for the "survival of Israel". Hence, the United States has often made Israel's "needs and wants" the basis for her actions and policies in the Middle East regardless of America's vast interests, moral principles and the officially declared position of the American government in regard to the establishment of settlements on occupied Arab land.

The argument is often made that the creation of Israel on May 15th, 1948 came as repayment for the suffering of the Jews in World War II, when "6 million" Jews were killed at the hands of Nazi Germany. However, this was not the major factor which contributed to the creation of the new Jewish state if one is to take into consideration the fact that the Balfour Declaration, which gave the Jews the right to establish a homeland in Palestine, was issued in 1917, thirteen years before the coming of Hitler to power in Germany¹. The Balfour Declaration was issued without regard to the demands which were made by the Palestinian people for their freedom and independence. England confronted such demands with harsh measures against the Palestinian people, and the attitudes of Great Britain, at the time, clearly suggested its role in the transfer of Palestine into the hands of the Jews.²

II Changes on the International Scene After World War II: Shift in the Position of Imperialist Forces

The era between the two world wars witnessed basic changes on the international scene. These changes were a result of the following: first, the intensive struggle of the oppressed and colonized people resulted in the independence of a large number of small states and second, there was shift in the status and role of big powers, such as Great Britain, France, the United States, and the Soviet Union. Furthermore, the United States came to replace the old imperial powers, such as France in South East Asia, and Great Britain in the Middle East.

*Enrolled in the Ph.D. program at the New School for Social Research, New York.

New Publications on the Arab World

Arab Studies Quarterly

With articles written from the perspective of Middle Easterners, this journal presents critical works on Arab society, politics, economy and history with the aim of combating entrenched misconceptions and distortions. *Subscriptions: \$16.00 for one year: \$30.00 for two years.*

Palestinian Dilemma: University Education and Radical Change Among Palestinians in Israel, by Khalil Nakhleh

An anthropological study of the role of intellectuals in Palestinian political life in Israel, exploring dynamics of conflict and change in Palestinian educational patterns and systems. *134 pages: \$5.00 in paper.*

The World of Rashid Hussein: A Palestinian Poet in Exile, edited by Kamal Boullata and Mirene Ghossein

The human dimensions of the Palestinian tragedy are vividly portrayed in the poems of Rashid Hussein. The volume includes recollections by people such as Uri Averbach, Salma Jayousi, I.F. Stone, Mahmoud Darwish and Edward Said. *208 pages: \$6.50 in paper.*

Also Available:

South Lebanon: Special Report No. 2. Focusing on the history and geopolitics of southern Lebanon. *38 pages: \$3.50 in paper.*

Camp David: A New Balfour Declaration: Special Report No. 3. Includes a comprehensive collection of articles and documents. *90 pages: \$3.50 in paper.*

Reaction and Counterrevolution in the Contemporary Arab World. *55 pages: \$4.00 in paper.*

Write To: Assoc. of Arab-American University Graduates,
P.O. Box 456, Turnpike Station, Shrewsbury, MA 01545.



Add \$.40 for each book for postage and handling.
Catalogue of publications available upon request.

concrete policies. They are the civil servants who are closely identified with a political leader, and act as surveyors of public needs. It is the hope of the Arab masses that their civil servants will capitalize on these factors of strength and utilize their technical competence to promote Arab unity and mobilize the wealth of their nation to achieve the aspiration of 120 million Arabs. There is no question in the mind of any Arab, that they are in a position to influence change at all directions, if they want to, because they are the fountain of ideas about what ought to be done to redress conditions. By functioning as a storehouse of state secrets, they can always withhold from policy makers any information considered to be detrimental to the Arab cause and provide them with fundamental ideas which reinforce the Arab cause.

FOOTNOTES

- 1) -M.Y Esman, "The Politics of Development Administration" in Montgomery and Siffin, *Approaches to Development: Politics Administration and Change*. New-York: McGraw-Hill, 1966, pp 61.64
- 2) -Anthony Downs, *Inside Bureaucracy*, Boston, Mass: Little Brown & Co., 1967, P-88
- 3) -Ralph P. Hummel, *The Bureaucratic Experience*. New-York: St. Martin's Press, 1977, P.27
- 4) -Peter Burger, Brigitte Berger and Hansfried Kellner, *The Homeless mind. Modernization and Consciousness*. New York: Random house, Vintage books 1974, P.47
- 5) -Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (volumes, edited by Gunther Roth and Clans wittich and translated by Ephraim Fischhoff et Al). New-York: Bedminister Press, 1968, PP. 956.1005
- 6) -Ralph P. Hummel, *The Bureaucratic Experience* New-York: St. Martin's Press, 1977, P.20
- 7) -For further details on each level see: Ibid: P.3 an P.20
- 8) -C.E. Black, *The Dynamics of Modernization*. New-York: Harper and Row, 1967, P.27
- 9) -Ralph P. Hummel, *The Bureaucratic Experience*. New-York: St. Martin's Press, 1977, P.147

decisions favorable to them.

There is no question about the fact that the bureaucrats do not only follow orders from officials and implement policies as they come from the top, they also make them. In fact, the survival of both groups depends on their abilities to co-operate with each other and utilize their strength to preserve their mutual interests and control over the masses. The rulers are undoubtedly, aware of the fact that their civil servants know very well their files, private life, what they want and what they dislike. They count on their technocrats to provide them with accurate information so that they can take wise decisions, avoid the problems of being misled or deceived and eventually conserve their positions.

In conclusion, we are living in an era of rapid social changes and fast expansion of public services. Each government in the Arab world is involved in the process of determining the types of functions to be undertaken and alternatives to be selected. Such multidimensional tasks require the valuable support of governments and leaders who supply the energy and sustain co-operative activities undertaken by civil servants.

It is the theme of this essay that the rulers in the Arab world rely very heavily on the technocrats who provide them with ways and means to act and generate sufficient powers to cope with multidimensional problems. This means, in reality, that the Arab bureaucrats are engaged, not only planning and implementing policies but also in policy making.

What is very fantastic about bureaucracy in the Arab world is its ability to act as a bridge which links the people to the ruling elite. It is up to the bureaucrats to promote public interests, provide continuity in public policy and direct public opinion or mislead, discredit the public sector and undermine the people's confidence in their government.

Unlike other social forces which possess limited strength in a specific sphere of influence, the bureaucrats are present at all levels of state hierarchy, hold the key to all projects of national development and have a great impact on changing social values and goals. They are in a position to channel social forces in any direction they want.

Thus, the fate of rulers and citizens is tied closely to the performance of bureaucrats.

What we are saying, in essence, is that the future of the Arab nation, as a whole, is in the hands of the Arab civil servants. While it is true, in theory, that the will of the people and the leadership are the two supreme authorities in the area of decision making and bureaucrats are merely tools of implementing these decisions in reality, neither the political leaders nor citizens have the time, technical skills and knowledge for proposing

beings who are indispensable to dependent individuals. They become a powerful force, capable of organizing the social life and directing the human beings toward set aims. Slowly but surely, the individuals find themselves powerless and subject to manipulation by outsiders who are authorized to investigate them and ask for any supplementary information if necessary, before any service can be rendered to them. It is in their capacity as legal advisers, technical experts and authoritative officials that they find themselves in advantageous positions when compared with powerless citizens. Thus, the individuals are no longer master of their own fate, and the new patterns of behavior make it easy for technocrats to destroy the integrity of individuals. This tendency seems to confirm what a scholar has suggested once, that modernization must be viewed "as a process that is simultaneously creative and destructive, providing new opportunities and prospects at a high price in human dislocation and suffering". 8

In the fourth place comes the barrier of language which is the main tool for communicating with the people and receiving instructions from above. Undoubtedly, the civil servants rely on the use of impersonal language, which is embodied in structures of institutions. In order to get things done, the Arab masses have no choice but to understand, accurately, the substance of instructions and directions and comply with them because state structures do not work on a personal basis or possess brains to think and study individual cases on their merits. As is the case in every administration in the world, strict instructions from superiors are not subject to mutual agreement and endorsement by the people. After all, the bureaucrats, unlike the political leaders who are normally elected by the voters, are accountable only to the superior in the hierarchy. Thus, the bureaucrats use their special terminology to hide any thing from the public, preserve the secrets of their profession and determine the types of information to be diffused or classified. In this sense, the bureaucracy has proved that, as it differs from society in many ways, it differs also from society in the use of language. 9

In the fifth place comes the big dilemma of politics, which intervenes everywhere in public life. On this level it can be easily detected that competitive pressure groups dominate the political arena, create frictions and put pressure on public officials to yield to their demands. Unlike influential personalities and well organized pressure groups, the public is incapable of establishing a uniform value premise on which to consolidate collective actions and create a public consensus on vital policies of common interests. As organized pressure groups, in addition to bureaucracy itself which constitute a group of professional experts, they are capable of obstructing governmental policies whenever they learn for sure that the political leaders are reluctant to make concessions and take

with their close friends. In addition to preferential treatments, wasting a great deal of time in quarrels, killing time by reading newspapers in office and attending meetings instead of devoting all their energies to rendering services to the public, the bureaucrats in general, and especially in the Arab states which do not have any oil revenue, seem to be dissatisfied with their monthly fixed salaries which appear to be insufficient for meeting the growing needs and inflation. In this sense, the bureaucrats seem to look for ways of improving their financial income, more than any thing else, even that which comes at the expense of state institutions and leads, eventually, to the spread of corruption and distrust of state civil servants.

In the second place comes the cultural level where each citizen can see, for himself, that there were many functionaries who think of themselves highly and never hesitate to impose their values on other citizens whenever the question of rendering services comes up in any discussion. This tendency stems from the prevailing culture in Arab society which allows individuals, and especially men, to dominate and direct others to do what they want without any argument or delay. This phenomenon takes place initially in families, then schools, or universities and, eventually, on the level of state institutions. Ostensibly, the supremacy of such strong men in the civil service of the state is to ensure that the work is done in the framework of law and discipline. It is in the interests of citizens not to question the work of experts because the people have not elected or selected them for the positions they occupy.

Futhermore, there is another cultural barrier to rendering services to the Arab masses, that is the bad habit of personalizing any remark to be made about clumsy work. That unwillingness of a large percentage of Arab bureaucrats to let others evaluate and judge their work and eventually, rectify anomalies and make the necessary adjustments. If an observer tries to analyze the behavior and performance of some Arab bureaucrats, he has to come, to the conclusion that a large percentage of the Arab civil servants in the Arab world has no desire or willingness to serve the others, learn from the experience of colleagues and use their gifted skills to accomplish the fixed objectives (as the codes of ethics and public service require) but rather the main concern is : how to fulfill personal ambitions, remain honorable men and admirable persons.

On the third level comes the psychological gap which separates citizens from their civil servants in public administration. Perhaps the most important point to be mentioned here is the institutionalization of bureaucracy and its aims to act as a technical instrument for mobilizing human energies and resources and directing them toward fixed goals. Once the civil servants possess power, money, legal means to control, and assume their new responsibilities, they are, in fact new types of human

It is in the name of efficiency, impersonalization, rationalization and objectivity that bureaucracy loses its touch with realities and follows the path of dehumanization. In order to achieve its goals, bureaucracy has failed to assert the dominance of substantive needs of the people over the procedural techniques.

While it is true that the tools of bureaucratic control are essential for co-ordinating human activities, achieving rationality and discipline, there is no need to manipulate human beings and tame them so that they get accustomed to lowering their heads when they ask for services and remain dependent on bureaucracy, since the latter, in itself, depends on the mood of its political leaders or superiors.

The new spirit of bureaucracy is based, mainly, on action which is separated from the belief of actors, and the detachment of effect from action is like the detachment of the speaker from what is spoken.(6)

This amounts to reducing the role of bureaucracy to a letter box. In other words, its main concern is not the fate of the people and their problems, but it is rather occupied by receiving instructions from superiors and applying them in the most strict manners.

The apathy of Arab civil servants is derived from their focus on relevant matters to them and ignoring relevant matters which could have a positive impact on the life of all Arab citizens. The effects of such practices can be seen at different levels.(7)

The first one is on the social level where bureaucrats engage themselves in the process of transforming social action into rationally organized action. Being indispensable and specialized in everything in life, the bureaucrats have always attempted to keep every thing under control and reduce conflicts to manageable levels. Their dilemma is that they often look upward to their superiors and render services to the citizens only in the case that their "files" are absolutely complete. Furthermore, they have access to "confidential" information and know all the details about their clients. It is natural that the availability of data makes every citizen vulnerable to assaults and intimidation. In exceptional cases the bureaucrats, however, can become normal human beings, listen carefully and reason, but only

rather, it may be action, but bureaucracy itself can not take official notice of it" 3.

As a result of this tendency and mentality, the bureaucrats are alienated from their society and have been detached from their people. Once they pre-occupy themselves with their reputations, credibility and the determination to withhold power, the question of rendering services to clients becomes irrelevant and it may be considered merely a routine matter.

It is exactly this sort of apathy which makes people resent and deplore the negative attitudes of the Arab civil servants. The disappointed citizens feel that their functionaries do not understand their individual needs and consider them to be merely robots and not human beings.

If one looks at the problems from the point of view of bureaucrats, it would seem that they are, indeed, the most powerful instrument of control in any society and they have to be so in order to preserve their authority and even their *raison d'être*. What the people ought to know is the fact that "The bureaucrat is not concerned with the individual in the flesh before him but with his "life". Thus, this bureaucracy is an autonomous world of "papers in motion" or at least is so in principle". 4

In short, the bureaucrats who are the natural product of their society are detached from the people and have their own distinct interests which motivate them to learn how to improve their technical skills and keep every thing under control. Without such managerial control, anarchy would prevail and the credibility and reputation of bureaucrats would be in jeopardy.

However, the question of separate interest should not be considered by itself as the only major obstacle to the process of integration in the Arab world. Perhaps it is quite evident that a conflict of interests is normal in any society. What is abnormal, however, is the artificial barriers between the people and their civil servants.

I am referring, naturally, to the question of social alienation, and in particular, man's social relations which are converted into control relations.(5)

consultation, may not generate any popular support for the authorities and consequently, will have a little impact on the consensus and general agreement on policies acceptable to authorities and their citizens.

In essence, one can not motivate the people and induce them to comply with official rules as well as to appreciate the performance of individuals recruited to render services to them, if what is done has nothing to do with what the people really want. Furthermore, the indifference to citizens and un-willingness to listen to their grievances and find solutions to the problems which hurt them most, give us an idea how the bureaucrats misunderstand their functions, and complicate the life of their fellow citizens and overload the institutions.

Naturally, the busy politicians have not time to judge the bureaucrats and make an assessment of their cultural performance. As is known to everybody, the state functionaries know very well that their superiors are preoccupied by continuous meetings, long reports to read or to write, important missions to go to, and crucial crises to think of. Being aware of the heavy pressures on them, the bureaucrats capitalize on the pre-occupation of their superiors with marginal problems, and impose their views on their clients.

While it is true in theory that, in many cases the bureaucrats hesitate to take action and solve big problems because the final decisions have to be approved by top officials. In reality, the delays in meeting the needs of the population are due to the fact that the Arab citizens do not have the means by which they can put pressures on the bureaucrats and oblige them to respond to their requests very quickly. Once the bureaucrats know that the citizens do not constitute a threat to their administrative positions since they are chosen by their superiors, either because they trust them or have mutual interests in protecting each other, they, naturally, do not see any need to pressure or over work themselves. Thus, the state laws are used as tools for controlling the population. But there is a great deal of flexibility in dealing with the civil servants who are originally recruited for the purpose of rendering services to the population.

Thus, it seems evident that, contrary to the official claims, bureaucracy does not stick to the principles and origins of its existence, mainly, serving the public and meeting the needs of human beings, but it seeks, rather, to keep things under control through the use of power. If one wants to make things very clear, it has to be said that the bureaucrats are interested, mainly, in completing forms, seeking new methods of control and reactivating dormant rules more than rendering services. The essential thing for them is that "action within bureaucracy must not only be action, it must also be subject to control. If it is not subject to control, it is not action. Or,

3. Ability to function as a control tower for the flow of information arising from daily operations
4. Close association with political leaders who rely on them either for decision - making or for implementing policies
5. Capacity to act as a recorder of interests of the people and determine the measures to be taken
6. Daily contacts with all citizens which enable the technocrats to sense the mood of all groups and make necessary rectifications and adjustments
7. Recruitment from all classes and representing all segments of society
8. Intellectual resources which help Arab governments to expand services and meet challenges inside and outside the Arab countries

These advantages of bureaucracy, taken as a whole, may be considered the key to social integration in the Arab world. But I do want to put a particular emphasis on the fact that the success of the Arab civil servants in the arena of social integration will depend on the participation of the society. If the members of the Arab society do not commit themselves to their national cause and act accordingly, all efforts to unite them will be in vain.

It goes without saying that whenever the process of integration picks up momentum, generates enthusiasm and achieves concrete results, the civil servants will be better off in the sense that expansion of activities will attract more capable persons and increase their prestige, income and political power. It will be also beneficial to the Arab technocrats as a result of adding supplementary services and new positions to be filled. Once the services are expanded and qualified bureaucrats are promoted, there will be a great opportunity for the Arab civil servant to improve the quality of performance and specialized departments.

Likewise, the participation of citizens in the process of decision making and policy implementation as well as voting for suitable candidates, has to be considered the key to any move aimed at improving the image of authorities and institutions. If there is any big problem which deserves to be elaborated on it, as fully as possible, it must be the gap between citizens and authorities in the Arab world. It is very strange that the official holders of power take it for granted that whatever action they take or decisions they make is bound to be satisfactory to the people at large. Such assumptions seem to be misleading and hard to substantiate since the people who are concerned have not been consulted in advance and their opinions are ignored.

What all this means is that the decisions, which are taken without popular

vital for establishing good personal relationships and carrying out official policies, but it should not be transformed automatically to build up a network of personal influence and ambitions. Purely self-interested officials consider power, income and prestige as nearly all important in their values structures. 2

Such behavior results in breaking formalized rules, disorder and discontinuity if the self-imposed individual died or removed from office.

Undoubtedly, the behavior of individuals reflects the prevailing values, cultures and qualities of educational systems in families, schools and universities. Precisely, it is in the family where the young generations are taught how to be obedient without discussion, and force the future employees of the Arab states to become submissive. The suppression of personality at home is aggravated by the necessity to learn and memorize by heart what is offered by authoritative persons. The same process takes place in the universities where students listen to lectures and their teachers evaluate them.

However, those critical comments on the anomalies which have resulted in the slow process of modernization and unification in the Arab world, should not lower our morale or push us to abandon our original goals. If the Arab civil servants and their fellow citizens have not succeeded yet in developing an accurate formula which could enable them to overcome current crises, they are not alone in this case. Each society in this world has its own particular problems of mobilizing its energies and resources for the purpose of achieving prosperity and national unity.

It is my conviction that the Arabs have the determination, the means and talented people who could set up strategies and create favorable conditions for an effective central authority in the Arab nation. What is lacking, at the moment, is the consensus on policies or the agreement on the forms and style of mobilizing the Arab energies and resources for the purpose of promoting the interests of all the citizens of the Arab world.

If I have stressed the role to be played by the Arab civil servants in the process of integration, it is because I am persuaded that the new generation in the Arab world has a tremendous capacity and ability to bridge gaps and change the course of events in favor of Arab unity.

Although there are many factors which induce us to count on them in the tasks of upgrading the institutional systems, it seems to me that the following factors will work for their advantage and facilitate the drive to meet the aspirations of all Arabs. They are going to be helped by their:

1. Elevated social status
2. Understanding and familiarity with technical problems

shown, up to now, a distinct ideology of public service or created unified organization, which could promote and help in:

1. Achieving security and insuring internal order.
2. Establishing and maintaining consensus.
3. Integrating diverse ethnic, religious communal and regional elements into a national political community.
4. Organizing and distributing formal power and functions among organs of central, regional and local governments and between public authority and the private sector.
5. Displacement of vested traditional social and economic interest.
6. Development of modernized skills and institutions.
7. Fostering of psychological and material security.
8. Mobilization of savings and of current financial resources.
9. Rational programming of investment.
10. Efficient management of facilities and services.
11. Activating participation in modernizing activities, especially in decision making roles.
12. Achieving a secure position in the international community.¹

I suppose there are many answers and explanations for such setbacks in the Arab nation. But it seems to me obvious that the inconsistencies stem mainly from conflicting values and strange attitudes of individuals. Values are supposed to help the Arab citizens, as a whole, to build a productive human relationship. While it is a fact that values differ from one person to another and from one culture to another, their impact and effect on the people's behavior and action cannot be denied. They are the ones which inspire citizens at work and determine their attitudes toward any vital issue.

What is wrong with the values of Arab civil servants? They tend to be unreceptive to others values. Generally speaking, they have the impression that their views are very sound, reasonable and indispensable. Such self-esteem does have an adverse effect on any action aimed at bringing the Arabs together.

Perhaps it is evident that the Arab states possess natural resources and human energies which are not available to many developed nations. But the unproductive individuals in the Arab world make the difference. It is the backward mentality of some people which make things complicated either by giving no importance to the role of subordinates, or underestimating the contributions of other persons to the organizational system.

There is no doubt that the loyalty of the civil servants to their superiors is

All those malpractices show the negative aspect of bureaucracy in the Arab world. But such flaws can be found in any society at different stages of state building and, like their colleagues in developed countries, the Arab functionaries can upgrade their systems and get rid of the negative aspects of the public sector.

However, the dilemma of bureaucrats is that they have just discretionary powers. They do not have free hands in matters related to any radical change. It is in the name of public interests and loyalty to the Arab regimes, rationality, and credibility that they can influence the daily lives of the people and change the course of events. While it is true that bureaucrats may influence politicians and succeed in convincing them to accept their recommendations in all eventualities, the civil servants must consider themselves subordinates to the political leaders.

What is very important here is the fact that the Arab bureaucrats can exert pressure on the Arab leaders and participate with them in the process of policy making. In this sense, unlike academicians who are extremely busy with teaching and contributing to the knowledge of their students and unlike the military officers who are constantly concerned with questions of national security, the civil servants, with their managerial ability, are participants in the daily governmental operations. They are "insiders" who are familiar with the operations of the entire system and not "outsiders". They are also responsible for the manner in which the decisions taken by political leaders are implemented.

It seems quite evident that the effectiveness of policy making and the quality of performance depend, to a large extent, on the information available to the political leaders. Without accurate information, public opinion may be misinformed, misled and eventually deceived and confused by wrong doings and contradictory acts. Being the source of information, the bureaucrats find themselves to be the store-house of state secrets. Thus, the Arab rulers have no choice but to count on the credibility, honesty and efficiency of the Arab civil servants.

From the technical point of view, then, the civil servants in the Arab state, are in command of policy articulation and implementation of decisions made by ministers. By those actions, they can channel social forces in any direction they want. Furthermore, it can be said that most ministers do decide on major policies, but they have no time and knowledge to work out details. They are the bureaucrats who put their technical competence at the service of their nation and bring benefit to all mankind.

The question which should be raised here is the following: if bureaucracy is a store-house of state secrets and political leaders are dependent on its technical knowledge, support and loyalty, why haven't the Arab states

complicated problems. Such deficiencies and flaws in the political systems make it necessary for Arab civil servants to establish good relations with their fellow citizens which could enable them to reduce pressures on the institutions of Arab states. If there is anything to be feared most and has a negative effect on the interests of state official and citizens, as well, it is the problem of stagnation.

What we are saying, in essence, is that the Arab civil servants are doing all that they can do to overcome the problems of immobilism and prove to the citizen and their superiors that they have been useful to everybody. The lack of conformity to state laws is general, and nobody in the hierarchy, from the top to the bottom, can claim that he has not misused his authority and influence. For this reason, it is very hard for anybody to judge the others and punish them for violating state laws, because that person who considers himself to be a judge has already abused his authority and, consequently, he is subject to a trial.

What we have just mentioned, indicates to us that the goals of Arab society are not clear and the methods of work do not correspond to the Arab realities. In this context, the poor performance of bureaucracy in the Arab world and its limited role in modernizing the Arab society are the natural results of the inability of Arab states to develop efficient mechanisms by which all Arab citizens would be mobilized to serve their national cause.

If we take a quick look at the crucial problems which have slowed the process of modernization and consolidation of Arab unity, we will notice that those anomalies stem mainly from:

- centralized authority
- lack of control and verification
- poor communication and coordination
- absence of training schools.
- failure to provide sufficient funds and talented individuals to achieve huge programs
- dependence on imported technology
- foreign interference and pressure from outside
- unwillingness to work and succeed as a team
- distrust
- fear of criticism and potential competitors
- sticking to narrow interests instead of defending broad interests
- nepotism
- lack of enthusiasm for initiative
- waste of time and energy
- resistance to change

BUREAUCRACY AND ITS IMPACT ON SOCIAL INTEGRATION IN THE ARAB WORLD:

A DESCRIPTIVE ANALYSIS

A. Bouhouch*

It has become a habit to think of bureaucracy in developing countries as an instrument for the implementation of policies designed by political leaders. But in reality and in the eyes of many people, bureaucrats are not merely agents of policy makers, and their authority and influence are not limited to executing instructions as they come down from their superiors. Furthermore, a large percentage of civil servants in developing societies are viewed by the masses as capricious referees who are supposed to assume their responsibilities according to formal rules but, in reality, have discretion and ability to interpret rules and give legitimacy to any decision taken by them.

This means that it is in the interest of every citizen to keep in mind two realities. The first one is the structure of the organizational system, which is based on formal rules, legal procedures, and the second reality is the individual who is in charge of implementing established laws according to his personal beliefs and style. In this sense, the weakness of institutions has increased the authority of individuals and allowed bureaucrats to assume the functions of intermediary between political leaders and simple citizens.

It is the imbalance between policy makers and policy executors in the Arab World, then, which created the unfavorable conditions for work. Once the state functionaries, in any Arab country, start to work in obscurity, lack of clarity, and vague strategies, it is very hard for them to overcome daily crises and meet the needs of their fellow citizens. What very often happens in such circumstances is that pressing problems determine the action to be taken without any prepared strategy. At that moment when becomes evident to the public that the state civil servants are forced to take hasty actions and they are involved in management by crises and not management by objectives, the citizens start to explore new avenues and informal ways of getting things done. This tendency goes along with the general trend of rendering services to citizens in exchange for other services and reciprocity.

This issue of connection and utilization of institutions by bureaucrats to achieve personal gains, brings us, undoubtedly, to the question of latency and subjectivity. It is obvious that state regulations, which are the basis for broad social actions, are not necessarily sufficient for solving many

* Professor of Political Science at the Institute of Political and Information Studies, Algiers

BOOK REVIEWS IN ARABIC:

- 1 - M. Rabie, *Methods of Research in Politics.*
Reviewed by: **A. Bader**
- 2 - A. Schopen, *Das Qat: Geschichte und Gebrauch des Genussmittels Catha Edulis Forsk.*
Reviewed by: **H. Ali**
- 3 - H. Suleiman, *The Roots of the Eritrean Case.*
Reviewed by: **M. Al-Haddad**

CONFERENCES:

- 1 - Recommendations of the Conference on Arabizing Higher Education in the Arab World.
M. Al-Habeeb
- 2 - Conference on Stages of Urban Change in the Middle East.
F. Al-Salem & T. Farah
- 3 - Seminar on Arab Children with Special Reference to Palestinian Children.
H. Haddad

GUIDE TO UNIVERSITIES:

The Arab Language Congregate in Damascus: Syria.

BIBLIOGRAPHY:

Development Administration.

ABSTRACTS

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

CONTENTS

VOL. II

NO. 4

JANUARY 1980

EDITORIAL

ARTICLES IN ENGLISH:

- 1 - Bureaucracy and its Impact on the Social
Integration in the Arab World: *A Descriptive
Analysis.* A. Bouhouch
- 2 - American Aid to Israel: *A Patron - Client
Relationship.* S. Mahmoud
- 3 - Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and
Beyond: *Toward a Theory of Structural -
Functional Change.* Y. Haddad

ARTICLES IN ARABIC:

- 1 - Comparative Politics: *Some Theoretical and
Methodological Problems.* K. Al-Monoufi
- 2 - The Development of Child Language and its
Relation to Cognitive Development. D. Abdo
- 3 - The Image of the Arab Gulf in the Egyptian
Press before Sadat's Initiative. A. Abdul Rahman

SPECIAL SYMPOSIUM:

TOPIC: The Role of the University in the Third World.

PARTICIPANTS: I. Najjar, S. Anabtawi, W. Mubarak and H.
Behbehani.

MODERATOR AND EDITOR: A. Dhaheer

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

*** Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.**

Subscriptions:

- * For individuals - KD 1.000 per year in Kuwait, KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail): \$U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.**
- * For public and private institutions - \$ U.S. (35) or £ 12 (Air Mail).**

*** Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.**

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD:

H. AL-IBRAHEEM
A. ABDUL RAHMAN
H. SHARABI
K. NAQEEB
A. AL-AMEEN
H. BISHAY
E. ZUREIK
I. ZABRI

Chairman
Chief Editor

A.F. MASRI
Assistant Editor

* Forward all correspondence and subscriptions to:

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV NO. 4 JANUARY 1980

